

محضر الجلسة رقم 888

التاريخ: الثلاثاء 2 شعبان 1434 (11 يونيو 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعة وأربعين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليخبرنا على ما جد من مراسلات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 65.12 بتتميم القانون 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 144.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 132 بشأن الإنجازات السنوية مدفوعة الأجر، المعتمدة بجنيف في 24 يونيو 1970 من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الرابعة والخمسين؛

رابعا، مشروع قانون رقم 61.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 31.86 المتعلق بإحداث المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق عمل التصدير، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

هناك كذلك مقترحات قوانين تقدم بها الفريق الحركي، ويتعلق الأمر بـ

- مقترح قانون يقضي بإحداث محاكم رياضية؛

- ثانيا، مقترح قانون تنظيمي بتعديل المادة 14 من القانون التنظيمي رقم 28.11 يتعلق بمجلس المستشارين؛

- وأخيرا، مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

وأخيرا، هناك مقترح قانون تقدم به المستشار السيد عمر أذخيل من الفريق الحركي، يتعلق الأمر بمقترح قانون بتغيير وتتميم الظهير الشريف المؤرخ في 18 محرم 1356 الموافق لـ 31 مارس 1937 في ضبط جلب الأسلحة وعددها للمنطقة الفرنسية من الأبالسة الشريفة، وفي المتاجرة بها وحملها وحيازتها واستيادتها.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس الموقر أن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية، وأن السيد الوزير المنتدب لدى الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 11 يونيو:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛

- وأخيرا عدد الأجوبة الكتابية: 5 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وإيمانا من الفريق بضرورة استشعار الرأي العام بخطورة الوضع بالبلاد، في ظل لا مبالاة الحكومة أمام تحذيرات المعارضة، أحيط المجلس علما بما يلي:

السيد الرئيس،

لقد أكد صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير أن المغرب يعرف أزمة اقتصادية قائمة، وطالب الحكومة المغربية باتخاذ إجراءات وقرارات تشهية صعبة، مع إصلاح عاجل لنظام المقاصة.

بناء على النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علماً بقضية طارئة تتعلق بامتحانات البكالوريا. فقد انطلقت اليوم هذه الامتحانات، وهو حدث كبير يعيشه مجال التعليم ويعيشه عدد كبير من العائلات المغربية والمجتمع بصفة عامة.

إنها مناسبة لعبر لتلامذتنا عن ممتنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح، لكنها أيضاً مناسبة لثبوت القضايا الكبرى المرتبطة بامتحانات البكالوريا، والتي تثار سنويا، وأهمها قضية التسريبات وقضية الغش.

لقد صدمنا هذا الصباح بنشر مواضيع الامتحانات على المواقع الالكترونية نقلا عن صفحة عن الفيسبوك قبل توزيعها في الأقسام، وذلك رغم كل الإجراءات الصارمة والجادة لوزارة التربية الوطنية، وإنه حدث خطير، لا يمكن السكوت عنه، لأنه يخالف بلبلة وسط التلاميذ والآباء والرأي العام عموما، كما يطرح مشكلة المصادقية بالحاح.

وإذ نوه بالتحرك السريع للأجهزة المختصة والقضاء القبض على المتسبب في هذا التسريب، فإننا نؤكد على ضرورة معرفة المصدر ومعاقبة المسؤولين عنه بكل صرامة.

القضية الثانية، هي قضية الغش التي تحولت إلى ظاهرة خطيرة ومؤثرة على مصادقية هذه الشهادة. إنها قضية لا تخص فقط وزارة التربية الوطنية، التي اتخذت عددا من التدابير الصارمة للتخفيف من هذه الظاهرة، بل القضية أصبحت تهمنا جميعا كمجتمع وكدولة.

فالغش في الامتحان يعني عدم تكافؤ الفرص، يعني الظلم في حق الأكفاء المعتمدين على أنفسهم، خاصة أن نظام القبول في المؤسسات ومعاهد التعليم العالي يعتمد في انتقاء المرشحين على المعدل، وهو أمر غير سليم ينبغي مراجعته عاجلا، لأنه يقضي عددا من الكفاءات لصالح الحاصلين على أعلى المعدلات، قد تكون بالغش.

والتدابير الجزرية والقوانين وجدية الفاعلين التربويين رغم أهميتها فإنها غير كافية، فالمشكل يكمن في النظام التربوي، الذي يعتمد على شحن التلاميذ بالمعلومات والمعطيات وليس على منهج التحليل والتركيب وكيفية استعمال هذه المعلومات. نظام الامتحانات الحالي يعتمد على الحفظ، وهو ما أصبح متجاوزا في كل الدول المتقدمة.

وإن كانت التكنولوجيا الحديثة تسمح باستعمالها في الغش مثل الهواتف النقالة وغيرها، فإن هذه التكنولوجيا أنتجت وسائل تسمح بقطع أي ارتباط بشبكة الهاتف النقال أو الأنترنت.

إننا أمام إشكالية وطنية كبرى، وليس مجرد حدث عابر ننساه بعد مرور الامتحانات. وأملنا أن ينتبه الجميع إلى خطورة الظاهرة، الدولة بكل مكوناتها، المؤسسة التشريعية وهيئة التدريس والإدارة التربوية ومؤسسات المجتمع المدني وكذا برمته لمحاربة كل من موقعه.

شكرا السيد الرئيس.

واعتبر هذا التقرير بأن المغرب يحظى بثقة ضعيفة من قبل المستثمرين، نظرا للنتائج الاقتصادية غير المرضية والمنذرة بتفاقم العجز ليصل إلى 7%، وتراجع النمو خلال السنتين الأخيرتين، إذ لا يتعدى 4%، ثم قرار الحكومة بالتخلي على ما يقارب 15 مليار درهم من الاستثمارات العمومية، والتي تعتبر القاطرة الرئيسية للاقتصاد الوطني.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك الجو السياسي المطبوع بعدم اليقين والقلاقل الاجتماعية، وتصاعد وتيرة الاحتجاجات، وتعطل الإصلاحات التي توقفت عند تشكيل الحكومة الحالية، حيث لم تجرأ هذه الحكومة على اتخاذ قرار حاسم لتحريك الإصلاحات، سواء تعلق الأمر بالمقاصة أو الإصلاحات الجبائية أو استكمال المؤسسات وملاءمتها مع المستجدات الدستورية، واكتفت بالخرجات والمواقف غير المحسوبة وغير المدروسة، وانشغلت بصراعاتها الداخلية في الأغلبية الحكومية، وانشغلت أيضا عن الإصلاحات الكبرى، لتجعل البلاد في حالة من الشلل النصفى، فلا ربح ولا فساد تمت محاربه، ولا دستور تم تنزيهه، ولا مؤسسات دستورية تم تفعيلها، ولا حكامه تم وضع آلياتها، بل تأزم الوضع إلى درجة نحن مهددون اليوم بالفقدان الكلي للثقة بين المواطن ومؤسساته.

لهذه الاعتبارات، السيد الرئيس، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يطالب الحكومة بعدم الرضوخ الأعمى لتعليمات صندوق النقد الدولي، وما اصطلح عليه من طرف السيد رئيس الحكومة المحترم بإجراءات مؤلمة لإعادة تقويم الاختلالات المالية والاقتصادية.

إن فريق التجمع الوطني للأحرار ينبه الحكومة لخطورة فقدان الثقة في الاقتصاد المغربي، بسبب غياب أي قدرة لديها على التعامل مع متغيرات الوضع الإقليمي والدولي، وكذا إلى خطورة لجوئها للمديونية وامتصاصها للسيولة في ظل التراجعات الخفيفة لكل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الحكومة أن تسرع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والتدابير الملائمة، ولو اقتضى الأمر مخطط استعجالي للإيقاد، لتجنب البلاد المزيد من الأزمات، وللتخفيف مما يعانيه المواطنين ومما قد يعانونه مستقبلا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الدستوري في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس. إن لم يحضر فنتقل إلى فريق التحالف الاشتراكي، الكلمة لكم في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، تفضلوا.

المستشار السيد الحسن أوكجال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إنها بعض الأمثلة من ظاهرة الغياب التي أصبحت ملازمة للعمل البرلماني، تعلق الأمر بالحكومة، وفي إطار الشفافية والموضوعية أيضا ببعض البرلمانيين، فهل بهذه الممارسة يتم تفعيل الديمقراطية والتشارك لمقتضيات الدستور وإقامة التعاون البناء والتواصل المستمر مع البرلمان؟ وهل بهذا السلوك تعبر الحكمة عن التزامها بتكثيف المعارضة من كل الوسائل اللازمة للقيام بدورها على الوجه الأكمل في العمل البرلماني والحياة السياسية والمراقبة الفعلية للجهاز التنفيذي؟

إن الإشكال الثاني في تعامل الحكومة مع البرلمان بمجلس المستشارين هو عدم الاستجابة لطلب الفرق البرلمانية في عقد اللجان المتخصصة حول القضايا ذات الطبيعة الاستعجالية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن لفرق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

الإحاطة ديالنا اليوم، السيد الرئيس، تندقو فيها ناقوس الخطر، وتنهبو الحكومة، وسبق لنا نهبناها حول هاذ الأزمة المالية والاقتصادية، لكن السيد الرئيس الحكومة ضرب الاقتراحات ديالنا عرض الحائط، والتجأ يخاطب: "خوتي المغاربة، أنا ما تنخاطبش ممثلي الأمة، تنخاطب خوتي المغاربة".

الآن احنا، السيد الرئيس، فريق الأصالة والمعاصرة ابغينا نخاطبو خوتي المغاربة ونقولو لهم الديون اللي تراكمت على هاذ البلاد، نقولو واحد الجزء منها، ونعطيكم على سبيل المثال، السيد الرئيس، قامت الحكومة في 7 يونيو 2013 بقرض 100 مليون أورو لتمويل المرحلة الثالثة من برنامج النفايات المنزلية، على أن يتم تسديدها على مدى 29 سنة.

قامت كذلك الحكومة (4 يونيو 2013) بقرض 160 مليون دولار أي 1,2 مليار درهم من طرف البنك الدولي.

كذلك قامت الحكومة (5 يونيو 2013) من البنك الأوربي للاتمان والتعمير قرضا بقيمة 60 مليون أورو و667 مليون درهم مخصص لتمويل الشطر الرابع لبرنامج الكهرباء في العالم القروي والماء الصالح للشرب، ولكن ما كين لا ما ولا كهرباء.

قامت كذلك الحكومة بقرض من الوكالة الفرنسية بمبلغ 50 مليون سنتيم، يخصص لتمويل برنامج الدعامات الثانية، مخطط المغرب الأخضر.

كذلك قامت الحكومة بقرض مبلغ من البنك الإفريقي للتنمية على ثلاث اتفاقيات لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووزارة الاقتصاد والمالية بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 7 مليار درهم في دجنبر 2012.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفرق الفيدرالي، فيفضل لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضل الفرق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون،

إحاطتنا اليوم في الفرق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، ترتبط بعلاقة الحكومة بالبرلمان عموما ومجلس المستشارين خصوصا.

إذا كان البرنامج الحكومي يعتبر الولاية التشريعية الحالية ولاية استثنائية بامتياز، نظرا لما نص عليه الدستور من ضرورة إجراء مقتضياته خلالها، بما يعنيه من إطلاق مسلسل الإصلاح العميق للدولة ومؤسساتها وتطوير لبيئاتها وإرساء لقواعد التلاؤم والتكامل والتعاون بين مختلف المؤسسات، بيد أن واقع الحال والممارسة الفعلية للحكومة اتجاه المؤسسة التشريعية، تتم عن تهميش البرلمان وتعطيل المراقبة من خلال الغياب المتكرر للسادة الوزراء على الجلسات الدستورية، باعتبارها آلية لمراقبة العمل الحكومي.

ويتضح ذلك من خلال غيابات السادة الوزراء، فمنذ دورة أبريل 2012 إلى أبريل 2013 بلغت هذه الغيابات 261 غياب، فلا يعقل أن تبلغ غيابات القطاعات الاجتماعية 69 غياب، في الوقت الذي تعرف فيه البلاد احتقان اجتماعي وتردي في الخدمات الاجتماعية، ويأتي في مقدمتها التعليم العالي بـ 16 غياب والتشغيل بـ 10 غيابات.

هل يعقل أن تصل غيابات الوزراء المسؤولين عن قطاعات البنيات التحتية 25 غياب؟ يأتي في مقدمتها قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة بـ 14 غياب، في الوقت الذي يكلف التدهور البيئي ميزانية الدولة الملايير من الدراهم سنويا، وفي المرتبة الثانية يأتي قطاع التجهيز والنقل بـ 11 غياب.

كيف يعقل أن تبلغ غيابات الوزراء المسؤولين على القطاعات الإنتاجية 74 غياب؟ في مقدمتها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري بـ 29 غياب، بالرغم من المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي والصيد البحري داخل المنظومة الاقتصادية للبلاد، وما يستهلكه المخطط الأخضر من ملايير الدراهم. ويأتي قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة في المرتبة الثانية بـ 13 غياب.

هل من المعقول والحكمة أن تبلغ غيابات الوزراء المسؤولين عن القطاعات الإدارية 93 غياب؟ تأتي الداخلية في مقدمتها بـ 26 غياب وسعادة وزير العدل والحريات بـ 15 غياب و14 غياب فقط للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

الأسفار التي أدت مصاريف العمرة للمواطنين، وحولت أموالهم للسعودية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه من تلبية طلبات المواطنين لهذه الظروف الخارجة عن إرادتها.

وعلى هذا الأساس، السيد الرئيس، فإننا نحمل الحكومة مسؤوليتها في هذا الوضع المرتبك الذي يجعل المواطنين ووكالات الأسفار أمام هذا الأمر الواقع، ويضيع حقوقهم جميعا في عمرة منظمة بالشكل الذي تعودوا عليه سنويا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد وزيرين،

إن إحاطة الفريق الاستقلالي اليوم تنصب بالخصوص حول مستقبل تدريس الهندسة المعمارية. فبعد التعديل الأخير الذي تقدمت به وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة في شأن مقتضيات المادة 4 من القانون 16.89 المنظم لممارسة مهنة الهندسة المعمارية، والذي بمقتضاه سيخول للقطاع الخاص خلق مدارس خصوصية أو مسلك للهندسة المعمارية، وتسليم بطبيعة الحال شهادة تعادل الشهادة المسلمة من لدن المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية للطلبة المتدربين طبعاً.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وإيماناً منا بالأهمية التي تحظى بها الهندسة المعمارية في صيانة وحفظ الآثار والمعمار الوطني، نؤكد على أننا لم نكن أبداً ولم نكن قط ضد المبادرات الخاصة، لكننا نود أن نثير انتباهكم وانتباه الحكومة والرأي العام وكل المهتمين إلى ضرورة الاحتكام إلى مبادئ المساواة والكفاءة وتكافؤ الفرص والحرص، والحرص على جودة التكوين، من خلال توحيد مباريات الولوج والتخرج بإشراف الإدارة العمومية، بإشراف الدولة، لإعطاء القيمة للكفاءة العلمية والحمولة الفكرية بكل جدية ونزاهة، مع إشراك الهيئات المختصة بطبيعة الحال.

السيد الرئيس،

لقد كنا سابقين في حزب الاستقلال في الدفاع عن جودة التعليم، التعليم العالي بالخصوص بصفة خاصة لما له من أهمية قصوى في حياة المواطن وتأهيل الكفاءات الوطنية. وعندما يتعلق الأمر بالعمارة، فأبي خلل في تكوين المهندسين المعماريين سينعكس سلباً لا قدر الله على أرواح

قامت كذلك الحكومة بقرض مبلغ من البنك الإفريقي للتنمية للمغرب بقيمة 105 مليون أورو، يخصص لتمويل برنامج دعم مخطط المغرب الأخضر بتاريخ شتنبر 2012.

البنك الدولي كذلك منح المغرب قرضاً جديداً بقيمة 100 مليون أورو يخصص لدعم التعليم وتنزيل الميثاق الوطني في يونيو 2013.

كذلك قامت الحكومة بقرض في ماي 2013، 750 مليون دولار، يسدد 250 مليون دولار منها على مدى 10 سنوات بسعر فائدة يصل إلى 4,25%، فيما يسدد 500 مليون دولار على مدة 30 سنة، بسعر فائدة بنسبة 5,5%، وبهذا القرض رفع المغرب قيمة القروض التي حصل عليها خلال الستة أشهر الأولى من 2013.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد مصطفى الهية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر علماً بما سيتعرض له آلاف المواطنين من حيف وإقصاء من عناء من أداء مناسك العمرة خلال هذا الموسم، بعد أن أدوا واجباتهم وخططوا للفترة التي سيؤدون فيها مناسك العمرة، فاجأنا الحكومة المغربية، السيد الرئيس، بصمتها إزاء القرار السيادي الذي اتخذته الشقيقة السعودية بتقليص عدد المستفيدين من مناسك العمرة خلال هذا الموسم إلى مستوى جد متدني، مما سيحرم آلاف المعتمرين من أداء هذه الشعيرة بعد أن أدوا واجباتهم لدى وكالات الأسفار المغربية، والتي قامت بالحجوزات اللازمة، من نقل وإقامة، وغيرها من العمليات المفروض القيام بها.

ومن جهة أخرى، تم تقليص مدة التأشيرة إلى 15 يوماً، مما سيجعل أداء العمرة شبه مستحيل حتى بالنسبة لمن أسعفهم الحظ ضمن العدد الذي أصبح مسموحاً به في القرار السعودي الأخير، بل إن بعض المواطنين سيفاجؤون أن تأشيرتهم انتهت صلاحيتها حتى قبل الذهاب والشروع في أداء مناسك العمرة.

وفي هذا الإطار، فإننا، في الفريق الاشتراكي، نتساءل عن مسؤولية الحكومة المغربية في حماية حقوق المواطنين، وعن دورها في إخبار المواطنين بالمستجدات الضرورية ليأخذوا احتياطاتهم، كما أننا ننبه الحكومة إلى ما سترتب عن هذا الوضع من بلبة في أوساط المواطنين الذين هبوا أنفسهم لأداء العمرة، وما سينجم عن ذلك أيضاً من تصادم مع وكالات

تنقول لكم لا، فكنا دائما نصوت مع الحكومة في كل الإصلاحات، لكن الآن كلما قامت المعارضة بدورها الدستوري بالتنبيه والمراقبة والاقتراح والانتقادات الموضوعية، واجهها رئيس الحكومة وحزبه بنعته بألفاظ دخيلة وغريبة عن الحوار السياسي.

إخواني الأعزاء، لنتنافس بالأفكار والبرامج، كفى من تميع الحوار، كفى من الانشغال بالاتهامات، كفى من استعمال سلاح التشهير، كفى من تغليب مصالح الحزب عن مصلحة الوطن، فالمواقع تتغير والمنهجية يتوافق عليها، والشعوب تسجل وتحسم في النهاية.

الدول المتقدمة، السيد الرئيس، وغادي نختم، كتحسب الوقت والوقت راه تيدوز، والبلاد راها تتضيع، الوقت تيدوز والبلاد راها تتضيع بهاذ الشي اللي غادين فيه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، 5 منها آنية موجهة لقطاعات المالية والسكنى، التربية الوطنية، الصحة، و 15 سؤالا عاديا موزعا على القطاعات: المالية، السكنى، التربية الوطنية، التعليم العالي، الصحة، التجهيز والنقل، الشؤون العامة والحكامة.

نستهل جدول أعمالنا بالأسئلة الموجهة إلى قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الآتي الأول حول إستراتيجية الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية. الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

يواجه الاقتصاد الوطني وضعاً صعباً بسبب تأثره بالأزمة التي أصبحت واقعا انعكس بشكل ملحوظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما استدعى الحكومة على اتخاذ مجموعة من التدابير من قبيل وقف 15 مليار درهم التي كانت ستوجه للاستثمار واللجوء إلى الاقتراض لسد النقص الناتج عن تراجع المداخيل الضريبية، وارتفاع عجز الخزينة، وكلها تدابير احترازية من أجل مواجهة نقص السيولة، والتغلب على ضعف الموارد الضريبية.

ومن أجل طمأنة المواطنين، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل مواجهة الانعكاس السلبي لهذه الأزمة على المستوى المعيشي للمواطنين وانعاش الاقتصاد الوطني.

المواطنين.

وقبل اتخاذ أي إجراء، يجب جعل المصلحة العليا لأرواح المواطنين فوق كل اعتبار، وبعيدا كل البعد عن المزايدات السياسية، وأن لا نهول في خطى غير محسوبة العواقب للتظاهر بالإرضاء والمجاملة.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نساند وتضامن مع الطلبة المضربين، كما نحث الحكومة على إيجاد حل ناجع للطلبة الذين سبق أن تحايل عليهم في خصوص الناس اللي تيقروا في الدار البيضاء اليوم. شكرا السيد الرئيس وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس ملي عاد وصلاتي النوية، شكرا.

خلال سنتين تقريبا، السيد الرئيس، من التدبير الحكومي، لم تكن الحصيلة إلا ما نلمسه اليوم من حصار وتوقف للمسار الذي انطلق مع الإصلاحات، عجزت الحكومة على تنزيل الدستور، عجزت الحكومة على استكمال المؤسسات وملاءمتها مع مستجدات الدستور، عجزت الحكومة عن إصلاح المقاصة، عجزت الحكومة عن وضع آليات الحكامة، عجزت الحكومة عن تقوية المؤسسات وتعزيز ثقة المواطنين، عجزت الحكومة كذلك عن ربح رهان ثقة المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين، عجزت الحكومة أيضا عن تدبير الملف الاجتماعي بتشغيل العاطلين والحد من الفقر والامية والهشاشة.

كل المؤشرات، السيد الرئيس، الاقتصادية والاجتماعية آلت إلى التراجع، أزمة السيولة بالبنك، إجراءات كثيرة خوفاً للمستثمر الأجنبي والوطني، معظمهم يهربون أموالهم إلى خارج الوطن أو إلى (les coffres forts)، وسبق لنا قلنا لوزير المالية يعطينا الحساب ديال (les coffres forts) اللي تباعوا، توترات اجتماعية واحتجاجات اجتماعية، ارتفاع معدلات العنف، الجريمة، تدهور القدرة الشرائية للمواطن، استفحال الفقر والتهميش.

السيد الرئيس،

لنا نحمل رئاسة الحكومة مسؤولية فتح نقاش هادئ ومسؤول وجاد بين مكونات المشهد السياسي، حتى تتمكن الأغلبية من الخروج من أزمتها الحالية، وتمكين المعارضة من الوسائل للقيام بأدوارها الدستورية.

فقد عبرت المعارضة، السيد الرئيس، عن حسن النية، الدليل: هل قدمت الحكومة مشاريع قوانين في أي مجال كان، سواء في محاربة الفساد والريع أو للتخليق أو لتنزيل مقاربات إصلاحية، والمعارضة عرقلت هذه الإصلاحات والقوانين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى السيد وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

في البداية، أشكر الفريق الحركي على طرحه هذا السؤال حول الإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لمواجهة الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية على المغرب.

وفي البداية، اسمحوا لي، السيد المستشار، أن أعطي بعض المعطيات، وهذه فرصة حول الخمسة أشهر الأولى من هذه السنة، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادلات الخارجية التي هي أساسا متأثرة بهذه الأزمة، حيث أن الخمسة أشهر الأولى من هذه السنة كسبتين بأن العجز التجاري يعرف انخفاضا بنسبة ديال 7,3%، ما يقرب 6 ديال المليار ديال درهم، وهي نتيجة لتقلص قيمة الصادرات بـ 1.9% مع تقلص أكبر في قيمة الواردات بنسبة 4,7%.

كذلك استقرار مداخيل المغاربة المقيمين في الخارج 0,1%+، ما بين الخمسة أشهر الأولى ديال 2013 والخمسة أشهر الأولى ديال 2012.

تحسن مداخيل الأسفار بعد مدة طويلة من الانخفاض، تحسن مداخيل الأسفار 4,1%+، والمهم والأهم هو تحسن الاستثمارات الخارجية الموجهة للمغرب، دليل على الثقة في الاقتصاد المغربي، دليل على الثقة في النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المغربي، 47,1%+، 17 المليار ديال درهم التي توجهت من الاستثمارات الخارجية إلى المغرب، مرة أخرى هذه استثمارات يحسب لها أصحابها الحساب الثقيل قبل أن يتوجهوا، هذه وجهة المغرب وجهة ثقة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه النتائج ديال الخمسة الأشهر الأولى في عز الأزمة.

السيد المستشار المحترم،

في إطار مرة أخرى، الحكومة قامت بالواجب ديالها في ما يتعلق بالتعامل مع العجز ديال الميزانية، اخذت القرار ديال 15 ديال المليار ديال درهم، اخذت القرار ديال الترشيد ديال النفقات العمومية، اخذت القرار ديال التعبئة ديال الموارد، ولكن اخذت قرارات كذلك اقتصادية.

السيد وزير السكنى سيتحدث على إثر أسئلة توجهت من المجلس

الموقر حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تحرير قطاع العقار، من أجل رفع الأنتقال على قطاع العقار، سواء فيما يتعلق بالتراخيص أو فيما يتعلق بالمراقبة من أجل أن يكون هذا يعني هذا القطاع الحيوي محررا.

الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات من أجل رفع الحرج فيما يتعلق بالمساطر ديال الاستثمار العمومي، مجموعة من ثلاثين مسطرة تتجه إلى المساواة، تم تبسيطها أو تقليص آجالها من أجل التحرير ديال الاستثمار العمومي لحماية للاقتصاد الوطني، تشوير العرض التصديري فيما يتعلق بالاتفاقيات ديال النمو ديال الصادرات، وكذلك مراقبة الواردات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا.

التعقيب للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات.

احنا ما نشكوش في الجهود التي تتديروا، إنما هناك مؤشرات مقلقة خصنا نعرفوها للرأي العام، ويعرفوها جميع المواطنين:

- أولا، نسبة العجز اللي وصلت 7,5 عوض 3% المتوقع في البرنامج الحكومي؛

- كين نسبة النمو اللي هو 2% عوض 7% المتوقع؛

- كين ثقل المديونية سواء الداخلية أو الخارجية، ولقد قربنا الخط الأحمر للمراقبة ديال البنك الدولي، لا قدر الله؛

- عجز محمول في الميزان التجاري؛

- تقلص الاحتياطي في العملة الصعبة، اللي ما تنتعداوش أربعة أشهر، خمسة أشهر؛

- تراكم هذا شيء خطير كذلك- تراكم أداء المتأخرات على مجموعة من المؤسسات العمومية المستحقة للمقاولات، ونذكر على سبيل المثل المكتب الوطني للكهرباء، راه عندو مؤخرات على تقريبا 140 شركة اللي ما تخلصاتش؛

- كين الديون المتراكمة على الدولة اللي تتعدى 20 مليار ديال درهم لتسديد الديون المستحقة لشركة توزيع المحروقات، وهذا شيء كذلك؛

- تأخر في الإصلاحات الكبرى لصندوق المقاصة والتقاعد.

احنا هذا ماشي مشكل ديال الحكومة بوحدها، هذا مشكل المغاربة جميع، يجب تضافر الجهود، سواء مع المجتمع المدني، أو المقاولات، أو النقابات أو الجماعات، ولكن احنا اليوم اللي تتطلبو هو غير الحكومة أشنو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي موضوعه النظام الضريبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال المتعلق بالنظام الضريبي.

المستشار السيد عزيز اللبار:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تشكل الإعفاءات الضريبية أهم وأبرز أوجه الحلل في النظام الضريبي المغربي. فحسب تقرير صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تخسر الدولة المغربية حوالي 32 مليار درهم سنويا، جراء هذه الإعفاءات التي مع كامل الأسف لم تؤدي الدور المنتظر منها، ولم تبرهن عن نجاعتها الاقتصادية.

أكثر من ذلك، كشف نفس التقرير أن الثقل الضريبي لا يوزع بشكل متكافئ بين المواطنين، فعلى سبيل المثال يساهم عن طريق الأجراء بنسبة 73%.

أما الأسئلة ديالنا، السيد الوزير:

- ما الذي قامت به الحكومة لجعل المنظومة الضريبية المغربية أكثر إصفا، وللرفع من مردوديتها، وذلك من خلال توسيع الوعاء الضريبي، تحسين أداء الإدارة الضريبية، التقليل المعقلن للاستثناءات والإعفاءات الضريبية، تعزيز مراقبة الغش والتملص الضريبي؟

- ما هي طبيعة الإصلاحات الإجرائية التي أقرتها الحكومة لجعل النظام الضريبي رافعة بالغة الأهمية للتنمية السوسيو اقتصادية ومصدرا دائما للموارد العمومية؟

- ماذا أعددت، السيد الوزير، لتوضيح النصوص والحد من السلطة التقديرية للإدارة الضريبية التي تكون في غالب الحالات خصا وحكما بفرض إجراءات ضريبية، (CNSS¹) على سبيل المثال؟

إذن في النطاق ديال (CNSS)، السيد الوزير، يعني احنا نتعترفو بالعمل ديالكم الجيد في إعادة النظر في الضرائب وخاصة الفوائد منها، والأداءات، يعني من ديسمبر 2012 إلى 2013، ولكن المشكل ديال (CNSS)، السيد الوزير، هو الطامة العظمى الكبيرة اللي غادي تشرذم جل العاملين والمشغلين، لأن يعني ملي تيجي إلى منشأة من المنشآت عندها 20 أو 30 عام واخذاتها شركة من الشركات الأخرى، تيجي ويحكم،

هي الإستراتيجية الواقعية ديال الحكومة؟ وتجب واحد البرنامج وتتفقو عليه، ما غاديش نتظرو عاوثاني القانون المالي باش عاوثاني ندخلو في المناقشة لواه هذا وكذا.

اليوم، اليوم اللي خصنا تكون واحد اللجنة على الصعيد الوطني، وإلى كنتو متيقنين من هاذ الشي اللي كتقولوا، وهذا راه ما عندناش إشكال، احنا غير ابغينا الرأي العام يكون حتى هو مرتاح، ونكونو حتى احنا مرتاحين لأن الجميع مسؤول. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا تتأكد بأن الإستراتيجية ديال الحكومة واضحة في هذا المجال، كإين الشق الأول وهو ديال دعم التوازنات المالية، وما يتعلق بعجز الميزانية، والعجز ديال الحساب الجاري لميزان الأداءات، وتكلمتو على المستوى ديال الموجودات الخارجية، اللي هو اليوم الحمد لله بفضل التحرك ديال الحكومة، الحكومة راها عاجزة غير في الدماغ ديال بعض الناس، الحكومة تتحرك، الحكومة تتحرك، إن لم تتحرك في ظل هذه العجزات كان يكون إشكال حقيقي.

المحور الثاني هو دعم المقاوله والاستثمار، وتكلمتو على الآجال ديال الأداء، تنشغلو مع المقاوله الخاصة من أجل مواكبة تنزيل القانون ديال أجل الأداء، تنشغلو كذلك من أجل مد المؤسسات العمومية بالسيولة اللازمة كي تنفي بالالتزامات ديالها أمام المقاولات.

وكذلك نشغل من أجل تبسيط المساطر ومواكبة الاستثمارات، ولاسيما الاستثمارات المهمة من أجل تنزيلها في الميدان، وبالتالي أنا معكم قلتو بأن الحكومة ينبغي أن تشتغل، الحكومة تشتغل، الحكومة عندها برنامج واضح: دعم التوازنات المالية، وهذا أساسي لأنه هو الذي يعطي التوجه وتبسط الرؤية اللازمة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في داخل الوطن وفي خارجه، وكذلك دعم الاستثمار وتبسيط سبل الاستثمار وكذلك دعم النمو والتشغيل.

إذن الإستراتيجية ديال الحكومة واضحة، وإلى لاحظتو في الأربع المجالس الحكومية الأخيرة، كلها ركزت على الجانب ديال الاستثمار، سواء فيما يتعلق بالقرار أو فيما يتعلق بالاستثمارات ككل أو فيما يتعلق بتبسيط المساطر، لأن هذا هو الأساس ديال العمل الحكومي، وهذا هو الأهداف ديال العمل الحكومي.

وشكرا.

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

ثانيا، هذه الإعفاءات ينبغي أن تكون مؤطرة في الزمن، ليست هناك إعفاءات دائمة، الإعفاء تبتأسس لأنني عندي واحد الهدف اجتماعي أو اقتصادي أو مالي، ونعطيه واحد الأفق زمني باش ترجع للمناقشة مع البرلمان، لأن ملي تيعطيني البرلمان الترخيص على أساس مدى زمني مفتوح، ما ترجعش عندو، ملي تيكون الأفق الزمني، وملي تينتهي الأفق الزمني، لازم أن أعود إلى البرلمان وأن أستشهد بأن هذا الإعفاء قد حقق نتأجه أو لم يحقق نتأجه، على هاذ الأساس ابنينا.

بالنسبة للإعفاءات الماضية، هناك دراسات ديال الأثر تجرى اليوم في وزارة الاقتصاد والمالية من أجل البداية ديال التنزيل ديال سحب بعض الإعفاءات التي لم تؤدي الدور ديالها.

المسألة الثانية اللي تكلمتو عليها، السيد المستشار المحترم، هي القضية ديال التوسيع ديال الوعاء الضريبي، وهذا أساسي. لا يمكن أن يكون هناك تخفيض في الضغط الجبائي إلا من خلال التوسيع، وهذا هو اللي نشغل عليه، سواء فيما يتعلق بالإدماج ديال القطاع غير المنظم، وهناك نتأج سواء فيما يتعلق بالتخفيض ديال السعر ديال الضريبة على الشركات إلى 10%، تقريبا 13 ألف شركة التي صرحت لأول مرة بنتأج ديال الربح في الوقت اللي كانت تصرح بنتأج سلبية، نفس الشيء فيما يتعلق بالإعفاءات على الشركات وعلى الأشخاص اللي تيجيو لأول مرة عند الإدارة الضريبية تصرحو بأنهم ملزمون ضريبيا، كين مجموعة من الشركات ومن الأشخاص اللي تيشغلوا... ويكون تكلمة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أود أن أشكر السيد الوزير على أنه في الواقع هاذ الإعفاءات إشكالية، لأن عندما طرحنا السؤال، الحكومة مسؤولة الآن هاذي عام ونصف، وانما واعيين، من خلال جوابكم واعيين بأن هاذوك الإعفاءات ماشي تداروا غير عام، تداروا في قوانين مالية سابقة، ولا يعقل أن يقوا هاذ الإعفاءات إلى ما لا نهاية. لابد، هذه مسؤولية الحكومة تدير شي دراسة، تشوف الأثر ديالها.

إذن احنا قلنا أشنو غادي تديروا باش توفقوا هاذ الإعفاءات، واش عندهم شي أثر، تنقلو باش تكون التنافسية، باش يكون كذا، باش يكون الاستثمار ويكونوا الإعفاءات، هاذو كيقاؤ. إذن خص الحكومة تاخذ قرار الآن باش تبت في هاذ الإعفاءات.

كذلك، هاذك القطاع غير المهيكل، كنسموه سنين، ماشي كتنقول لكم تديروه الآن، ولكن لابد للحكومة الآن، هاذي دازت عام ونصف، أنها

يعني ما كاينش أمور بحال الضرائب، يعني تمشي للجنة الإقليمية، من بعد اللجنة الوطنية، ومن بعد تمشي للمحكم.

هما حاكم، يعني تمشي في البلاصة ويحي ويعيط للمفتشين يجيو لهاذ الإدارة، سجل، سجل، ويطبقوا، يعني التطبيقات هما من جهة يقول لك تيحاميو على العاملين، هما بالعكس، السيد الوزير، ما تيحاميوش على العاملين، هما باغيين يشرودوا العاملين، يعني باغي يزيديا من الطين بلة.

إذا في هاذ الشأن، السيد الوزير، احنا عارفين في نطاق يعني التنظي وفي نطاق القانون، خاص الغرفتين لازم إعادة النظر في هاذ الشأن. شخصيا تكلمت مع السيد الوزير التشغيل، الجواب ديالو كان تيشدو يعني في الجهة الصحيحة أو جهة جديدة.

سولت بعض الإخوة من المالية وكان يعني تعطوا بعض الحق، وقال لك يعني النص خص إعادة النظر في النص القانوني عن طريق الغرفتين لأن ما غاديش يمكن لنا نشغلو اليد العاملة، ونشغلو يعني حتى الاستثمارات، لا الداخلية ولا خارجية، بدون إعادة النظر...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق المحترم والمستشار المحترم على هاذ السؤال. هاذ السؤال، إلى اسمحتو لي، غير نوضح واحد المسألة، تنتكلمو على إعفاءات ضريبية تتشكل 36 مليار ديال الدرهم في إطار التقييم ديال 2013، هذه الإعفاءات هي 36 مليار ديال الدرهم اللي تتسمح فيها الدولة لختلف القطاعات من أجل إعاش هذه القطاعات، خصنا نفهموها.

إذن هاذ 36 مليار ديال الدرهم، ماشي تعطت لهم في 2013، هاذ 36 مليار ديال الدرهم هي نتيجة تراكم في النظام الجبائي منذ الإصلاح ديال نهاية سنوات الثمانينات، هذه مجموعة من الإجراءات، الامتيازات، الإعفاءات اللي تتعطى للقطاعات، إما لهدف اجتماعي أو هدف اقتصادي أو هدف استثماري، وهي امتيازات مشروعة من الناحية ديال التأسيس ديالها.

الآن، صحيح كين إشكال ديال الفعالية الاقتصادية والاجتماعية ديال هذه الاستثمارات، من بعد ما قامت الحكومة بالتقييم ديال هاذ الإعفاءات، وفي إطار المناظرة الجبائية، كان نقاش حقيقي حول هذه الإعفاءات، وهاذ الشي كان بدأ التطبيق ديالو في 2013، بأن الحصيلة ما بين الإعفاءات الضريبية ديال السنة والحصيلة بين الموارد الضريبية ديال السنة ينبغي أن تكون في صالح الموارد، يعني الإعفاءات الجديدة ينبغي أن تبنى على إثر دراسات أثر اقتصادي واجتماعي حقيقي، ما نجيوش ونعطيو الإعفاءات، هاذي الأولى.

القطاع غير المنظم. وهادى مناسبة القطاع غير المنظم كين جوج إجراءات ينبغي أن يستعملها المواطنون:

الآن عندنا نسبة ديال 10% بالنسبة للشركات الصغيرة التي لا يتعدى ربحها 300.000 درهم، وفي أغلبها الرقم ديال المعاملات ديالها قد يصل إلى 5 ديال المليون ديال الدرهم. هاذ الإجراء هذا مهم.

الإجراء الثاني وهو الكشف عن الهوية. السيد، سواء كان شخصا ذاتيا أو كين شركة، يمكن يمشي عند الإدارة الضريبية ويقول أودي أنا ابغيت ندخل إلى القطاع المنظم ونستأفد، ما نقاش نتخدم في الظلام، نمشي نخدم في واضحة النهار، هاذ المواطن هذا خصو يعرف بأنه إلى امشي عند الإدارة الضريبية تتبدا معه من نهار اللي بدأ، ذاك الشي اللي فات ما تتدخل فيه. وهذا إجراء مهم، تقريبا دابا 12.420 حالة ديال الكشف عن الهوية لأول مرة، يساهم في الاقتصاد ديال البلاد ديالو، يساهم في التعبئة ديال التمويلات والتعبئات ديال ذاك...

والمسألة الأخيرة اللي ابغيت أذكر بها هي هاذ القضية ديال الاستدانة، ذيك اللائحة اللي أعطى السيد المستشار المحترم حول البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي، هادى مسائل عادية، تصوتون عليها في قانون المالية، تعرفوا بأن الاستدانة الخارجية راه مؤطرة بقانون المالية، لا يمكن للحكومة أن تتجاوز سقفا معين، وهي كيف ما أشار السيد المستشار المحترم كلها لتمويل الفلاحة، لتمويل الصحة، لتمويل التعليم، ما تنستدوش باش غير نصرفو، تنستدو باش نمولو، للأسف لأن عندنا موارد ذاتية يعني محدودة، وبالتالي نستدين في إطار واحد المسألة محددة، مؤطرة قانونا، بناء على الترخيص ديال السادة والسيدات المستشرين والسادة والسيدات النواب، ولكن من أجل التمويل ديال الاقتصاد الوطني، ومن أجل إنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي، موضوعه وضعية الأراضي التي تمتلكها الدولة، ما يسمى ب"الدومين". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

تعد إشكالية تعدد الأنظمة العقارية ببلادنا من أهم معوقات الاستثمار، خصوصا بالعالم القروي، وحاجزا كبيرا أمام كل تنمية اقتصادية واجتماعية. وقد تجاوزت هذه الإشكالية هذا الحد فيما يتعلق بالأراضي الفلاحية التي

تجيب مشروع باش يمكن تدخل هاذوك الناس اللي هاذك القطاع غير المنظم، دخلوا شركات.

الإعفاءات اللي كانت جات في قانون المالية اللي قلتو 10 آلاف شركة دخلت، مزيان، ولكن عندنا واحد العدد كبير جدا من القطاع غير المهيكل ما تخلصش، وعرفنا وتمنى على الجواب اللي قلتو من قبل على أنه حالة اقتصاد المغرب مزيانة.

مزيانة، ابغيناها تكون مزيان، ما شي ابغيناها تكون مزيان، تمنى ما تغلطوش، لأنه غير نقولو للمغاربة آش كين بالضبط، لأن التخوف ديالنا احنا الآن جات كريستين لاغارد (Christine Lagarde) هاذ الأسبوع امشيت للمغرب (قرأتها في الجرائد، أنا ما كنتش هنا). إذن الجرائد كتبوا واحد العدد ديال المسائل، أننا الارتباط ديال المغرب، عندنا ارتباط قوي بالاقتصاد ديال أوروبا، هاذ الارتباط، هاذ المشاكل اللي كايته في أوروبا لا بد أن تؤثر على الاقتصاد الوطني، ما يمكنش ما تأثرش عليه، وبالتالي خصنا يكونوا إجراءات واضحة ودقيقة باش يمكن تتحملو هاذ الشي، لأن ما ابغيناها ببلادنا يضرها المحيط.

إذن إلى امشينا هاكا كنقولو كلشي بخير، الاستثمار مزيان، كلشي مزيان، ما كايينش، لا ما يمكنش، كين عجز خطير، العجز لا ديال الميزان التجاري ولا العجز ديال ذاك الصادرات أقل من الواردات.

إذن كين إشكاليات اقتصادية كبيرة جدا، كايينش، غنحلوهم بجوج حويجات، غنحلوهم، السيد الوزير، غنحلوهم بهاذ الموضوع، الناس اللي ما كيخلصوش يخلصوا، الناس اللي عندهم إعفاءات ما خصهمش يكونوا عندهم إعفاءات.

إلى ما درناش هاذ الشي، هذا راه ما ابغاهش العلم، غير إما ندخلو الفلوس عن طريق الضرائب ولا نمشيو نديرو الديون... مليار ونصف العام اللي فات، 700 مليون ديال هاذ العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضلوا... شكرا للسيد المستشار، شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد المستشار المحترم،

احنا قلنا، والإجراء اللي اخذنا ديال 15 مليار انطلاقا من تشخيص ومن الواقعية ومن الأرقام الحقيقية اللي قلناها للشعب، أن هناك إشكال حقيقي في العجز ديال الميزانية، وقلنا في العجز ديال الميزانية كين الجانب ديال ترشيد النفقات وكين الموضوع ديال السؤال ديالكم فيما يتعلق بالضرائب، وفي الضرائب تنقولو التوسيع ديال الوعاء الضريبي بما فيه

56.255 مزعم تفويتها من بعد الانتهاء من دراستها من طرف اللجان الإقليمية المختصة.

9915 هكتار لازلت المطالبة المتعلقة بها معروضة على أنظار اللجنة الوزارية المشتركة، إذن كين هاذ الشق هذا، كائنة لجنة وزارية تتبعها. كين الجانب الثالث هو 59.100 هكتار تمت تعبئتها خلال السنوات العشر الأخيرة من أجل إنجاز مشاريع استثمار في أهم القطاعات المنتجة، كالصناعة والسياحة والسكن.

عندنا الشق الرابع هو 95.189 هكتار، تم كراؤها عن طريق طلبات عروض دولية في إطار الشراكة الفلاحية بين القطاعين العام والخاص، ويجري حاليا الإعداد لتعبئة 20 ألف هكتار إضافية.

كين الشق الخامس هو 130.321 هكتار تكري لأغراض فلاحية عن طريق المنافسة أو بالتراضي، ويتم إدراجها ضمن الشراكة الفلاحية بمجرد انتهاء مدة الكراء.

إبقات 189.198 هكتار من أراضي فلاحية وحضرية هي الموضوع ديال السؤال، هي المستغلة دون سند ولا قانون، تتوزع على 5 ديال الحالات، فيها.. إبقات هذا الشق هذا تكمل فيه إن شاء الله في التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بنطالب:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات اللي جيتو بها، ولكن، السيد الوزير، فقط غير من باب المثال ليس من باب الحصر، كيف قلتو في جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، خصوصا غادي نتكلم على ما يسمى ببلاد تامزكلفت، هاذة البلاد تتبلغ 25 ألف هكتار، فيها 4 ديال الجماعات قروية، وفوق منها 80 ألف ساكنة، وهاذي أراضي فلاحية سقوية ما تصلح إلا للفلاحة، والساكنة فيها انخرطوا في جميع المخططات التنموية اللي قامت بها الدولة، بما فيها مخطط المغرب الأخضر، الناس اقترضوا وقاموا باستثمارات مهمة، إلى جانب أن الدولة بنفسها قامت باستصلاح هاذ الأراضي، وجابت لها السقي من بعيد، وتتوفر على إمكانيات هيدروفلاحية جد مهمة، بالإضافة أنها تتوفر كذلك على مردودية عالية من ناحية الإنتاج، بالإضافة تصلح إلا للفلاحة، وهاذي الناس توارثوا فيها هاذ حق التصرف، القانون 05.01 الفرق بينو وبين هاذ الوضعية هو أن هاذيك الأراضي موزعة قبل 66، كيفاش غادي يستافدوا هاذ الناس؟ وهاذو غادي يستفادوا، وماشي ما غادي يستفادوا.

اليوم عندهم متابعات قضائية، وكذلك تطالبهم المديرية بالإفراغ، وتطالبهم بأداء دعائر على التأخر، هذا مشكل اجتماعي كبير، بالإضافة إلى

هي في ملك الدولة الخاص، حيث أصبحت مصدرا لمتابعات قضائية واحتجاجات وكذلك مصدر قلق وانزعاج من جهة بين مستغلي الأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة في ملك الدولة الخاص، والذين يبلغ عددهم مئات الآلاف ديال الأسر، والذين توارثوا حق الانتفاع عن آباءهم وأجدادهم، ومن جهة أخرى مديرية أملاك الدولة.

إذن، السيد الوزير، نسألكم: واش ما تتشوفوشاي بأن حان الوقت باش تقوم هاذ الحكومة التي التزمت بالنهوض بالعالم القروي، وكذلك القيام بالتنمية القروية، والوقوف إلى جانب ساكنة العالم القروي، من خلال تفويت الأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة في ملك الدولة الخاص لمستغليها بصفة منتظمة، على غرار القانون 05.01 والقاضي بتفويت أراضي فلاحية من ملك الدولة الخاص والموزعة قبل 66 لمستغليها بصفة منتظمة؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

في الحقيقة غادي نعطي معطيات دقيقة، ولكن نميز بين الحالات اللي هي تستغل هذه الأراضي بدون موجب حق وبدون أي سند قانوني، وهاذ الاستغلال هو استثمار اقتصادي ومالي حقيقي، وبالتالي لا بد أن الدولة والحكومة تحمي الحقوق ديال هذه الأراضي لأنها هي ملك للجميع، ابجال الضرائب.

المسألة الثانية كائنة حالات خاصة ديال دواوير وتجمعات سكنية تمت إقامتها، في الحالة ديال مراكش في الخرجة، تمت إقامتها على ملك خاص للدولة، هاذي نتعالجوها معالجة خاصة.

المعطيات اللي كائنة بدقة، بطبيعة الحال هاذ العقارات المملوكة للدولة يتم رصدها لمواكبة السياسات العمومية في جميع الميادين، كين هناك 323 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية التي تم توزيعها على صغار الفلاحين منذ أواخر الخمسينيات في إطار قانون الإصلاح الزراعي، هاذي محسومة.

كين الجانب الثاني ديال 124 ألف و107 هكتار موضوع مطالبات في إطار تسوية النزاعات الناشئة على إثر أن هذه أراضي اللي كانت في إطار القانون ديال 73 الذي بموجبه ينقل إلى الدولة ملكية العقارات الفلاحية أو القابلة للفلاحة اللي كان تملكوها أشخاص ذاتيون أجنب أو أشخاص معنويين، فيها 57 هاذي دابا 124.107 ديال هاذ الأراضي في إطار هاذ... 57.937 هكتار تم التخلي عنها لفائدة الأشخاص المطالبين بها، كائنة لجنة وزارية تبت في هذه الطلبات.

تقريبا أكثر من النصف ديال الحالات تمت علاجها حفاظا على الحقوق ديال الدولة وكذلك ضمانا لحقوق المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي، موضوعه صعوبة تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

زيادة على أزمة السيولة التي تعاني منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا سلبات عامل الإزاحة، حيث تستحوذ سندات الخزينة على نسبة مهمة من الادخار الوطني، هناك أيضا خلل في بنية المنظومة المصرفية للمغرب، يجسدها استحواد 5 أبنك على 85% من القروض التي توجهها أساسا لفائدة المقاولات الكبرى والاستثمار في سندات الخزينة.

وإلى جانب هذه الأبنك، ثاني مؤسسات السلفات الصغرى بتمويل المشاريع الصغيرة، بينما لا توجد مؤسسات بنكية متوسطة تتعامل خصيصا مع المقاولات الصغرى والمتوسطة كما كان عليه الوضع سابقا مع البنك الوطني للإئتماء الاقتصادي. فإفلاس هذه المؤسسة البنكية له علاقة بسوء التسيير وليس بعدم جدوى فكرة إحداثها، ولا أدل على ذلك توفر جل الدول المتقدمة أو النامية كفرنسا، تونس، البلدان الآسيوية على مؤسسة بنكية عمومية مسخرة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة باستثناء المغرب. وفي السنة الأخيرة من فترة رئاسة ساركوزي، عمل هذا الأخير على إنشاء مؤسسة بنكية مخصصة في تمويل القطاع الصناعي.

لذلك، ندعوكم، السيد الوزير، إلى إيجاد مؤسسة بنكية عمومية تهتم أساسا بتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتكون حلقة وصل بين المؤسسات البنكية الكبرى والمؤسسات العاملة في مجال السلفات الصغرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار المحترم حول هذا الاهتمام

أن هاذ الناس راه ناقوا في الدولة، وامشاو في مخططات الدولة، وفي دول أخرى راه الأراضي راه هي (support) ديال الاستثمار، واش غادي نحدد هاذ الناس ونجيبو فلاحه آخرين، هاهما نيت فلاحه هاذو واستثمروا وخدامين بواحد الشكل، ولا تسوات لهم الوضعية في إطار القانون راه يميشيو أكثر، إذن هذا هو التعقيب ديالنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة لإتمام ما تبقى من معطيات والرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

قلت كين 190 ألف تقريبا هكتار اللي هي في هاذ الحالات اللي هي مستغلة بطريقة يعني بدون سند ولا قانون، فيها أشخاص ذاتيون وشركات، فيها الإدارات العمومية، فيها الجماعات المحلية، فيها المؤسسات العمومية وفيها الدواير.

نخلو الجانب ديال العمومي وتمشيو للخواص، الخواص كيفاش تعاملنا معهم؟ كين جوج، كين الحالة الأولى هي إبرام عقود الكراء مع محتلي هذه المساحات الصغيرة والمتوسطة، أقل من 10 ديال الهكتار في السقوية وأقل من 20 هكتار في البورية، هاذو تيدار معهم واحد الاتفاق باش يعطيهم واحد الأفق زمني منظور اللي هو يستثمروا فيه مرتاحين، هاذو الحالة الأولى.

الحالة الثانية هي استثناء العقارات التي تقطنها دواير وتجمعات سكانية داخل المدارين القروي والحضري من التدابير المقررة، سواء ما تعلق بالتسوية الودية أو بالإفراغ، هاذي حالات خاصة، ينبغي أن نشغل معها من أجل التعامل مع هذه الحالات في إطار تشاركي. هذا الحالة الثانية.

بطبيعة الحال تبقى الحالة الأخيرة هي في إطار حماية الحقوق ديال الدولة والحقوق ديال المواطنين، اللجوء إلى القضاء من أجل الإفراغ بالنسبة للحالات ديال الاحتلال الفردية التي يقوم بها أشخاص ذاتيون لمساحات كبيرة بدون سند قانوني، إذن هاذي حماية ديالهم.

إذن، كين واحد التعامل اللي هو ذكي، كين مواطنين ودواير اللي هما ساكنين، التعامل معهم على أساس تشاركي، كينين المساحات الصغيرة والمتوسطة تنعطوهم واحد العقود اللي هي فيها أفق زمني تيسمخ لهم يستثمروا، كينين الناس اللي هما محتلين مساحات كبيرة بدون سند قانوني، وبالتالي لابد من سلوك المسطرة ديال الإفراغ.

الخصيلة ديال هاذ النتيجة ديال هاذ المقاربة وهي التقليل المساحة المحتلة من 82.258 هكتار إلى 38 ألف هكتار خلال السنة الجارية، يعني

يعني التدخل دياكم كامل وشامل، إلا جوابا على بعض النقط دياكم اللي جيتو بها، السيد الوزير المحترم.

أولا السلفات الصغرى، شخصيا أقول انعدام وجود تمويل من طرف الأبنك وخاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الوزير، قلم بأن في نطاق "مساندة"، في نطاق مساندة احنا نتعرفو الوسائل، يعني وعدم تبسيط وتسهيل المساطر الإدارية اللي هي النقط الأساسية والسوداء، لا في تمويل لا للمقاولات الصغرى ولا للمتوسطة عموما ولا السياحة بالخصوص، الانعدام الكامل، التام، الشامل لإيجاد أي بنك لمساعدة أي استثمار سياحي بالخصوص، والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

قلم، السيد الوزير، وضع آليات "مساندة"، قلم مؤسسة الضمانة، مؤسسة الضمانة، السيد الوزير المحترم، بكل صراحة، ما نقاوش نغطيو الشمس بالغربال، والله والأبنك ما اعطاو يعني القروض، يعني صندوق الضمانة ما تيعطيش، وملي تيعطي تيعطي بـ 1 و 2%.

إذن الأمور كلها تتبقي في أيادي الأبنك، ولحد الآن الحكومة بكل صراحة ما صابت لا حد نهائيا للأبنك. حقيقة كايين مشاكل أساسية، يعني انعدام وجود السيولة، النقصان في السيولة، ولكن اشكون المسؤولة اللي وصلت هاذ الأزمات الخائفة الاقتصادية المالية.

حقيقة كايين تبقى لأوروبا والسوق الأوربي من جهة، ولكن الحكومة المغربية ملي اخذات القرار ديال (les ATD²)، تتوقف الأبنك (Les comptes bancaires)، إذن الناس فقدوا الثقة. وقفوا (les bons anonymes)، اللي عندهم الأموال دياهم فقدوا الثقة، وقع التهريب ديال الأموال، ملي كان يخلصوا بما 10 و 20% باش يخرجهوم، دابا خافوا باش يدخلوهم لأن إلى دخلوهم ربما غادي يكون عندهم مشاكل أعوض.

إذن هاذ المشاكل الأساسية اللي كنا نتقولو، السيد الوزير، يعني في لجنة المالية هي النقط الأساسية اللي خربت الاقتصاد ديال البلاد، ونقصت وحيدت نهائيا من السيولة ديال البلاد...

كما قلنا الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة يعني ملي تعرفو مآل ونتائج التدابير المتخذة من طرف الحكومة منذ 2008 لإنعاش المقاولات الصغرى.

ثالثا، مآل ونتائج الإجراءات المتخذة من طرف بنك المغرب لتحسين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى القروض.

رابعا، تساؤل حول دور صندوق الضمان المركزي اللي احنا فسرناه ما غادي يعطي إلا بـ 1 أو 2% من بعد الاتفاق ديال الأبنك.

خامسا، التساؤل حول التدابير المتخذة للحد من الآثار السلبية للقرار الحكومي القاضي بتقليص جزء من الاستثمارات العمومية...

بالمقاولات الصغرى والمتوسطة اللي هي في الحقيقة عندها مساهمة قوية بالنسبة للواقع الاقتصادي المغربي، في النمو الاقتصادي وفرص الشغل والتاسك الاجتماعي.

بطبيعة الحال الإشكالية التي أثمرتها ديال الولوج إلى أسواق التمويل، ينبغي أن نربطها بالواقع المغربي، ولا سيما التطور ديال القطاع البنكي. هناك صعوبات ديال الولوج إلى التمويل، تنطلق أولا من ضعف القدرات الذاتية ديال هذه المؤسسات، وارتفاع معدل المخاطرة بالنسبة للتمويل ديال هذه المؤسسات وعدم كفاية الضمانات.

انطلاقا من هاذ الواقع هذا، السياسة الحكومية، منذ سنوات، ركزت على تشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال وضع آليات مواكبة للرفع من القدرات التنافسية، وهي البرامج ديال "امتياز" وديال "مساندة"، برامج التمويل المباشر مقابل نتائج معينة، وكذلك تعزيز الفرص ديال التمويل عبر تبني آليات جديدة في النظام الوطني.

تكلمتو على البنك الوطني للإنماء الاقتصادي، هاذك كانت مرحلة معينة، بحيث أن القطاع البنكي لم يكن جد متطور، وبالتالي كان هذا البنك هذا يهتم بالجانب الصناعي.

تكلمتو كذلك على بعض المؤسسات المماثلة في دول أخرى، بما فيها فرنسا وتونس، ملي تتدخلوا للواقع ديال هاذيك المؤسسات، بالرغم من أنها تسمى مؤسسات تمويلية، هي في الحقيقة مؤسسات ديال الضمان، وبالتالي فهي شبيهة بالنظام ديال الضمان المركزي اللي عندنا في الوكالة.

وبالتالي، من هاذ المطلقات تعتبرو بأن الحل ديال إيجاد بنك متخصص في المقاولات الصغرى والمتوسطة، ليس وجيها من الناحية العملية، ليس وجيها في الواقع المغربي، بالنظر لتطور القطاع البنكي، بالنظر لأننا عندنا صندوق ديال الضمان المركزي، بالنظر لكون عندنا آليات ديال التمويل المباشر، يتم اعتمادها في القانون ديال المالية.

بطبيعة الحال هناك مجموعة، نعطيك رقم: صندوق الضمان المركزي من خلال الضمان ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال سنة 2012 ضمن ما يناهز 2 مليار ديال الدرهم لفائدة الشركات الصغرى والمتوسطة، استفادت يعني تقريبا 1300 مقالة من المنتظر أن تخلق أكثر من 5800 منصب شغل. وبالتالي، الجواب على الإشكالية ديال الولوج ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة ينبغي أن يبقى حلا في إطار الواقع الاقتصادي والبنكي المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل التعقيب.

المستشار السيد عزيز البار:

شكرا السيد الوزير.

² Avis à Tiers Détenteur

ونفضيو احتيايا، ما يقاش جالس.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أنا يصعب علي أن أقوم بإعادة ترتيب البرنامج المصادق عليه من طرف المكتب، ولكن إذا أردتم أن أطره على المجلس، فلكم أن تطلبوا ذلك. إذن إذا ابغيتو بعد السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، سنممر مباشرة إلى الأسئلة المتعلقة ب... إذن هناك عدم الرضى، سنستمر في البرنامج الذي صادق عليه المكتب، سنستمر طبقا لقرار المكتب، والذي بروج الأسئلة حسب...

السؤال يتعلق بمشاريع المراسيم المصادق عليها في اجتماع المجلس الحكومي المنعقد يوم 23 ماي 2013. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

صادق المجلس الحكومي بتاريخ 23 ماي 2013 على خمسة مشاريع مراسيم، وهذه المراسيم هي:

أولا، ضبط البناء المضاد للزلازل المطبق على المباني المنجزة بالطين؛

ثانيا، إحداث اللجنة الوطنية لهندسة الوقاية من الزلازل؛

ثالثا، تحديد شكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المتعلقة بالتعمير والتجزيئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛

رابعا، إعادة تنظيم المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية؛

خامسا، مشروع مرسوم لإعادة تنظيم المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.

لذا، نسالكم، السيد المحترم الوزير، بما أن هذه المشاريع تكتسي أهمية كبرى للالتقاء بقطاع البناء والتعمير، نسالكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل ضمان التنزيل السليم والتفعيل لمقتضياتها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بالمراسيم الجديدة في مجال البناء والتعمير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي، فليفضل السيد رئيس الفريق، تفضلوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير، شكرا لكم.

المرجو مرة أخرى تكييف السؤال مع التوقيت المخصص لكي لا نخرج بعضنا البعض، تكييف السؤال أو الجواب مع الوقت المخصص لذلك حفاظا على وقتنا جميعا.
الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسرعة، هاذ القضية ديال التمويل، أنا قلت الإجراءات اللي هي متخذة، وكذلك في إطار الإجراءات ديال بعث الثقة من أجل توفير السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني ككل، والمقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص، كين حوار حقيقي اليوم مع المقاولات عبر الكوفدرالية ديال المقاولات ديال المغرب حول المسألة ديال هاذ الشي اللي تكلمتو عليه ديال (les bons anonymes)، ديال الحجز لدى الأبنك، كين حوار حقيقي من أجل تسهيل هذه الأمور، وبالتالي يكون الاستقرار حقيقيا.

كين المسألة الثانية هو كل ما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالخزينة ديال المقاولات، سواء فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، ذاك الشي ديال استرداد الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك المراجعة والمعالجة ديال مساطر الاستفادة من البرامج اللي تكلمتو عليها ديال "مساندة" وديال "امتياز".

صحيح أن هذه البرامج أنشئت، هناك مجموعة من البرامج لا تعلم عنها المقاولات الصغرى والمتوسطة الشيء الكثير، تنشغلو في إطار فريق العمل المشترك بين الحكومة ومقاولات المغرب ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل مراجعة هذه المساطر والاشتغال بطريقة مشتركة على التعريف بهذه البرامج، لأن وجدنا بأن حقيقة كين واحد المجموعة ديال البرامج لا تستجيب لبعض الحاجيات، وكين برامج أخرى لا تعلم عنها المقاولات الكثير. وبالتالي، كين اشتغال مشترك مع المقاولات من أجل التعريف بهذه البرامج وكذلك الاشتغال على التبسيط.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى السؤالين الموجهين إلى السيد وزير السكنى.
نقطة نظام؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

السيد الرئيس، مادام السيد وزير المالية غادي ينوب عن السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، عندي جوج ديال الأسئلة في آخر الحصة، يدوزهم باش نحافظو لو على الوقت ديالو ويمشي يقضي اشغالاتو

اللي كما قلت لكم هم شريك أساسي، مع الأخذ بعين الاعتبار ديال البعد ديال اللامركزية اللاتمركز في هذه السياسة، كما يندرج هذا الإصلاح في أفق الجهوية الموسعة.

أشنا هي هاذ الترسانة ديال القوانين اللي اعتمدها؟

بداية مراسيم اللي مرتبطة ومتداخلة فيما بينها، المرسوم الأول هو مرسوم اللي كيمكن من تبسيط المساطر في مجال الحصول على الرخص، رخص البناء ورخص السكن أساسا، وهي ما يسمى بالضابطة العامة ديال البناء. المرسوم الثاني كيتعلق بمناهضة ومكافحة الزلازل، بمعنى أنه أعطينا لأنفسنا إمكانية من أجل أن المغرب يكون في أوج ما هو معمول به على صعيد عالمي في هاذ المجال من بعد الترتيبات الأولى اللي كان تم اتخاذها في بداية 2000، ثم من بعد الزلزال ديال الحسمة.

المرسوم الثالث يتعلق بإمكانية اللجوء إلى المواد التقليدية في البناء، تعلمون أنه اليوم لما كيجيو عندهم كروساء جماعات مواطنين في العالم القروي، بالخصوص كيبغيو بينو بالطين أو بغير الطين من مواد تقليدية، القانون 12.90 لا يسمح بذلك، وبالتالي ما كترخصو لهمش، فاليوم هاذ المرسوم هذا كيمكن أننا نحافظو على التقاليد ديانا بمختلف المواد التقليدية اللي كنعلمو بها، إضافة إلى أنه بالنسبة للمدرستين، المجال ديال التكوين مجال أساسي، عملنا في الاتجاه اللي كيعمل فيه السي الداودي كذلك من أجل أننا نوحده المنظومة التعليمية ديانا، أننا ندخلو النظام ديال الإجازة الماجستير والدكتوراه في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، وفي المعهد الوطني للتبينة والتعمير.

الآن المرسوم الأساسي في هاذ الشيء، هو التبسيط ديال المساطر. التبسيط ديال المساطر عملنا على أساس أنه نعملو بالمبدأ ديال الشباك الوحيد في المدن اللي فيها يزيد من 50 ألف نسمة، والمدن اللي فيها أقل يمكن تكون لجنة، ويمكن نلجؤ للشباك الوحيد عند الضرورة أو عند الحاجة، اللي يمكن له يدير الشباك الوحيد يعملو، ولكن علما بأن الأساس ديال الرخص يسلم في المدن اللي كيزيد العدد ديالها على 50 ألف نسمة.

الإجراء الثاني هو أنه المتدخلين الأساسيين اشكونا هما؟ السلطة، رؤساء الجماعات، الوكالة الحضرية، هاذو هما اللي ضروريين اليوم في العملية ديال تسليم الرخص، باقي المتدخلين عندهم دور ولكن كنعلمو أساسا من النصوص المنظمة، ونعمل من داخل هذه اللجن بمبدأ من حضر، بمعنى اللي حضر تبارك الله والصلاة على النبي، اللي ما احضرشاي ذيك المسلسل المستمر ديال التسجيل وديال الملاحظات المتتالية (En cascade) كما يقال كنعلموه.

ثانيا، هناك توصيل اللي كيتسلم، لما كيوضع أي مواطن أو أي مقاول ضرورة تسليم توصيل باش نعرفو التاريخ، باش من بعد ما كيقولوش لا ما جيتبش، ما جيتبش الملف، ما كانتش فيه الوثيقة الفلانية باش ما كيداش ذيك العد العكسي ديال الأجل اللي منصوص عليه في القانون.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

لقد أصدرت وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة مجموعة من المراسيم، تتعلق بالبناء والتعمير من أجل الحرص على تطبيق قوانين التعمير الجاري بها العمل من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل كل المساطر المتعلقة بالبناء، وتسليم الرخص، وتقريب الخدمات الإدارية للمواطن، كما هيأت الوزارة مشروع قانون يهدف إلى جزر المخالفات في مجال البناء والتعمير للحد من الاختلالات التي يعرفها القطاع، وحل بعض المشاكل المطروحة.

تسألونا، السيد الوزير، فما هي دواعي إصدار هذه التشريعات؟ وما هي التدابير المتخذة لحسن تطبيقها لتعطي النتائج التي أنجزت من أجلها؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة للإجابة على السؤالين المتعلقين بالمراسيم الجديدة في مجال البناء والتعمير، فلكم ستة (6) دقائق للإجابة على هذين السؤالين.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشارين المحترمين على الأسئلة اللي تقدموا بها، وهي أسئلة هامة.

فعلا صادق مجلس الحكومة على مجموعة من النصوص في أحد اجتماعاته الأخيرة، وهذه النصوص كانت منتظرة بالنسبة لبعضها منذ أزيد من 20 سنة، بحيث أنها كنعتمد على واحد المقاربة اللي هي مقاربة جديدة، تختلف على ما عملنا به منذ 20 سنة، أي سلسلة من الدوريات أو النشريات اللي كنبعثوها باش نحاولو نتغلبو على قضايا مرتبطة بالتعمير أو بالبناء في بلادنا.

وهاذ الورش الإصلاحي تطلب منا مقاربة تشاركية اللي استشرنا من خلالها مع عدد من المتدخلين في مجال التعمير والبناء، سواء في القطاع الخصوصي المعنيين بالأمر، من فيدرالية المنعشين العقاريين أو باقي المهنيين المعنيين أو المهن المختلفة المتدخلة في قطاع التعمير والبناء، أو كذلك وزارات مختلفة، أساسا منها وزارة الداخلية، لكن كذلك رؤساء الجماعات اللي هم معنيين بشكل مباشر بهذه الإصلاحات.

وعلى هذا الأساس، اليوم هاذ التعديلات اللي قمنا بها كنعكس أكثر الاختصاصات اللي كيعطو لها السيدات والسادة رؤساء المجالس الجماعية،

بالنسبة للشباك الوحيد، ما أقوله هو يصب في الشباك الوحيد، السيد الوزير.

مع الأسف، مع الأسف...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أريد أن أشكر لكم، السيد الوزير، على ما قدمتموه من توضيحات بخصوص موضوع المراسيم وسياسة الحكومة في مجال البناء والتعمير عموما، ونؤكد لكم، السيد الوزير، دعمنا لهذه الإجراءات لأنها ستخفف على المواطنين من ثقل المساطر والإجراءات المعقدة، وتساعد على التطبيق السليم والمرن للقوانين.

وبهذه المناسبة، السيد الوزير، مادتم ذكرتم رؤساء الجماعات، أنا أتساءل كرئيس جماعة عن المجال القروي في هاذ تبسيط المساطر، لأنه نعاني أكثر من المشاكل مع العالم القروي.

ولهذا، إن ملامح الإصلاح الذي تقومون به في هذا المجال الهام، وعلى ضرورة حسن التطبيق، نؤكد على ضرورة حسن التطبيق، وكذلك إشراك الجماعات كما ذكرتم، السيد الوزير، بشكل فعال في هذه الإصلاحات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في حدود أربعة (4) دقائق، من أجل الرد على تعقيب السادة المستشارين.

السيد وزير الإسكان والتعمير وسياسة المدينة:

في الواقع مزيان توجه للفريقين المحترمين اللي طرحوا لي السؤال، خاصة أن واحد فيهم يعني التعقيب أساسي، ولكن خصنا فيه الوضوح، بالخصوص مع السادة المنتخبين، السيدتين، هو أنه الاقتراح اللي كنتقدموا به خصنا نعرفو راسنا ماذا نريد اليوم؟ هل نريد أننا نبلورو الروح والمضامين ديال الدستور اللي كيمشي في اتجاه الجهوية، اللامركزية، اللاتمركز، السلطة للقرار السياسي وليس للقرار الإداري؟ أم أننا غممشيو في مجال التعمير على وجه الخصوص ونعطيو السلطة لسلطة إدارية (une autorité administrative) بالمفهوم الدستوري للكلمة، وهذا أمر أعتقد أنه احنا في وزارة السكنى ما كنبشغلوش عليه، انطلاقا من قناعات ديمقراطية راسخة، بمعنى أن أمر تدبير المجال خصو يلقى من اختصاص المنتخبين، هما اللي كيفكروا في مدينتهم، في جماعتهم، في كيف

وعلى هاذ الأساس بالطبع نعتنى أنه هاذ الأمر هذا يمكن فعلا من أننا نبداو نتجاوزو هاذ العام وعام ونص اللي كيطلبوا الرخصة ديال البناء.

بالإضافة لهاذ الشئ هذا، بالطبع أعود ربما في التعقيب، هناك قانون، ما كايبنش غير المراسيم، هناك قانون ديال تأطير القطاع، هاذ القانون كنعرفوا بأنه كان منتظر منذ مدة، بمعنى أنه كانت محاولات من قبل، اليوم سعينا، بعد مسلسل تشاوري، إلى أنه نوحده بين المساطر الموجودة في مراقبة التعمير والبناء، المساطر الموجودة في ثلاثة قوانين مختلفة، وحدنا، درنا آلية وحدة ديال التعمير، هاذ الآلية فيها السلطات، الجماعة، الوكالة الحضرية، المفتشية، وعندهم الصفة ديال ضابط الشرطة القضائية باش كيتمكنوا من التدخل السريع، إضافة إلى أن هناك لجنة محلية اللي كقتقر بشكل مباشر في مسلسل الهدم، وهناك إجراءات استباقية قبل ما نوصلو للخروقات، هناك إجراءات استباقية اللي كتمكنا من أننا نتفادوا الحصول ديال هاذ الخروقات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

شكرا السيد الوزير.

نحن في الفريق الاستقلالي طالما انتظرنا هذه المراسيم، والتي لاشك أنها ستسهل أو ستحسن العلاقة ما بين المستثمر في العقار والسلطات المكلفة بهاته الرخص.

أثار انتباهي، السيد الوزير، أنكم ركزتم على الجماعات ورؤساء الجماعات، ممكن أن أقول، السيد الوزير، أن الجماعات... السيد الوزير، إلى تكرمتمو علينا بالاستماع الله يجازيك بخير، لأن ما أقوله هو ربما شيء مهم، ربما.

قلت، السيد الوزير، رؤساء الجماعات بالنسبة للقانون الحالي، علاقهم بالرخص فقط أنهم تينسخوها، لأن المقرر، المقرر في الأشياء هي الوكالات التي هي تحت إمرتكم، وأنا ما أتصور أن هناك رئيس في 1500 رئيس متواجدة عبر أطراف المملكة يمكن أن يمنح رخصة بدون موافقة الوكالة، ما أظن، أنا أنزه الرؤساء وأنزه المنتخبين على هذا التصرف.

وبالتالي، ألا ترون، السيد الوزير، أن كان من الأجدي باش تاخذوا اتما القطاع كله ككل، واحنا نكونو مرافقين لكم. هاذي شجاعة من المنتخبين، خذوا القطاع وتحملوا فيه مسؤوليتكم، أما مادام أن هناك 7 ديال المقررين لإعطاء رخصة، فهنا تضع حقوق المواطن، 7 ديال الناس.

وبالتالي أنا جد مسرور أنكم زولتيمو ما كان يسمى بذلك التعليق أو إلى ما احضرش واحد في اللجنة، هاذي هي المعضلة المتواجدة الآن هو أنه ما تيحضرش واحد، ما كيمكنش اللجنة تخرج، هذا موضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه غياب المرافق الأساسية المرافقة للمشاريع السكنية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

...أمام الاهتمام الكبير الذي توليه بلادنا إلى قطاع الإسكان، وبالرغم من الإمكانيات الضخمة التي تم تسخيرها لتوفير مشاريع سكنية تتوفر فيها شروط الراحة والسكنية والاستقرار الاجتماعي، باعتبار السكن يعد إحدى ركائز ضمان الاستقرار والأمن الاجتماعيين، يلاحظ أن العديد من هذه المشاريع المحدثة تنعدم فيها كل المرافق الضرورية، مثل، السيد الوزير، المدارس، المستشفيات، الأسواق، الأندية الرياضية والثقافية، والحدائق والمنتزهات.

أمام هذا الواقع، السيد الوزير، نسئلكم عن التدابير المزمع اتخاذها من أجل خلق مشاريع سكنية، تتوفر فيها كل المرافق الضرورية، ونحن نعلم أنكم لستم المسؤولين عن كل ما أنجز إلى يومنا هذا، ولكن يجب أن تجدوا حولا للدور الموجودة بدون مرافق.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كأين جوج ديال المراحل كما قلتو، كإين مخلفات الماضي، ما كيعيش ماشي تعبير سلمي هذا، كإين واقع معين اللي ما كانتش فيه إجراءات صارمة فيما يتعلق بالتجهيزات في مختلف التجزيات السكنية والتوسيعات اللي كنعرفها المدن، ورتنا هاذ الأمر، وفي عدد من المواقع اليوم كإين اكتظاظ سكاني، وكإين أحياء غير مهيكلت وغيرها، هاذ الشيء كنعرفوه، وبالإضافة إلى أنها غير مهيكلت، ما فيهاش التجهيزات الضرورية، وهاذ الأمر هذا هو اللي جعل أنه، وفي حكومات سابقة، هو أنه عملت برامج بالملايير ديال الدراهم من أجل إعادة هيكلة هذه الأحياء، وفي إطار إعادة الهيكلة ندخلو التجهيزات، نفتحو هاذ الأحياء وندخلو التجهيزات، وهاذ البرامج راه باقا قائمة الآن، احنا كنبواصلوها الآن في نفس الاتجاه.

فيما يتعلق بما هو جديد، هذا الشطر الثاني، اليوم دخلنا في سياسة أخرى مع كل الفاعلين في هاذ المجال، أساسا منهم المنعشين العقاريين، وبالطبع الجماعات. وتعلمون أنه في كثير من الحالات، باش نكونو واقعيين،

يجب؟ وانتخبوهم المواطنين والمواطنين باش هما اللي يتخذوا القرارات الأساسية في ذلك.

الآن، لحد الآن بالنظر للتجاوزات اللي حصلت في بلادنا في فترة معينة، تنشأت الوكالات الحضرية باش تراقب، باش ما يكونش هاذ التجاوزات، الوكالات الحضرية اليوم عندها اختصاصات وعندها مؤهلات وعندها كفاءات في التعمير على وجه الخصوص وفي التدبير الحضري (la gestion urbaine)، بمعنى أنها كتوفر على ما لا تتوفر عليه الأغلبية الساحقة ديال الجماعات، باش يقوموا بالدراسات الضرورية باش يوضعوا الوثائق ديال التعمير بداية، ويسطروا المجال، وباش من بعد يراقبوا كل العمليات ديال التعمير وديال البناء. هذا معروف، وعندهم اختصاص في النهاية ديال هاذ الشيء هما أنهم يعطيوها رأي (l'avis)، رأي ولكن الرأي ملزم.

وأنا معكم، اصعب أن الرئيس يجي من بعد ويتجاوز هذا الرأي الملزم، اصعب عليه إلا في حالات نادرة كيوقع شي خصام، ولكن حالات نادرة جدا، ولكن اليوم خصنا نظرو هاذ المنظومة.

أنا معكم ومستعدين ناقشوها، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار هاذ المرجعيات الأساسية اللي تكلمت عليها اللي هي مرتبطة بالدستور.

العالم القروي، أولا هاذ المساطر اللي درنا راه فيها جزء يبسط بالنسبة للعالم القروي، مثلا البناء بالطين ما كانش مسموح لأي كان أنه يقوم بها، اليوم رئيس جماعة كيمكن لو يقول للمواطن سير عاود الدار ديالك بالمواد التقليدية، راك ما تحتاجشاي، راه عندك الإمكانيات تقوم بذلك، اليوم ما كانتش عندو الإمكانية باش يقوم بهاذ الأمر.

ثانيا، بسطنا المسطرة، نسعى إلى تبسيطها بالدورية اللي سيفطناها للوكالات الحضرية، فعلا في البلورة ديالها باقي شوية ديال التلكؤ وبارقي ما مطبقاش بالشكل اللي هو منتظر، كنعلمو وكنلحو على المدراء ديال الوكالات الحضرية باش ينفذوها، لكن هاذ الأمر مرتبط كذلك بالدور اللي يمكن تقوموا به اتم باش تساعدونا، تساعدونا أولا رجوعا إلى هاذ الضابطة ديال البناء في البلورة ديالها السلمية، باش فعلا نوقفو جميع على التطبيق ديالها، لأن كإين ممارسات إدارية روتينية فعلا وكإين ممارسات فاسدة باش تقولو الأمور كما هي، خصنا نحاربوها ونحاربوها جميع.

وبالنسبة للعالم القروي، أخيرا، خصنا تساعدونا كذلك باش اتمنا تقولوا لنا، يعني تضمنا المواطنين اللي هما بسطاء اللي فعلا باغين غير يوسعوا على راسهم أو على الأسرة ديالهم باش الوكالة الحضرية تسير هاذ الأمر على هذا المستوى، في انتظار أن نعيد النظر في القانون 12.90 في هاذ المجال المرتبط بالعالم القروي، لأنه هناك ضوابط كتأطر العمل ديالنا اللي صعب علينا أننا نتجاوزها في هذا القانون ديال 12.90.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

يظهر لي بسرعة، السيد المستشار، أعتقد أن مجموعة من الحاضرين، من السيدات المستشارات، السادة المستشارين، اللي عندهم مسؤوليات على مستوى محلي، يمكن لهم يشهدوا بالمجهود المبذول، وبالبرامج اللي هما معنيين بها كرؤساء جماعات بشكل مباشر، بالملايين، بعشرات الملايين، بمئات الملايين من الدراهم اللي الدولة كندخل فيهم، إما مجهود مباشر في إطار الصندوق ديال التضامن للسكن والاندماج الحضري، إما تدخلات ديال وزارات أخرى عديدة في نفس الاتجاه من أجل أننا نستدركو، من أجل أننا نعوضو، (on répare) هاذ المصائب اللي هي موجودة فعلا اللي ناتجة على سكن عشوائي، على الانعدام ديال المراقبة، على واحد العدد ديال عدم تحمل المسؤوليات على مستويات متعددة، اليوم هاذ المجهود يبذل وماشي يبذل بشكل محتشم، يبذل، وماشي غير في هاذ الحكومة، كنعادو نأكد دائما على هاذ الأمر، لأن بالخصوص في هذا القطاع كانت هناك مجهودات كبيرة بالملايير ديال الدراهم، واستدركنا فيها أوضاع هائلة، وما عنديش الأرقام اليوم، ولكن يمكن نجيبها في سؤال آخر نقول لكم اشغال ديال المدارس تبنات، واشغال ديال المستوصفات تبنات، بالطبع من بعد اشكون اللي غيشغل هاذ الشيء، هذا موضوع آخر كيتطرح عند وزارة الصحة، وكيتطرح عند وزارة التعليم، واش كاين الكفاءات؟ واش كاين الموارد المالية، المادية، البشرية، الموارد؟ هذا موضوع آخر، يعني فيه صعوبات فعلا، ولكن استدركنا واستدركنا كثيرا على هاذ المستوى.

واليوم في إطار سياسة المدينة، ما كاينش برنامج اللي يمكن يتدار إلى ما توفراتش فيه التجهيزات، (fini)، هاذ الشيء انتهى اليوم، ماشي أي واحد يمكن لو يجي، كاين تعليمات صارمة، وكاين آجالات ديال إنجاز، هذه مثلا... أنا كهضر على التجزئات الجديدة، الرسمية، ماشي السرية، السرية راه درنا لها قانون اللي غنقترحو عليكم واللي تكلمت عليه في السؤالين السابقين.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول امتحانات البكالوريا لسنة 2013، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال،

وهذا الأمر كنتمنى أننا نلقوا له الصيغة القانونية فيما سيأتي من تعديلات على القوانين، السلطات محليا ما عندهاش إمكانيات، الجماعات ما عندهاش إمكانيات، كنتجي مشاريع ضخمة أو توسيعات اللي كنعرفها بعض المدن، وما عندهاش باش نديرو تجهيزات، والحكومة في بعض الأحيان عندها برامج، وزارة الصحة ولا وزارة التعليم ولا وزارات أخرى، ولكن باقي ما خصصت الموارد إلى ذلك.

آش كنعملو اليوم؟ كندخلو في مفاوضات مع المنعشين العقاريين، وكنعرضو عليهم، ما كاينش تجزئة اليوم اللي كنعمل اليوم بدون ما يساهم الجزئين في هاذ التجهيزات العمومية، يا مدرسة، يا مستوصف، يا دار للأطفال، يا فرن، يا مسجد، يا غير ذلك، هاذ الشيء كله كنعرفوه وكنعملو به الآن على امتداد التراب الوطني باش نتجاوزو هاذ الأمر اللي احنا فيه.

أنا معكم هاذ الأمر هذا يتعين أن يكون سياسة قارة صارمة ديالنا، ما يمكنش اليوم نوفر فقط السكن للمواطنين، خصنا نوفر لهم إطار للعيش اللي يوفر إمكانية ديال الدخل.

لذلك، نعيد النظر في مجموعة ديال البرامج المرتبطة بالمدن الجديدة، ولكن كذلك الخدمات الأساسية من خلال التجهيزات وتوفير هذه التجهيزات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير،

أنا معكم، ولكن واش من حقمك اتما المسؤولين في الحكومة باش الساكنة تبقى محرومة من الأشياء الضرورية؟ تخسرت أموال، لا بد ما تيصصم تعملوا برنامج، وتقولوا بأنه تيصصنا نقدو المدن اللي هي تبنات، تشيدت، وفيها الساكنة اليوم محرومة من الطرق، من المدرسة، من المستشفى، وبلا ما نذكر الأسماء ديالها، وانت عارفهم، السيد الوزير.

أنا أظن، وتنتقح عليكم أنكم تديرو مشروع، وتقولوا بأن غادي نقدو، لأنه نقدو هاذ المغاربة اللي امشاو سكنوا في هاذ المدن، ومحرومين من المرافق ديالهم، ماشي لأنه تدار هاذ الشيء، تبنى، عارفينو ونبقاو.

انت تتذكر هاذ الشيء، وأنا نتذكر أنا وياك في هاذ القبة، والناس تنتظر ولكن آش لحقنا ليه؟ خص الناس يلمسوا شي حاجة تعطيوها ليه باش يكونوا راضيين، واخا كاين أخطاء اللي وقعت، ولكن يكونوا راضيين على التسيير ديال الحكومة، وإلا راهم الآن محرومين، واحنا ماشي من الحق ديالكم ولا ديالنا بأننا نخليو المغاربة محرومين من الحقوق ديالهم، السكن حق، ولكن إلا كان سكن متوفرة فيه جميع الشروط.

وشكرا السيد الوزير.

فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الزملاء،

السيد الوزير، اتما كنتو كنعرفوا أن اليوم كايين الامتحان ديال البكالوريا وأنه تيمكن توقع مشاكل، ومن المشاكل اللي يمكن توقع التسريب ديال المواضيع ديال البكالوريا.

قلتم سابقاً على أنه غادي تتخذوا إجراءات استباقية من أجل أننا نتجنبوا هاذ الأمر. اليوم، تقريبا نصف مليون ديال الطلبة والطالبات كيدوزوا الامتحان، أشنو التقييم ديالكم للانطلاق ديال هاذ النهار؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

(نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار.

أولاً أريد أن أقول أن السي الوفا الآن في الميدان، على أرض الواقع، لمتابعة مجريات الأحداث، لأن فلذات أكبادنا هم الذين يجتازون هاته الامتحانات.

وكان هناك خبر، لي اليقين أنه أثر على الجميع تأثيراً سلبياً، سواء كنا آباء أو مسؤولين أو مجرد مواطنين، ولكن فكروا معي ما هو أثر هاته الإشاعات على التلميذ أو على أوليائهم؟ لا بد من التحري قبل نشر أي خبر، لأن تأثيره على نفسية التلميذ قد تكون خطيرة وكبيرة جداً.

وعليه، فقد كانت هناك بلاغات صحافية، والبلاغ الأول نشر من طرف وزارة التربية الوطنية، تقول: "نشر موضوع خاص بشعبة علوم الحياة والأرض على صفحة شبكة التواصل الاجتماعية، لا علاقة له بالموضوع الرسمي للامتحان"، حتى تقطع مع كل الإشاعات.

ولكن رغم كل التحضيرات التي اتخذتها الوزارة. وهذه المناسبة، أريد أن أهنيئ الأساتذة والإداريين الذين يسهرون على هاته الامتحانات، فالعمل الذي يقومون به هو الذي ساعد بأن تمر الامتحانات في ظروف نسبية ممتازة، ولكن أكبر تحدي ليست هي الأساليب التقليدية للغش، الآن دخلت تكنولوجيا حديثة إلى ميدان الامتحانات:

- آلات صغيرة للتصنت؛

- آلات متقدمة للتصوير ولإرسال التصوير من داخل القاعة.

كلمة تسريب لم تعد هي المصطلح اللازم في هاته الظروف، هناك من يصور الامتحان من داخل القاعة ويرسله إلى شبكة، الآن هناك شبكات، واحد يرسل الامتحان إلى آخر، والآخري يوزع الأجوبة على الآخرين، تقنيات متطورة، ولولا يقظة الأساتذة والإداريين يعني كادت ستكون فضيحة كبيرة، وهذا ليس خاص بالمغاربة، الآن في دول كثيرة في أوروبا هناك جهاز خاص...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مروان:

احنا تتبعنا ما كتب وما نشر على مختلف الأماكن الإلكترونية، على الخصوص المواقع الإلكترونية، هناك تخوف فعلاً من أن الأمر كايين فيه غش، كذلك أعلنتم على أنه قبضتو بعض الناس، راهم... فإذا كانت مواقع تتعلن على حوايج اللي ما كايينش، راه كيمكن لكم تحاكموها، تيمكن لكم تقدموها للعدالة، وبالتالي تتابعونها أمام العدالة.

النقطة الثانية، أن هاذ النتائج ديال هاذ العام غادي تهمك، آ السيد وزير التعليم العالي، لأنها تهمك، غدا إلى جاوك الدراري بناء على غش، غادي تحصل فيهم.

الحاجة الثانية، هو أنه اخديتو إجراءات فيما يتعلق بالقطاع الخاص، عندها أثر نفسي على التلاميذ، وكنعرفو في الرباط 49% بالضبط في القطاع الخاص و51% في القطاع العام، وهاذو أرقام ديالكم، وبالتالي النص ديال التلاميذ خلقتو فيهم الرعب، شدوا التلاميذ اللي هما في أقصى اليمين ديال المدينة وصيفطوهم لأقصى الشمال، أقصى الجنوب وأقصى الشمال، وهذا خلق لنا مشكل للآباء، واحد العدد ديال الآباء اليوم ما امشاوش للخدمة ديالهم لأن كان كيخصهم يوصلوا اولادهم.

ثانياً، عدد ديال التلاميذ غادي يصعب عليهم ينوض مع الفجر باش يوصل، عندو 3 الطوبيسات ولا 3 ديال المحطات يقطعهم من المحطة وبدل الطوبيس في المحطة الثانية... إلخ، هاذي مشاكل يمكن أن نكون عنها في غنى، يمكن تحول داخل المقاطعة تدير اللي ابغيتي داخل المقاطعة، لسنا بحاجة نشدو يعقوب المنصور ونضيفطوه إلى (la zone industrielle) ديال الرباط و (la zone industrielle) نضيفطوها ما عرفت فاين. هذا، إضافة في المتاعب والمشاكل للآباء والأمهات والطلبة على حد سواء.

فإذن مرة أخرى نحن نتخوف، ونطالبكم بمتابعة الذين ينشرون، إذا كنتم تعتقدون أن ذلك ليس صحيح أن تتابعوهم أمام القضاء. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد**وزير التربية الوطنية):**

شكرا. هناك 10 حالات في القضاء، ديال المتابعة في القضاء، كن على يقين أن الحكومة صارمة في هذا الميدان، وهو مطلب المجتمع، محاربة الغش مطلب المجتمع في كل المستويات.

كنت ابدت تنقول بعض الدول، على سبيل المثال فرنسا، عندهم آلة خاصة باش يشوف واش شي واحد عندو الهاتف المحمول، لأن كيديروا في جيبو ولا فين، كيف غادي تدير؟ تبقى تقلب كل التلاميذ؟

الآن عملنا 20 تلميذ في قسم فقط، وما يمكنش الأستاذ يجرس التلاميذ ديالو، هذا هو اللي جعل أن بعض الأحياء فيه تمرکز ديال المدارس الخاصة، وما كاينش القاعات الكافية لاستيعابهم، بالسيف خصو يمشي لجهة أخرى، واش ابغيتو الشفافية وتكافؤ الفرص ولا كل واحد يدوز في البلاصة اللي كاين؟ خص يدوز في المدرسة العمومية، ما كاينشاي اهنابا، ضروري يمشي لجهة أخرى، لأن كاين تمرکز، مثلا في حي الرياض كاين تمرکز ديال المدارس الخاصة مثلا، ولا في أكادال، واش كلشي غادي يدوز في أكادال ولا في حي الرياض؟ إذن الآباء غادي يتمحنوا اشوية، ولكن الآن كون عمرنا الأقسام بـ 30 و 40 غادي يكون سهل، 20 في القسم، لا أكثر.

إذن بالنسبة للتخضير للامتحانات، كان تخضير الحمد لله محكم، ولكن التكنولوجيا يتحكم فيها الآخر ويستعملها الآخر، لا نتجج التكنولوجيا، علينا أن نساير، لأن الغش مستقبلا سيكون الغش بالتكنولوجيا، سواء في الابتدائي ولا الثانوي أو الجامعي.

هاذ الصباح أنا طلبت يشوفوا لي هاذ الآلة اللي تتراقب اشكون اللي عندو الهاتف واشكون اللي ما عندوش، راه إلى ما دخلناش هاذ الشئ، ما يمكنش تشوف كل تلميذ وكل تلميذة وكل طالب وكل طالبة.

إذن تحدينا جميعا، خصنا نتعاونو وخصنا القوانين، راه القانون غادي يجيكم ديال زجر الغش في الامتحانات، سواء في الابتدائي أو الثانوي ولا في الجامعي، لأن هذا مشكلنا جميعا، والمستوى الحمد لله هذه السنة، عدد الأيام اللي درسوا فيها التلاميذ رقم قياسي بالنسبة للماضي.

إذن، أتمنى إن شاء الله أن المستوى هاذ السنة غادي يكون أحسن من السنوات السابقة، وهذا أماني ديال الجميع، ليس فقط الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الموالي موضوعه محاربة الأمية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة، السادة المستشارون،

كما تعلمون، السيد الوزير، تشكل الأمية حجرة عثرة في وجه التقدم وعاثا في وجه الديمقراطية، والمغرب يعاني كثيرا من ويلات هذه الآفة التي انعكست سلبا على تطوره الديمقراطي، ونهضته الاقتصادية والثقافية والسياسية.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة والمنظمات غير الحكومية وكذا الفاعلين العموميين والخواص وجمعيات المجتمع المدني في ميدان محاربة الأمية والتربية غير النظامية، فلأسف النتائج لازالت لم ترق إلى مستوى طموح بلادنا في الاستئصال التام لهذه الآفة، مما يفرض مواجهة هذا الأمر بالحزم الضروري في أفق مغرب بدون أميين وبدون أمية، يضاف إلى العدد الهائل للأميين بالمغرب الأطفال المعرضون لمخاطر الهدر المدرسي، خاصة بالوسط القروي، مما يفرض تفعيل مضامين مشروع التنمية البشرية والسوسيو ثقافية بأقصى ما يمكن من الخلق والإبداع، وإعادة التحسيس بالمسؤولية الملقاة على كافة مكونات المجتمع.

لذا نسئلكم، السيد الوزير، عن الكيفية التي يمكن بها محاربة الأمية حتى تتمكن بلادنا (لا تشوشي علينا رجاء)... ما هي الكيفية التي يمكن بها محاربة الأمية حتى تتمكن بلادنا من القضاء عليها في أفق جد معقول؟
السؤال الثاني: ما مآل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية التي تم إحداثها طبقا للقانون رقم 38.09 من أجل تسريع وتيرة تقليص نسبة الأمية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد**وزير التربية الوطنية):**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، فعلا ماشي فقط اللسان عجز في هاذ الملف، ولكن منذ الاستقلال بذلت جهود كبيرة لمحاربة آفة الأمية، ونحن في أمة اقرأ. آخر أي من أصل سويسري توفي سنة السبعينات.

مع الأسف نسبة الأمية نسبة متفشية جدا، هل فعلا يحصرها سقف 30%؟ لأن محاربة الأمية ليس فقط تعلم القراءة والكتابة في المدرسة،

ولكن الاستمرار ما بعد المدرسة، هناك حتى التلاميذ من يسقط في الأمية من جديد.

إذن، هذه إشكالية كبيرة وخطيرة، وندخل العولمة ليس بالعلم ولكن بالجهل، هل يمكن أن نخوض العولمة والتنافسية على الصعيد العالمي وثلاث المغاربة أميون؟ هذا فعلا مشكل لا يمكن التهرب منه، وهو وصمة عار، لم نستطع القضاء على الأمية.

ولكن الحمد لله حوالي 100% تقريبا من أبنائنا اليوم يتمدرسون، المشكل هو الهدر المدرسي، حذاري من أن ننتج الأمية على مستوى الشباب، لأن اليوم الأمية هي من سن معين ولكن قد تتجدد الأمية، وعليه أنشئت هاته الوكالة والدور المنوط بها ستقوم به بعد أن تنشر في الجريدة الرسمية، ولكن هي معضلة، لأن الأمية منتشرة، ليست في حي واحد أو قرية بل عبر التراب الوطني، وكيف الوصول إلى المواطنين وكيف مطابقة فصول التدريس مع واقع الأمهات والآباء، والمهم أكثر بالمدارس من الأمهات، لأن يردن أن يرافق أبناءهن في التمدريس.

إذن الحمد لله هناك رغبة، وهناك جمعيات المجتمع المدني اليوم يقوموا بدور مهم على هذا المستوى، فهو جهاد، محاربة الأمية هي جهاد، الرسول صلى عليه وسلم كان قد أعطى الحرية للسجناء بعد أن قام كل واحد بتعليم عشرة أفراد أميين.

إذن، هذا جهاد وعلينا جميعا أن ننكب حول هذا الموضوع وأن نساعد الجمعيات اللواتي يقمن بهاذ العمل مستقبلا إن شاء الله.

لذلك، فعلى أن نجد مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية اللي فعلا في الاختصاصات المحولة لها هي اختصاصات لا تختلف عليها، ولكن يجب أن نخصص الدعم المالي الكافي والتصور والرؤية الإستراتيجية الواضحة في هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

فعلا وعيا من هاته الحكومة بهاته الإشكالية، وما تفضلتم به، تم إحداث هذه الوكالة، والوكالة هي التي ستضع الإستراتيجية، ولعلمكم، وأنتم تعرفون هذا، ليست وزارة التربية الوطنية هي التي تتدخل في هذا الميدان، فوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الجمعيات، المجتمع المدني، هناك فعلا جهات كثيرة، ولكن الأمر مستعصي، ماشي الأمر الهين.

لأن كما قلت لكم، البرامج، أولا المؤسسات التي يتم فيها التدريس لابد أن تكون قريبة من المواطن، الآن الجمعية ما ابقاتش جمعيات فقط، الأفراد الآن العالم القروي كنجيب واحد الشاب عندو دعم، هو يجمع من الحي ديالو، القراب منو، هو يدرس.

كل الوسائل اليوم مستعملة، ولكن قلت الأمر هو مثلا واحد كيجي 15 يوم، كيغيب تيمشي، راه ماشي فقط السياسة ولا المال، حتى الرغبة وقدرة المواطن، واحد فقير كيقول لو جيتي من هاذ الساعة وجي من هاذ الساعة، وما عندوش دخل، وما عندو والو، ابغيتيه بيتي عندك يقرأ؟ هاذي أمور مرتبطة، فيها جانب اقتصادي، جانب اجتماعي، هي معقدة.

ولكن رغم ذلك، كلما قلصنا كلما انتصرنا، والهدف هو فعلا في أفق 2016-2017 نزلو من 30 إلى 20%، ممكن ما نلحقوش 10%، ولكن

ولكن الحمد لله حوالي 100% تقريبا من أبنائنا اليوم يتمدرسون، المشكل هو الهدر المدرسي، حذاري من أن ننتج الأمية على مستوى الشباب، لأن اليوم الأمية هي من سن معين ولكن قد تتجدد الأمية، وعليه أنشئت هاته الوكالة والدور المنوط بها ستقوم به بعد أن تنشر في الجريدة الرسمية، ولكن هي معضلة، لأن الأمية منتشرة، ليست في حي واحد أو قرية بل عبر التراب الوطني، وكيف الوصول إلى المواطنين وكيف مطابقة فصول التدريس مع واقع الأمهات والآباء، والمهم أكثر بالمدارس من الأمهات، لأن يردن أن يرافق أبناءهن في التمدريس.

إذن الحمد لله هناك رغبة، وهناك جمعيات المجتمع المدني اليوم يقوموا بدور مهم على هذا المستوى، فهو جهاد، محاربة الأمية هي جهاد، الرسول صلى عليه وسلم كان قد أعطى الحرية للسجناء بعد أن قام كل واحد بتعليم عشرة أفراد أميين.

إذن، هذا جهاد وعلينا جميعا أن ننكب حول هذا الموضوع وأن نساعد الجمعيات اللواتي يقمن بهاذ العمل مستقبلا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الفريق الفيدرالي، لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير، أعتقد أنه لن نختلف إطلاقا في التشخيص، نحن يعني متفقون على التشخيص الذي أتيتم به.

لكن الإشكال، هل لهذا التشخيص انعكاس واضح عبر استراتيجيات وتصورات في التدبير الحكومي؟ ولا أحدث على الحكومة الحالية، ولكن أحدث على مقاربة الدولة المغربية لإشكالية الأمية منذ بداية الاستقلال.

الإشكالية اليوم ملي كنشوفو الميزانية المخصصة لمحاربة الأمية، والتي لا تتجاوز 0,45% من ميزانية التربية الوطنية، بمعنى هناك إحساس أن التشخيص الذي قلم، السيد الوزير، لا نجد على مستوى الترقم المالي.

كذلك عندما نأتي إلى إستراتيجيات قطاعية كبرى، ك"المخطط الأخضر" أو "Halieutis"، ف"المخطط الأخضر" كنجيبو 60% من الناس اللي غادي يفعلوا هاذ المخطط الأخضر أميين.

ملي كنجيبو ل"Halieutis"، كنجيبو 33% من الناس أميين، ملي كنجيبو للإدارة الإلكترونية لننتقل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية،

السيد الوزير المحترم،
إلى متى سيستمر هذا التزيف في هجرة الكفاءات العلمية المغربية؟
ثانيا، وما هو برنامج وزارتك للتخفيف من حدة هذه الظاهرة على الأقل؟
لا بد، السيد الوزير، أن تعملوا ما في وسعكم من أجل العناية بهذه الكفاءات، حتى نصطف وننتهي ولننتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

غير ملي نتكلمو ربما اشوية ديال النسبية، لأن اللي تسمع هاذ الشي تقول حتى واحد ما ابقى في هاذ البلاد. الحمد لله راه النسبة اللي تبتقى في البلاد راه كبيرة جدا، 18% ديال المهندسين ديال خريجي مدارس المهندسين كيمشيو لبرا.

هجرة الأدمغة قاعدة عالمية، خاصة في الدول اللي فيها الأجرة منخفضة، حتى فرنسا، الآن إسبانيا ولا اليونان عشرات الآلاف تيهاجروا لأستراليا وللولايات المتحدة ولكننا بحثنا عن أجور أحسن مما هي عليه في بلدانهم، إما ما كاينش الشغل، وهاذ النوع اللي كيجاجر ماشي اللي ما عندوش الشغل في المغرب، اللي عندو الشغل في البلاد، ولكن واش غادي تزول لهم الباسبورات، راه أبناءنا أحرار، عندو الجواز ابغى يخرج من البلاد، اشكون اللي غادي يقول لو ممنوع؟

هذا مشكل كبير ديال الأجور في البلاد. كيفاش أستاذ حامل للدكتوراه مثلا في الإعلاميات، هو مهندس يمشي يخدم في مقابلة في الدار البيضاء ممكن ياخذ 15.000 درهم بسهولة، الآن كقولو لو سير حضر الدكتوراه، زيد 4 سنوات، ومن بعد آجي عند الدولة تعطيك 13.000 درهم، اشكون ابغى يجيك بـ 13.000 درهم؟

الأجور، رغم أن الأجور في المغرب مرتفعة بالنسبة للدول من هنا لقناة السويس، أقول من هنا لقناة السويس، الأجور في المغرب مرتفعة، ولكن رغم ذلك في دول أخرى الأجور أضعف وأضعف مما نحن عليه، واش ابغيتي تشدهم بالفاتحة؟ راه ما يمكنش تقول لشي واحد ابقى، واحنا عندنا خصاص في هاذ المجال، راه الأرقام موهولة إلى اعرفتو بأن الأردن اللي عندو أقل من 7 المليون عندو نفس العدد ديال الأساتذة الجامعيين بحال المغرب 13.000، تونس اللي عندها ثلث الساكنة عندها الضعف ديال الاساتذة، أما إذا تحدثتوا على كوريا وعلى تركيا، تركيا عندها 49 مليون نسمة في 2010 عندها 216 ألف أستاذ، هاذ الشي في كوريا، واش كوريا

إلى حقتنا 7 ولا 8% انتصرنا على 7 ولا 8%.
إذن كيفاش فعلا هاذ الوكالة تندعموها، واتما راكم كصوتوا على الميزانية وكنتناقشوها باش فعلا الإستراتيجية، أولا هي إستراتيجية، الإشكالية هي كيف نعالج؟ لأن ماشي دائما المشاكل المادية، راه لو عبأنا الشباب العاطل الآن، وكل شاب يكون عندو مثلا منحة ويدرس في المحيط ديالو، اعلاش بيوتنا كان عندنا أميين في البيوت ديالنا، اعلاش كل واحد ما يقريش في البيت ديالو؟ كون كانت التعبئة في هاذ المجال، ما غاديش تبقى الأمية نهائيا.

إذن نتكلم، ولكن علينا كذلك أن نمارس في هاذ الميدان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه لكم، أي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، حول هجرة الكفاءات الوطنية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد السنياتي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع يعتبر البحث العلمي من أهم المجالات التي توليها كل الدول أهمية خاصة، ذلك أنه يشكل معيارا لتقدم الدول أو تخلفها، ولا يمكن بطبيعة الحال تحقيق أي تقدم في هذا المجال دون صرف اعتمادات مالية مهمة، وإيلاء عناية خاصة للباحثين والكفاءات العلمية التي تشكل رأس مال لا يبغى التفريط فيه، بل يجب استغلاله بطريقة جيدة من خلال إدماج هذه الكفاءات في الحياة العملية حتى تتمكن من الدفع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.

فالبلىد -ولله الحمد- يتوفر على باحثين وكفاءات من مستوى عالي، لكن مع كامل الأسف- نلاحظ أن هذه الكفاءات لا تأخذ فرصتها في الاندماج في الحياة العملية، وبالتالي تلجأ إلى الهجرة بحثا عن فضاءات أرحب تقدر إمكانيتها العلمية، وهو ما يشكل أكبر تهديد للرأسال البشري الوطني.

والغريب في الأمر، السيد الوزير، أن الدولة، بعد المجهودات الكبيرة التي تقوم بها على مستوى تمويل دراسة وتكوين هذه الكفاءات من أموال الشعب دافعي الضرائب، تتخلى عن هذه الكفاءات وتتركها عرضة للهجرة خارج الوطن ليستفيد منها من لم يصرف ولو درهما واحدا على تكوينها.

الحكومة في أنها، لأن المسألة أكبر من وظيفة هنا ومنصب هنا، واش عندنا شي مشروع على أننا نستافدو من هاذ المغاربة اللي كيستافدوا منهم ناس آخرين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

والى ابغيتو المعقول هاذ البلاد خاص فيها المحاسبة، اعلاش وصلنا لهاد الشي؟

أودي، لا راه ما تنحملو المسؤولية حتى لواحد في هاذ البلاد، هذا هو المشكل، ما كاينش محاسبة، اعلاش الجامعة على هامش الأولويات؟

فين عمر الجامعة لقيتها في رأس الأولويات في التعاون الدولي، أول مرة في فرنسا درنا الجامعة والبحث العلمي على رأس الأولويات، وغادي نديروها مع إسبانيا كذلك إن شاء الله ملي يجي الملك ديال إسبانيا، وغادي نجمعو 5+5 خصيصا للبحث العلمي، وغادي نديرو مؤسسات اللي نستقطبوها المغاربة، لأن في القانون 01.00 ما فيهاش ولا كلمة واحدة على البحث العلمي، ولا كلمة واحدة على البحث العلمي في القانون 01.00، واش كاين شي بلاد عندها القانون التعليم العالي ما فيهاش البحث العلمي؟ واليوم نتكلم على البحث العلمي، ما كاينش في القانون، آعباد الله. إذن خصنا نراجعو هاذ القوانين كلها، وخصنا ندخلو منصب ديال أستاذ مشارك، باش امينين أستاذ نجيبو تلقى لو كي نأدي لو، هاذ الشي ما عندناش في القوانين ديالنا، راه إلى ما طور تو معنا القوانين، راه ما يمكنش هاذ البلاد...

جاو عندي ناس أساتذة من إسبانيا ابغاو يرجعوا للبلاد، تيتجاوز 45 سنة تقولو لو سير بحالاتك، فتي 45، اشرفتي، واش كاين شي بلاد تقول... في أمريكا، اللي اخدم على الفيروس ديال السيدا، إمتي امشي؟ حتى وصل 60 سنة عاد امشي تدير البحث في الولايات المتحدة، احنا 45 عام تقولو لهم سيروا في حالاتكم.

هاذ القوانين خصها تتغير، البلاد القوانين جامدة، في فرنسا، في أوربا تيغيروا القوانين في شهر شهرين، تنحطو قانون احنا بين ما يخرج من عند الوزير ويدور أكثر من سنة. هاذ الوتيرة باش غادين، باش تنغيروا القوانين ديالنا لا يمكن أن تساير الواقع، هذا مشكلنا كبير وفعلا... أودي راه ابدنا الله يهديكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، تفضلوا، ختموا السيد الوزير.

طلعت للتكنولوجيا غير هكذا؟ عندها 3,5 مليون ديال الأساتذة... هاذ الشي لقيناها، الغالب الله، 3,5 مليون ديال الطلبة، عندنا في المغرب 516 ألف ووحلنا معهم.

الآن هذه السنة الجامعات كلهم -أسألوهم- واش سبق لهم في شي سنة اخذوا العدد ديال المناصب اللي اخذوا اليوم؟ السنة الماضية وهاذ السنة، وعلى رأسهم الجامعة ديال أكادير والجامعة ديال فاس، اللي كان فيها الاكتظاظ وصل 250 تلميذ للأستاذ، واش هاذ الأستاذ ابغيتوه يدير البحث العلمي ويدير وهو عندو 250، المعايير الدولية 30، أقل من 30، المعايير الدولية أستاذ لأقل من 30، الآن فاس رغم الجهود اللي عندنا، في كلية الحقوق وصلنا واحد لـ 180، والبارح كنت عندهم حتى للجوج ديال الصباح باش نديرو التدريس عن بعد لأن هذا معتمد دوليا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.

ربما، السيد الوزير، ربما لم تتواصل، لأن السؤال كان مركزا ومركزا، نحن نتحدث عن البحث العلمي وربطناه بالهجرة ديال الأدمغة، حق الهجرة أو حق التنقل هو حق إنساني، ولا ما كانو لو حد فيه يمشي، وربطناه بذلك الشي اللي كتصرف الدولة من أموال دافعي الضرائب، إلى كانت كندا ما كتخسر عليهم حتى ريال وكتنديهم جاهزين، هذه راه سبة لنا.

احنا ربطناها بالبحث العلمي، ملي كتجيو للرقم وكتلقاو 0,76% من الناتج الداخلي الخام هو اللي كيخصو المغرب للبحث العلمي، واحنا دولة يالله كتقول بسم الله، في الوقت اللي كتلقاو دولة بحال الصين الشعبية كتخصص 9% واليابان 150 مليار أورو سنويا، راه هاذي هي الأرقام اللي غادي تناقش، اللي ابغي يمشي بحالو الله يعاونو، ولكن راه ما غادي يمشي الإنسان حتى ما يلقي ما يدير، ملي غادي يكون واحد الإنسان كوتنو واعطيتو بيرو كيرش في، راه طبعي غادي يمشي بحالو.

احنا ربطنا بالبرنامج ديال الدولة أو ديال الحكومة في البحث العلمي، راه حتى شي واحد ما كيرب من دار العرس. السيد الوزير، ربطتها بالمنصب المالي والفلوس، احنا ربطناها بأننا نستفدو من الكفاءات المغربية اللي كنعسرو عليها الفلوس، واحنا محتاجين لها.

أخطر من هذا، هو أننا ربما البلاد الآن في حالة خصوبة، هاذوك الناس اللي كانوا امشوا إلى أوربا وامشوا إلى الولايات المتحدة، راه فيهم اللي كيرجع دابا، كيرجع محمل بواحد التجربة، تجربة علمية، كان فيهم اللي كانوا في مراكز القرار الاقتصادي والسياسي والمالي في الدول.

اللي كنسولو عليه احنا، السيد الوزير، واش كاين برنامج ديال

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أودي آش نختم، راه مشكل.

الآن عندنا 52.000 طالب خارج المغرب، 52.000 تبيغو يجيو يخدموا في هاذ البلاد، تنقولو المهندس ما تيدرسش في الجامعة، سير حتى توجد الدكتوراه ويمشي بجالاتو، هاذ القوانين خصها تتغير، اللي تيوجد الدكتوراه خص يدير التدرييب مع الأستاذ باش انكونو الأستاذ، الآن تنضاربو مع الحكومة فين ما كان شي دكتور في الإدارة إذا قبلاتو الجامعة، آش تيدير في الدكتوراه؟ لقينا في عمالة دكتور في (le polymère)، آش تيدير في العمالة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم، وستجدون مجلس المستشارين بجانبكم حينما تريدون تغيير القوانين المتعلقة بدعم البحث العلمي، شكرا لكم على المساهمة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة، والسؤال الآني الأول حول خطورة فيروس كورونا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

سجلت وزارة الصحة بعض الإصابات في صفوف المواطنين بفيروس يسمى كورونا أو (corona virus)، مع العلم أن هذا الأخير، حسب ما تناقلت وسائل الإعلام، يبعث على التخوف، لاسيما في أوساط الحجاج خلال أداء مناسك الحج لهذه السنة، وكذا المعتمرين في رمضان.

ويعتقد الخبراء أن هذا الفيروس الذي يعتبر من بين الفيروسات الإكليلية، والتي تضم عشرات الفيروسات الأكثر فتكا وخطورة وخاصة بالنسبة للمصابين بأمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي والمسنين وذوي الأمراض المزمنة، إنه من قبيل فيروس أنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير والسارس.

ولكن يبقى دائما تساءل في إطار الاستشراف والنظرة الاستباقية التي عهدناها فيكم، السيد الوزير، تقول ماذا أعدت الحكومة للحد أو لمحاربة تفشي هذا المرض؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشارة المحترمة.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيدة المستشارة المحترمة، أشكركم وأشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على هذا السؤال المهم الذي تتحدث عنه يوميا وسائل الإعلام.

أؤكد أولا قبل ما نبدا الإجابة أنه إلى حد الآن في بلادنا -ولله الحمد- لم تسجل لحد الآن أية حالة إصابة فيروس كورونا في المغرب، باش نكونوا واضحين.

دأبا هاذ الكورونا فيروس أشنو هو؟ هاذ الفيروس من نوع كورونا هما معروفين من قديم، كقيسوا إما الحيوان وإما الإنسان. نبقاو في الإنسان، الإنسان تيبدا هاذ المرض، كورونا من الفيروسات العادية اللي كايبة، كيمشي من حالة زكام بسيطة إلى التهاب حاد وخبيث للجهاز التنفسي، اللي أشرت ليه السيدة المستشارة، تيسمى (SRAS : Syndrome Respiratoire Aigue Sévère).

ولكن اللي خصني نأكد عليه، احنا تندوبو على الفيروسات من نوع كورونا، كايين دأبا بان هذا اللي تيدوبو عليه جديد من نوع جديد تيسمى (nouveau corona virus) كورونا فيروس المتجدد، جديد هذا تيبان، اللي ما تنعرفو عليه إلى يومنا، ما تنعرفوش عليه بزاف ديال الحوايج.

هاذ الكورونا فيروس المتجدد ولا الجديد بان في حوالي يونيو 2012 من السنة الماضية، بان في دول الخليج، بان في قطر، في السعودية وفي الشرق الأوسط، ومن بعد تقز لبريطانيا، ألمانيا وفرنسا وأخيرا في تونس. عندو ثلاثة ديال الميزات:

الميزة الأولى، هو الأعراض ديالو هي حادة ومصحوبة بسعال وضيق في النفس وصعوبة في التنفس، اللي تيمشي الإنسان حتى للتنفس الاصطناعي، تتراد على هاذ المشاكل ديال التنفس القصور الكلوي اللي تيجي خطرة واحدة:

الميزة الثانية، هو إلى يومنا هذا على الصعيد العالمي كايين 55 حالة، ماتوا منهم 31، معنى هذا أنه قاتل، الثلثين يموتوا؛

الميزة الثالثة، ما تنعرفوش عليه بزاف ديال الحوايج، خاصة كيفاش كنتنقل العدوى، وما عندوش اللقاح.

المنظمة العالمية للصحة تتبع هاذ الشي يوميا مع جميع الدول، وإلى يومنا هذا لا توصي لحد الآن بإجراءات خاصة في نقط الدخول للبلدان، أو بتطبيق أي قيود على السفر أو التجارة.

المغرب اتخذ جميع الإجراءات اللي أشرت لها، أولا الرفع من مستوى المراقبة الوبائية، إلى امشيتي إلى مطار محمد الخامس مثلا في الدار البيضاء، جميع الناس اللي تينزلوا من الطائرات اللي جاو من دول الخليج واللي جاو من الشرق الأوسط تيقيدوا اسميتهم بالتليفون... إلخ، يعني إلى كانت فيه

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.
السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصحة:

احنا متفقين على طول الخط. أنا اللي ابغيت نذكرك، السيدة المستشارة المحترمة، أنه التوعية، وهاد الشي أنا كوزير سبق لي دزت في القناة الأولى وفي القناة الثانية وتتنوجه للمواطنين والحجاج، ودازوا الأخوات والإخوان ديال وزارة الصحة في القناة الأولى وفي القناة الثانية وفي الراديو، تنعملو ما أمكن.

ثانيا، جميع العمالات علمناهم أنه غادي يبقى تواصل مع الحجاج، باش إن شاء الله الحجاج ديالنا، تنقول لهم من هذا المنبر، يكونوا مطمئنين إن شاء الله إلى يومنا هذا، أنه اتخذنا جميع التدابير الإدارية والصحية والمادية حتى يتم الحج في ظروف حسنة ومواتية، فقررنا التلقيح ضد التهاب السحايا والأفلونزا الموسمية من 19 غشت إلى 6 شتنبر، اعلاش هذا تيدار كل عام؟

اللي خص نذكر به اليوم أنه الناس اللي تيموتوا بهاد الكورونا فيروس المتجدد كلهم تيكون عندهم مرض آخر، مثلا تيكون عندو إما زرع الكلبي، تنسميوه احنا بالفرنسية (une comorbidité)، أما شي واحد اللي شاب 18-20 عام، تيدير الرياضة قليل، كيقتي فيروس كالأخرين.

ولهذا، هاد اللقحات مهمة، وتزويد وخاصة في هاد رمضان إن شاء الله العمرة في رمضان، ولا يوم الحج، تزويد الحجاج بالمعلومات اللازمة للوقاية من الأمراض المعدية والسارية عامة، بما فيها فيروس كورونا الجديد، والوعد كل الوعد أنه احنا نبقاو متواصلين مع المغاربة بكل جدية وبكل شفافية، وكذلك بكل مسؤولية كلما اقتضى الأمر ذلك.
شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الموضوع الموالي إعادة انتشار الأطباء الاختصاصيين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

طبعا شهد القطاع الصحي خلال الفترة الماضية على المستوى الوطني نقلات نوعية، تجسدت في تحديث وتزويد المؤسسات العاملة في هذا

غير اشوية ديال السخانة ما تيسنيوش ليه البوليس حتى تيدوز يشوفوا الطبيب، يعني مزيرين الحالة، وإلى كاع امشي، تيكون عندنا السمية وتيكون عندنا التلفون.

ثانيا، اخذينا إجراءات باش هاد الشي بان في يونيو 2012، في سبتمبر 2012 خرجنا دورية، تنأكدو على جميع المدراء على الصعيد الوطني أشنو خصو يتدار وأشنو ما خصوش يدار.

ثالثا، مثلا المعهد الوطني (INH : Institut National d'Hygiène) و (l'Institut Pasteur)، اخذينا جميع الإجراءات، اقتنينا جميع الوسائل باش يمكن نمكنو من التحاليل البيولوجية باش إذا قدر الله جا باش نكونو مستعدين، ولهذا الأخير اللي كان في مستشفى الشيخ زايد استطعنا بهاد التحاليل نأكدو بأن ما كين حتى حالة من هاد الشي.
شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضلي الأستاذة الزومي، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

في الحقيقة قلت في حصة سابقة في إطار الأسئلة الشفوية بأنه ليست هناك أي إحالة تسجل في المغرب، ولكن نحن ربطنا السؤال بالحجاج والمعتمرين، بمعنى أن منبت هاد الفيروس كان بالسعودية وفي الظهران والكويت أعلن حالة طوارئ، إلى غير ذلك، ومصر تنفي أن هناك أي حالة عندها، إذن هذا الداء هو جديد، صحيح، ولكنه فتاك لأن 50% أو 60% ديال المصابين به، طبعا، الوفاة، ولاسيما أنه ينتقل عبر السعال، وعبر كذلك العطاس والمصافحة باليدين الملوثتين، إلى غير ذلك من الأشياء. وهو أخطر ما فيه أنه يجيل على الفشل الكلوي، لأنه يمنع الأوكسجين من الوصول إلى الدم على ما أظن، السيد الوزير، وأتم دكتور، وأنا لا أفهم في هذه الأشياء، ولكن أقول بأن منظمة الصحة العالمية تقول لا وجود لأي دواء لهذا الفيروس.

وبالتالي، يبقى في نظرنا نحن حملات توعية من أجل النظافة، فهي سهلة، وكذلك على المعابر الحدودية، ثم كذلك لا بد من توعية على مستوى حجاجنا، لا بد من طمأنة الرأي العام بأن ليس هناك لا تلقيحات ولا شي صفقات ديال التلقيحات، عاود غادي تكون في هاد الشي هذا.

إذن لا بد أن نقول أن ليس هناك أي تلقيح وأن هناك مواد أو عمليات وقائية ليس إلا، تقوم بها عبر التلفزيون حتى لا يبقى هذا الهلع، ولكن هناك وفيات كثيرة، السيد الوزير، في مكة حاليا.

إذن لا بد أن نقوم بحملة توعية في أوساط حجاجنا ومعتمرينا.

وشكرا لكم.

حسب الحصاص، كتجلس الوزارة وتقول هاذ المستشفى خصها جوج، هادي خصها واحد، هادي ثلاثة، والى كان شي مستشفى جديد، تنقولو هاذ المستشفى خصنا نزيدو فيه، بحال دابا إلى شفتو في (le site) دبال وجدة، هاذ العام يوليوز غيكون 480 منصب مالي مثلا في وجدة، المركز الصحي للجمع، هادي هي الأولى.

ولايني هاذ الناس ملي تناخذوهم ما كنصيفطوهمش، تنخليوهم، تتكون العملية الثانية، ولايني في الحقيقة هي تنبدا الأولى، هو الحركة الانتقالية اللي كاينة واحد المنظومة معلوماتية اللي دارتها الوزارة السابقة مشكورة، اللي خصها تتحين وتتجدد وخصها... هاذ الحركة اللي باش القديم، الإنسان القديم، الطيب القديم ولا المرض القديم الاختصاصي هو اللي تيجتار هو الأول، ما يمكش هذا اللي جا جديد ونسيفطو للمركز الصحي الجامعي. ملي تتدور هاذ الحركة كرجعو لاذك الأولويات اللي اختارينا.

النقطة الثالثة: المناديب والمدراء الجهويين عندهم الإمكانيات التامة بالقيام بإعادة الانتشار المؤقت، إلى كانت حالة استعجالية واستثنائية، المندوب أو المدير الجهوي يمكن يهز هذا، يعني إذا كان شي مشكل، شي خصاص.

اللي خصني نذكر به أنا باش نشجعو هاذ الشيء، راه ما تيدارش بالعصا، كيفاش الناس تيقولوا راه ما تيجيش، تيدار بالتشجيعات، بالتحفيزات، وتنحاولو، ما غاديش نقول لك نجحنا، الطريق باقية، التشجيعات مثلا تسهيل الانتقال بين المناطق، السكن حسب الإمكانيات. تنحاولو ما أمكن نشجعو.

يمكن لي نقول لك، السيد المستشار، سنة 2012 مثلا تم تزويد المناطق النائية بـ 105 طبيب، يعني 48% من الأخصائيين امشاو للمناطق النائية، هاذ العام عندنا 316 طبيب أخصائي مازال ما فرقناهمش. اللي يمكن لي نقول لك أول مرة اخذينا هاذ اللي أشرت ليا، هاذ التخصصات الصعبة، المولدات، الإنعاش والتخدير.

وأخيرا، الصحة النفسية والعقلية اللي هي من أولويات الوزارة، غادي نديرو لهم إن شاء الله في (juillet) مباراة خاصة كل وحدة فيهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير.

أولا كشكروك على الروح الوطنية ديالك، وأنك الاعتراف خاصة أن كين هناك خصاص فائق اللي تيفوق دبال 7 آلاف طبيب متخصص، إذن هنا أشنو غادي نقولو بالنسبة للوزارة الوصية، واش هي عندها مسؤولية في هاذ المجال هذا، وخاصة أنه كيتم التسريح ديال بعض الأطباء المختصين

القطاع بالأجهزة والأدوات المتطورة لتمكن من تقديم الخدمة المطلوبة للمواطنين، إضافة إلى التطور الذي شهده العنصر البشري من حيث الكم والنوع، رغم الإكراهات الميدانية، إلا أنه مازال يشكو من قلة الأطر الطبية، وخاصة الاختصاصيين، حيث أصبح تأمين الإطار البشري المؤهل والمسؤول هو الهم الأكبر الذي يجب التغلب عليه في قطاع الصحة.

كما أن مشكل توزيع الأطباء بصفة عامة والاختصاصيين بصفة خاصة ساهمت في استفحالها الوساطة وأيدي بعض المتلاعبين بشكل أعاق مشروع الحكومة الرامي إلى وضع السياسة اللامركزية الصحية، حيث يتجمع عشرات الأطباء والفنيين والمرضين، ولعل من يتابع التفاصيل الخاصة بالأطر الطبية الموجودة في المؤسسات الصحية العامة والمراكز الصحية المهمشة، سيجد أنها إما تفتقر كليا للأطباء المختصين أو تعاني من نقص كبير جدا في اختصاصات أخرى، نذكر منها أطباء التخدير، الجراحة العصبية والصدرية والقلبية... إلخ، حيث يمكن أن نتساءل ماذا تستطيع أي مؤسسة أن تقدم أمام أي حالة واردة عليها في هذه المجالات مع غياب الاختصاصيين، وذلك على الرغم من كل المحاولات التي تجرى ضمن إطار هذه المؤسسة أو تلك للملاءمة الفراغ أمام الحالات المستعصية منها أو الإسعافية أو الطارئة.

لذا، نساالكم، السيد الوزير: هل الوزارة تتوفر على بديل أو رؤية مجددة من حيث الزمان والمكان لمعالجة هذا الخلل الهيكلي المزمن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أولا الشكر الجزيل كذلك للفريق الاستقلالي على طرحه هذا السؤال. فهاذ الشيء كلشي اللي أشرت ليه احنا متفقين عليه، كين نقص حاد في الموارد البشرية، إلى يومنا هذا ربما يمكن نقدرو الحصاص بحوالي 7000 طبية وطبيب وحوالي 9000 ممرضة وممرض، هذا خصاص محمول جدا. ومن هاذ المنبر هذا، إلى اسمحتي لي، نخي المهنيين في الصحة اللي تيقوموا يعني رغم قلة العدد في ظروف صعبة جدا، تيقوموا بواحد العمل مهم جدا.

فالوزارة ماشي غير هاذ الوزارة، احنا ماشي غير جينا وقلنا ما نتدار حتى حاجة، الوزارة ولا الحكومات المتعاقبة دائما كان عندها هاذ الهاجس، إعادة انتشار الأطر الطبية بشكل عادل ومتوازن، هذا تنحاولو ما أمكن تقربو من هاذ كلمة عادل ومتوازن.

اللي خصني نذكر عليه هما ثلاثة نقط:

النقطة الأولى: هو ملي كنبغيو نعينو هاذ الناس، تنبداو نعينوهم على

مراكش، و كاين البار البيضاء، لأول مرة تعطات لهم كذلك شي 400 منصب مالي، كاين كذلك 322 اللي كانوا ابقاو زدهم، كاين 28، (Au total) عندنا 4255.

هاذ الإشكالية، هي إشكالية... عندنا أفكار، نتناقسو هاذ الشي ماشي بوحدنا (اسمح لي غادي نتجه)، راه اللي تيحسب بوحدو تيشيط ليه، راه نتخدومو مع الفرقاء، راه النقابات وعندهم دور وعندهم أفكار، وعندهم أفكار مزيانة بزاف، وهاذ الشي كلشي ابغينا نتناقسو إن شاء الله، ومشكورين وراه غيجيكم إن شاء الله (les invitations) لجميع المستشارات والمستشارين، غادي تكون المناظرة الوطنية الثانية، بعد المناظرة ديال 1959 اللي كان اشرف عليها المرحوم محمد الخامس، غتكون المناظرة الوطنية الثانية للصحة، 1-2-3 يوليوز، يوليوز الحاي، في مدينة مراكش إن شاء الله، تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس، وتتمناو أنه نتناقشو مع جميع الإخوان ديال النقابات ولا المستشارات والمستشارين والبرلمانيين، باش نمشيو لواحد الحل اللي يرضي الجميع. شكرنا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

المساعدة الطبية، موضوع السؤال الموالي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي، اسمح لي، السيد المستشار المحترم. فيه سؤالين، واحد مقدم من طرف الفريق الحركي، وواحد مقدم من طرف الفريق الاشتراكي، واش ابغيتو نديرو وحدة الموضوع؟ إذن سنطرح السؤالين معا، وسنعطي الفرصة للسيد الوزير للإجابة في حدود ست (6) دقائق، ونمر إلى التعقيب بعد ذلك. إذن، الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ يحفظه من الفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد يشك في الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الرقي بالمنظومة الصحية ببلادنا، ولعل تعميم ما يعرف بالمساعدة الطبية

بناء على طلب أو التدخل ديال الوساطة، إلى غير ذلك، كما أشرنا على هاذ الشي اللي كيلعبوا في هاذ الدور هذا؟

وهاذ الحركة التنقلية و 2012 اللي كتقول بأنه هو امشاو للمناطق النائبة اللي كيوصلوا العدد ديال 105 ديال الأطباء، ألا ترى، السيد الوزير، هذا واحد النسبة ضئيلة جدا؟ هاذ 105 اللي كتعملو، هاذ التوزيع على المناطق الجغرافية بالمغرب، اللي تبارك الله راه كبيرة وكبيرة جدا، واش ما كتشوفش بأن هاذ النسبة هاذي ضئيلة وضئيلة جدا؟ وخاصة احنا في السؤال ديالنا اللي غادي نرجعوا أنك تزيد تكمل معنا فيه، وهو المضمون ديال السؤال، هاذ الرؤية الجديدة خص يتحدد لنا فيها المكان والزمان من أجل باش نتغلبو، لأن الوزارة الوصية خصها تدير الجهود ديالها.

وسبق أن في الوزارة السابقة، وهو تم واحد النوع ديال الاتفاقية مع هاذ الأطباء الاختصاصيين أنه هما يتحملوا المسؤولية داخل واحد المستشفى، اتفاق ديال المدة ديال سنتين القضاء ديالها، لكن مع الأسف كتشوفو هاذ الشي أنه ما تفاعلش على أرض الواقع، وهذا اللي كيجعل أن من خلال المريض كيتعبأ العناء ديال السفر، النقل والتنقل وكذلك الإقامة، لأن كنجبرو في بعض المدن، وخاصة اللي هي مثلا المركزية، فيها واحد العدد ديال الاختصاصيين اللي العدد ديال الساكنة ما كيجتاحوش حتى لذلك العدد، بينما مدن أخرى في حاجة ماسة لهاذ الأطباء هاذو، إذن هنا ابغينا الدور ديال الحكومة، وكذلك ديال الوزارة الوصية باش تعمل واحد التوزيع جغرافي محكم، باش تكون الإفادة للمواطنين والمرضى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، إذا كان لديكم رد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

هاذ الشي هو العمل اللي كتقومو به، لا احنا ولا اللي قبل منا، غير هي ربما ما توفقتناش، لأن أنا نقول لك صعيب، بكل صراحة، أنا نقول لك ملي كتقول هاذ الشي انتشار الأطر الطبية المتخصصة قليل 105، أنا متفق معك ولكن خصك تعرف، راه خاصك تشوف على حساب الصعيد الوطني، راه 105 هي 50% اللي كاين في البلاد، هي 48%، هاذ العام عندنا أكثر، عندنا 316، ربما المجال القروي غادي نعطيوه مثلا 200، ماشي شي حاجة كثيرة، ولكن ذاك الشي اللي عندنا راه تنفوقوه.

ولكن اللي خصني أوكد عليه أن في وزارة الصحة لأول مرة، أول مرة في تاريخ وزارة الصحة عندنا هاذ العام 4255 منصب مالي، 4255، منها 2300 اللي اتما مشكورين في مشروع الميزانية، عندنا 1604 منصب مالي للمستشفيات الجامعية اللي شرت لها من قبل، منهم 480 وجدة، وكاين

لإصلاح نظام المساعدة الطبية ليشمل كافة هذه الفئات؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في حدود ستة (6) دقائق للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون،

أولا الشكر الجزيل للفريق الاشتراكي والفريق الحركي على طرحهم لهذا السؤال. إلى اسمحتي لي غادي نجوب على حساب ثلاثة ديال المحاور:

المحور الأول، البطائق كيفاش يتم الحصول عليها، والتسهيل اللي شرقي له، السيد المستشار.

النقطة الثانية، أشنو تحقق، ربما شي حاجة، ولكن كذلك خصنا تذاكرو على الإكراهات والسلبيات والنقائص في هاذ الموضوع.

فنيا يخص الحصول على البطائق، أنا تنظن، ماشي تنظن، أنا متأكد بحكي تنشوف غير هاذ السيانة هادي كنت في مناطق نائية، فالاستفادة ساهل، كين مطبوع اللي موجود في المقاطعات والملحقات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية، ولا تتم سحبه من البوابة الإلكترونية (www.ramed.ma) ملي هاذ المطبوع تملؤو السيد اللي ابغي يستافد ويكون غير تصريح بالشرف وتيحطو.

أشنو فيها باش يستافد؟ باش غادي نعروفه واش يستافد ولا ما يستافدش، ثانيا باش غنعرفو واش فقر مطلق باش يستافد كلشي ولا في هشاشة يخلص اشوية، هي ذاك 40 درهم اللي قلنا على كل مواطن في السنة، خص يعمر ذاك المطبوع، يدير فيه الدخل ديالو، تيدير فيه الموارد ديالو، وتيدير فيه المؤشرات السوسيو اقتصادية، يعني الأراضي الصالحة للفلاحة إلى كانت عندو، إلى كان عندو السكن ديالو، إلى كانت عندو التجهيزات المنزلية، عندو الضو، عندو التلفزيون، عندو الممتلكات.

هاد الشي تيحطو وتندرسو واحد اللجنة، واحد اللجنة محلية، من طرف اللجنة المحلية الدائمة. هاذ اللجنة المحلية الدائمة راه فيه جميع الوزارات، وزارة الصحة، المالية، الداخلية، الفلاحة، وفيه كذلك -وتناكد- المنتخبون، كابين في هاذ اللجنة. يا للأسف، أنا لاحظت شخصيا الغياب في كثير من اللجن المحلية الدائمة. وهاذ اللجنة خصها تعطي الجواب في ثلاثة أشهر (maximum)، إلى اعطاتو الجواب ما مقتنعش، يمكن يمشي للطعن لدى اللجنة الإقليمية الدائمة، وإلى كانت هاذ اللجنة الإقليمية ما مجباتوش، الطعن لدى المحاكم كذلك.

اللي خص نأكد عليه إلى يومنا هذا، إلى يوم البارحة البطائق مليون

(RAMED³)، التي مر عليها أكثر من سنة، يترجم مجهودات الحكومة، إلا أنه لا زال العديد من المرضى يعانون الأمرين للحصول على تلك البطاقة من أجل تمكينهم من العلاج، بحيث لا يعتد بالوصول إلا في الحالات المستعجلة، كما لا يخفى عليكم الصعوبات والإكراهات التي يلقاها المواطنون المساكين قصد العلاج بمناطق بعيدة عن جاعتهم ودوائهم التي دفعوا فيها ملفات الحصول على بطاقة (RAMED)، وهو ما يزيد من معاناتهم.

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا هو كالتالي:

- ما هو تقييمكم لعملية تعميم المساعدة الطبية بعد مرور سنة عليها؟

- وما هي التدابير المتخذة من أجل التغلب على الإكراهات التي واجهتكم، والتي تحول دون تمكين المواطنين المساكين من الاستفادة من العلاج؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موضوع نظام المساعدة الطبية، السؤال الموضوع من طرف الفريق الاشتراكي، الكلمة لهم لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس.

الأخت والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد استبشرت الفئات المعوزة العديمة الدخل خيرا بالإعلان عن نظام المساعدة الطبية الجديد، الممثل في بطاقة (RAMED)، الذي يخولها فرصة العلاج المجاني، ويخفف من معاناتها الصحية والمالية، إلا أن واقع تطبيق هذا التدبير لوحظ عليه أنه يعرف مسطرة معقدة وبطيئة في التنفيذ، لا يواكب معالجة الحالات الطارئة بالسرعة المناسبة.

ومع تميمنا الكبير لهذه الالتفاتة الحكومية للفئات المعوزة الدخل، نطالب بالمزيد من التفكير في تبسيط مسطرة الاستفادة من بطاقة (RAMED) لتشمل شرائح مهمة من ذوي الدخل المنخفض، التي لا تتمكن إلا من الحصول على دخل ضعيف، يكفي فقط لسد رمقتها وعيشها.

فهناك العديد من الفعاليات التي تعمل في القطاع التجاري والخدمي، ولا تتوفر على نظام للتغطية الصحية والضمان الاجتماعي، واعتبارا لدخلها البسيط، يجب التفكير في تمكينها من الاستفادة من بطاقة (RAMED) لمواجهة حالات العلاج بسبب عوزها وفقرها.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذونها مستقبلا

³ Régime d'Assistance Médicale

(RAMED)، وتياخذ ديالو وديال الناس، 70 ألف ما ساهلاش.

ثانيا كين مشكل التدبير.

ثالثا، كي قلتها وقتونها السيدين المستشارين المحترمين، راه ما ابقاتش في (la carte)، ما بقاتش في البطاقة خص آش غادي يدبر بها، هادي مسؤوليتنا، لأن تعزيز الخدمات الصحية، توفيرها، الجودة ديالها والتوزيع ديالها العادل على الصعيد الوطني، هاد الشئ غادي نمشيو فيه تدريجيا، لأن ما شي شي حاجة اللي ساهلة واللي لاصقة، يعني مرتبطة بالموارد البشرية، بالبنية التحتية.

وشكرا إلى كين شي تعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الفريق الحركي، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بـمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نحن، السيد الوزير، نعرف جدتكم في مواصلة الإصلاح، وأتم ابن الميدان، وقد سبق أن طرح هذا السؤال في مناسبات عديدة، لما له من أهمية، تتعكس بشكل مباشر على المواطنين وخاصة الفقراء والمعوزين، إلا أن التأخير الحاصل في الحصول على بطاقة (RAMED)، وكذلك عدم الاعتراف بالوصل، يجعل المرضى يعانون الأمرين، ناهيك عن تعسفات أعوان الحراسة للشركات الخاصة، والذين أصبحوا ساسرة لبعض الأطباء، وهو ما يضرب عرض الحائط مجهوداتكم في الإصلاح ومحاربة كل أشكال الفساد الذي ينخر قطاع الصحة منذ عقود.

وعليه، نتوجه مرة أخرى إلى الحكومة من أجل الإسراع بإخراج بطاقة (RAMED)، وتمكين أصحاب الوصل من مباشرة علاجهم، وليس الحالات المستعجلة فقط، لأن ما هو غير مستعجل، السيد الوزير المحترم اليوم، قد يصبح غدا مستعجلا ويصعب علاجه. كما أننا نود معرفة الجدولة الزمنية لتعميم هذه البطاقة.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بمدينة الداخلة، خصصتم 90 مليون سنتيم أي 900 ألف درهم، امشات منها، السيد الوزير، 50 مليون لشراء الأنسولين لأمراض السكري، ابقات 40 مليون، السيد الوزير، واش هادي لـ (RAMED)؟ واش هادي للناس الآخرين المساكين؟

يعني الاعتماد ما ابقاش كين، ابقات 40 مليون، وعندنا أكثر من 7000 أو 8000 مستفيد من بطاقة (RAMED) على مستوى الجهة، آش غادي يدبروا السيد الوزير؟ آش غتدير الصحة بهادي 40 مليون لهاذو المستفيدين من بطاقة (RAMED)؟ المساكين الذين لا حول لهم ولا قوة.

و665 ألف بطاقة، يعني الناس اللي مستافدين لأن البطاقة تيتستافد بها العائلة، الناس اللي مستافدين إلى غضون البارح 4 المليون و560 ألف بالبطاقة، زائد مليون و500 ألف ديال حامل التوصل، يعني المجموع كولو اللي مستافدين إلى يومنا هذا هي 6 ديال المليون و60 ألف نسمة، يعني 71% من الساكنة المستهدفة، وهي 28% من المغاربة، وهي 8,8 مليون نسمة.

هاد الشئ أنا متفق معك كين في الاستفادة مثلا، احنا امشينا على الهشاشة، الدراسة اللي كان تدارت قالوا النص النص، الهشاشة والنص في ... ولاحظنا دابا 20% فقط عندهم الهشاشة، وللأسف أنهم (même) هاذوك اللي عندهم الهشاشة ما تخرجوش البطائق دياهم، ما عندوش ذاك 40 درهم للمواطن، يعني 100 درهم باش يخلصها عليه كل سنة.

أنا غادي نوقف هنا، ما زال كين الوقت.

فيما يخص يعني كيفاش الاستفادة، وكيفاش تتدار؟

دابا إلى امشينا مثلا أشنو تحقق، ما غاديشاي تقول كلمة تحقق، لأن مازال أنا متفق معك فين كين متدخلين، كين بزاف الوزارات، كين أعوان، كين حسابات سياسية وعقولها، كين حسابات سياسية، لا بد غادي يكون فيه اختلالات، نقائص، ولايني احنا غادين ضدها، وهاذ الاعوجاجات كلها نقصت، ولكن أول مرة في تاريخ المغرب...

بعض الإشارات أنه العمليات الجراحية الكبرى ديال القلب، أول مرة تتدار لهاذ الناس اللي ما كانوا تيجلموا فيها، وقتها لكم ذاك المرة وعاودها، أول مرة تتدار زرع الكلي لهاذ الناس الكبار ولا 4 ديال الدراري الصغار، أول مرة زرع النخاع، زرع القرنية، أول مرة الأدوية اللي كنا تنشربوها على الصعيد الوطني 675 مليون درهم في 2011 اشربنا في العام اللي داز مليار و400 مليون درهم، وهاذ العام اشربنا 2 مليار و200، واخا كين مشكل التدبير، أنا فهمتك غادي تقول لي واخا تتقول لي تنشري السواء ما تيوصلش، متفقين، ولكن هذه كبدية.

هذه كلها تشجيعات، ولكن كين سليات عديدة ومتعددة، أولا يا للأسف، واسمحو لي نقولها، لقينا أنه هاذ الناس اللي تيتستافدوا مثلا، اللي عندو بطاقة (RAMED) نظام المساعدة الطبية، 70 ألف واحد منهم من هاذ 6 المليون، 70 ألف عندو بطاقة ديال (L'AMO⁴)، التغطية الصحية الإجبارية، ديال (CNOPS⁵) ولا (CNSS).

الناس نقولها راه ما تيجشموش كين شي وحدين، يعني تياخذ ديالو وياخذ ديال الفقير، ولايني ملي درنا البحث، آش لقينا؟ لأن أنه البطاقة ديال التغطية الصحية الإجبارية، ملي تمشي بها للمستشفى تيقول لك وخلص شي حاجة، خص وعاد يرجعوا لك، أما (RAMED) ما تتخلص حتى حاجة، الناس تيقول ما فيه ما يخلص، خصو الإجبارية، وخصو

⁴ Assurance Maladie Obligatoire

⁵ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

ما كتنقبلش ليه هاذ البطاقة، لأنه هي كنعند جمهورية، كانت طرحت هاذ القضية، ما عرفناش واش اتصلت ولا لا. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

لا هاذ الأسئلة، الشكر الجزيل لطرحكم لهاذ الأسئلة وهاذ الاقتراحات، أنا ماشي كلشي، ما يمكنش نكون ضدو، بالعكس، فبعض النقط.

عدم العمل بشهادة الاحتياج، ملي تيمشيو تيقول لهم، هاذ الشي ما ابقاش، نقول لك اعلاش. أولا كل يوم، ويمكن لك تشوف هاذ القضية، كنخرجو 6955 بطاقة يوميا، 6955، في ذاك الوقت اللي داز كنا بالله ابدينا كان مشكل بكل صراحة، اشكون غيصاوب (la carte)، ما كناش عارفين، دابا شدينا (un rythme)، 6955 بطاقة يوميا.

النقطة الثانية، اتفقنا لأن انتبنا لهاذ الشي لأن حتى الإخوان في وزارة الداخلية مشكورين اللي خدامين انتبوا لهاذ القضية، اتفقنا أن الإنسان تيحط الملف ديالو مباشرة عبر البوابة الإلكترونية ولا عبر المنظومة الإلكترونية، إلى اتفقت عليه اللجنة المحلية الدائمة، السمية ديالو تيمشي للمستشفى، ما يتسناش البطاقة، واخا ما خرجتس البطاقة، تيمشي تيعطيهم السمية، تيقولو ليه واش... كان بعض الحالات اللي تنعرفهم أنا جاو عندي من الغرفة الأولى، الإخوان والأخوات، سولوني واعطاوني وامنين بحثت، 7 ديال الملفات، وتقولها لك، بسبعة لقيت هذاك الملفات كلها، يعني هذوك الملفات كلها هذوك الناس رفضوا لهم، هو شاف اسميتو ما كايناش ولايني تيقول لك أنه خصو يطعن، وهذا ربما حيف، ربما هاذي... ما غاديشاي ندخل في هاذ... هاذ الشي حاولنا نعالجوه بهاذ الطريقة.

ثانيا، التمويل اللي قلتيه، واعطيتي (l'exemple d'insuline) ابقات غير... قولوا لنا أشسو غادي تديروا بها، هاذ التمويل كين 3 المليار، وخاصة دابا التمويل ديالو من صندوق التماسك الاجتماعي، اللي ابدوا تيدخلوا فلوسو، غير هو الفرق ملي تندويو والعملي هو هذا، الناس تيجيو تيقول لك أنا تندير (RAMED) اعطيني الفلوس، أش غتعتيه؟ سير جيب لنا (les factures)، الناس راه ملي تندوي دابا، راه القضية دابا ما بقاتش آرى لي نعطيكم، حتى أنا ملي كيمشي لوزارة المالية وكقول لهم خصني، تيقولوا لي بالله آرى لنا (CED⁶) اشحال درتو؟ اشحال درتو في العيون؟

احنا باقين ما دخلتس لنا هاذ الشي، دابا تيدويو غير بالشفوي، تيبغي تزيد ليه 40 مليون، وليني فاش غادي تزيد ليه 40 مليون؟ فاش؟ هذا

السيد الوزير، هناك شيء آخر أريد أن أقول هو الزيارة ديالكم اللي كنت غادي تزوروا مدينة الداخلة، أعلتموها لثلاثة مرات. السيد الوزير، الرأي العام المحلي يريد معرفة الأسباب؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الفريق الاشتراكي، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا لكم السيد الرئيس.

أولا أشكركم، السيد الوزير، على الجواب، الحقيقة المفصل والي كنعرفو هاذ الطريقة ديال الإمكانية، غير احنا أن المقصود في السؤال ديالنا هي واحد الشريحة عريضة وكبيرة من المواطنين، تهم التجار والخدمانيين ذوي الدخل الضعيف.

السيد الوزير،

هاذ الناس كسائر المواطنين لهم الحق في العلاج المجاني، في السكن اللائق، إلى آخره.

السيد الوزير،

هاذ الغاية اللي كنبطبو منكم هو إشراك الغرف في تعميم وتنظيم هاذ البرنامج، فعلا لمن يستحقه، لأنه هاذ الشريحة من المواطنين اللي كيقولو التجار ولا خدماتي، راه يكون عندو غير من ألف درهم حتى عشرة آلاف درهم هي الرأسمال ديالو، عايش منها ومقري بها أولادو... إلخ، ولكن عندو الحق كذلك في العلاج المجاني، وباش يوصل لهاذ الحالة أشسنا هي الإمكانية؟ الطريق صعب وطويل جدا. احنا كيقترحو عليكم هاذ الاقتراح، السيد الوزير، إلى كان بالإمكان، احنا مستعدين باش نتاشاو معكم في هاذ المسطرة، وتكون في الحقيقة اللي يستاهلها، لأنه كيف قتلنو حقيقة كين واحد العدد اللي عندهم البطائق، وهما ما كيستاهلوهشمش، احنا متفقين معكم، هاذي من قلة المعقول في الناس لا حول ولا قوة إلا بالله.

ولكن نظرنا في هذا الموضوع لأن هاذ الشريحة تعد بالملايين ديال التجار والخدمانيين، ويقولو بعض المرات حتى الصناع، لأنه المعيار ديال الصانع اليوم هو تكون عندو آلة فيها محرك ديال حسان ولا جوج تيصبح عندو المعيار ديال صانع، ولكن هو راه مسكين لا حول ولا قوة له.

السيد الوزير،

إلى كان ممكن هاذ الحالة راه غتساعد في الحقيقة هاذ الشريحة من المواطنين، وغتساعد حتى بالنسبة للوزارة.

ونقطة أخرى، السيد الوزير، هو التنسيق بين المؤسسات الجهوية، لأنه كيكون واحد الإنسان عندو هاذ البطاقة ديال (RAMED)، وكيفاجؤو القدر بمرض وهو مسافر عند عائلته ولا عند وادو ولا عند بنتو،

⁶Contrôle des Engagements de Dépenses

المستشار السيد عبد الحميد الحسينين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لقد أخذت وزارتك مجموعة من التدابير والإجراءات الصارمة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها داخل المجال الصحي في بلادنا، سواء تعلق الأمر بالمستشفيات أو المستوصفات العمومية أو المصحات الخاصة. ولا نشك أن هذه الإجراءات نابعة من رغبتكم الأكيدة في الوصول إلى الإصلاح المنشود الذي يهدف بالأساس مصلحة المواطن المغربي.

السيد الوزير،

رغم كل مجهودات المبدولة، تبقى المنظومة الصحية في بلادنا في وضعية مزرية، تعيش واقع ممارسات سيئة وابتزازات يتعرض لها المواطنون كلما لجؤوا إلى المصحات الخاصة لأسباب اضطرارية، تم صحتهم أو صحة ذويهم، لما يتطلب ذلك تدخلا طبيا مستعجلا أو ولوج اختصاص معين.

واستغلالا لهذا الوضع، فبدل الاستعجال في فحص المريض لإيقاظ حياته، تلجأ إدارة المصحة إلى فرض ضمانات مادية أو غيرها، كالشيك مثلا رغم أن هذا الإجراء يجرمه القانون.

السيد الوزير،

لقد أصبحت المتاجرة بصحة المواطن اقتصادا قائما بذاته، والتعامل معه بالمصحات الخاصة كالتعامل مع بقرة حلب، مصيرها الموت بعد إفراغ ما في جيوبها من لبن، كلما طال المرض بدون رقيب أو حسيب.

سؤالنا، السيد الوزير: إلى متى سيبقى المواطن المغربي تحت رحمة هذا النوع من المصحات الخاصة، التي تقدم للمريض التشخيص بدون رقيب، والفاتورة بدون حسيب، وابتزاز واستغلال المرضى في حالة الخوف واليأس التي يكونون عليها وقت ولوجهم لهاته المصحات؟
وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر أولا وقبل كل شيء فريق التجمع الوطني للأحرار لطرحة هذا السؤال المهم جدا، الذي في البداية لا بد من الإشارة أن هناك قانون، أشرت له، الذي يحدد العلاقة بين المصحات الخاصة والزبناء ديالها ولا المرضى،

عندنا مشكل، ولا في الداخلة وفي جميع المدن، كندوي على جميع المدن المغربية.

أما، السيد المستشار المحترم، تطرقت لواحد النقطة مهمة هي التغطية ديال التجار والصناع والمستقلين عموما، هما هاذو، واخا نبدأ بالأطباء وهذا، هاذ المشكله اللي هاذي عام، واحنا ابدينا دراسة، بالله هاذي شي ثلاثة السمانات باش اعطونا النتيجة ديالها مع المنظومة الأوربية اللي كنتفح جوج، وقولها لكم دابا، تناقشت هاذ الشي مع السيد رئيس الحكومة، وفي هاذ الأيام القليلة خصو ياخذ قرار لأنه قرار سياسي، وخصنا نمشيو نتجهو باش نغطيو هاذ الناس اللي هما حوالي 12 مليون، هاذو تيختاروا إما الحل اللي كنفكرو فيه احنا كغارية، كطبيب، كوزير، كهنفي الصحة، خصنا نمشيو (rapidement) هاذ الناس ندخلوهم في (la CNSS)، اعلاش؟ لأن القانون رقم 65.00 أولا تياكد على هاذ الشي، ثانيا (la CNSS) عندها تجربة، ثالثا (CNSS) عندها المكاتب على الصعيد الوطني، ثالثا هاذ الناس ملي تلقاه طبيب ولا تلقاه تاجر اشوية لاباس عليه، كيكون شي واحد خدام معه تخلص عليه (la CNSS)، ولايني هو ما كاينش اللي يخلص عليه، مستعد يخلص.

هاذ القضية، احنا غادي نمشيو في هاذ الاتجاه، كين حل آخر ما غاديشاي لأن خص اشوية باش نشرحوه، هي (la caisse marocaine de réassurance) اللي اشوية أنا تنظن هذا إلى امشينا في الاتجاه الثاني خصنا واحد 20 عام، ما متفكش أنا تماما لأن الناس تيسنتاو، وأنا متفق معك كل الاتفاق، لأن هاذ الناس خصنا بالزربة نضموهم، وهاذ الناس راه تعبي، خصنا نمشيو مع التغطية الصحية الشاملة للجميع، راه اللي كيظن عندو الفلوس راه غالط، وتذكروا هاذ الطفل أمين المهندس اللي كان في ابن سينا، شتو اللي تكلفت به أنا شخصيا، والي بالله اخذت (un sms) من عندو، راه فاتح زرع القلب، راه ما ساهلشاي، راه 3-4 المليون درهم، وخصو يبقي تما واحد عامين كاري وكياكل مع العائلة وذاك الشئ، راه أموال باهضة، تنسميوها بالفرنسية (les dépenses catastrophiques)، بزاف الناس كيقول لك أنا لاباس علي، واخا تكون لاباس عليك، إلى وقعت لك شي مصيبة بحال هاذ الشكل، راه واخا تكون عندك اللي يكون غتبيعو.

شكرا السادة المستشارون المحترمون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي الابتزاز الذي يتعرض له المواطنون الذين يلجون المصحات الخاصة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكورا.

الكلمة للفريق التجمعي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد الحسينين:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي تقدمتم بها. ولا أحد يشك في الجهود الحثيثة التي تقومون بها داخل وزاراتكم، السيد الوزير، إلا أن لنا بعض الاقتراحات التي غادي تقترحوها، وكنتمنا أن الوزارة ديالكم تقوم بها، هي اختصرتها في واحد تقطين، النقطة الأولى هي تعيين واحد اللجن مكونة من أطباء مختصون من قبل وزارة الصحة، تكون في جميع الأقاليم المغربية، ويكفونوا كيزوروا هاذ المصحات بشكل فجائي للتفتيش ومراقبة ملفات المرضى، والتأكد من دقة التشخيص، وجدوى العلاج وعدالة الفاتورة التي محممة، مع إنزال عقوبات على المصحات والأطباء المخالفين. عندنا نقطة ثانية التي محممة بزاف، السيد الوزير، ألا وهي فتح خط أخضر في جميع... نلزمو على جميع المصحات يعملوا هاذ الخط الأخضر اللي عتسمح لجميع المواطنين للتبليغ عن التجاوزات والخروقات والتطلبات التي قد يتعرض لها المواطن المريض أثناء تعامله مع مصحات القطاع الخاص، لكي تشتغل هذه الأخيرة تحت مراقبة ووصاية وزارة الصحة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

... محممة، الرقم الأخضر كين، راه دارتو الأستاذة ياسمينية، راه خدام. المشكل اللي شرت له مثلا هاذيك اللجنة ديال الأطباء راه كايته، غير بطريقة أخرى، إلى جينا دائما غادي نجد القانون 10.94 هاذ اللجنة دابا إلى يومنا هذا مكونة من وزارة الصحة والهيئة الوطنية للأطباء، يعني تيتفقوا هما أطباء وتمشيو على غفلة وتيديروا، ولكن كين حسابات، أنا عارف وأنت رارك عارف، واحد تيعرف واحد (la clinique)، واخا غادي من هنا لخريكة يعيط، يعني تيعا، أنا نتقول لك.

أنا نتظن بكل تواضع، الحل جذري والهيكل ديال هاذ المعضلة هو تحيين وعصرنة القانون 10.94، كيف؟

لأن القانون 10.94 إلى يومنا هذا، المادة 21 من هاذ القانون نتقول بأن الناس اللي خصهم يديروا (la clinique)، اللي يؤسسوها، مؤسسين فقط، جا المرسوم ديال 1997 زاد طبيب مؤسس، يعني ملي يكون الطبيب تيدير كلشي، تيبني وتياخذ الفلوس وتيداوي، تيعا، ابحال اللي قلت، ما اعرفت لمن قلته البارح، دابا القانون جا واحد القانون 17.04 رخص لـ (les cliniques) أنهم يبيعوا الدوا (c'est normal)، هو عندو الدوا، هو يكتبو للمريض، هو تيبيعو، راه هاذي مسائل.

خصنا نخبو، خصنا باش هاذ المصحات باش يكون التدبير دبالها عن طريق المقاولات باش تبقى المنافسة، باش يبقى الوضوح، لأن المقولة

وعلى رأسها القانون 10.94، هاذ القانون 10.94 اللي تيحط دابا مشاكل عديدة -غادي نرجع له- المنظم لمزاولة مهنة الطب، وكذلك كين مدونة الأخلاقيات دبال المهنة التي تحدد مبادئ وأخلاقيات ملزمة للأطباء في تعاطيهم ومعاملتهم مع المرضى.

ولكن للأسف كما جاء في سؤالكم، فما يلاحظ في بعض المناسبات، غير باش ما نعموش، كايين المصحات اللي الناس ديالم تيقوموا بعمل جبار، وعندهم غيرة على الوطن ديالم، وبعض المناسبات هو عدم التقيد بالمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل مما يؤدي إلى الدخول في مفاوضات بين الناس ديال (la Clinique) والمريض ولا العائلة ديالو بشأن تحديد التعريفية بشكل جزافي بين المريض ومقدمي الخدمات. ومع الأسف أصبحت هذه الممارسات متداولة بشكل اعتيادي بين المصحات الخاصة أو المرضى وذويهم.

ويشكل هذا الإجراء جنائية، هاذي راه جنائية يعاقب عليها القانون الجنائي من محممة في الفصل 544 والمادة 316 من مدونة التجارة من محممة أخرى.

موقف وزارة الصحة ثابت، لم يتغير، أنه يبقى ثابتا من حيث التمسك بتنظيم هذه الأسعار، نظرا لكون قطاع الصحة ليس مجالا مناسباً للمنافسة الحرة الخاضعة للتوازن بين العرض والطلب.

الي غادي نأكد عليه أخيرا أن هذه المعضلة كايته، واحنا نتحاولو نواجهوها، ولايني راه 3 المسؤولين فيها، أولا فيها المواطنين والمواطنين خصهم يفهموا، راه اشغال من واحد تيجي عندي تيقول لي هاذي هاذي، ملي نتقول له أكتب لي ولا تشهد، تيقول لا أنا ما في ما... ربما عندو الحق، هاذ التسخسيخة فما عرفت، ولايني ما تمشيوش.

النقطة الثانية، هو المجتمع المدني والمنتخبون اللي خصنا نتعاونو. وأخيرا، احنايا، احنا اللي نتحملو المسؤولية أكثر، احنا يا للأسف هاذ (les inspections) ولا هاذ الشي اللي تنديرو، التحريات ولا التفتيشيات ديال (les cliniques)، خصك تمشي على غفلة، خصك تبقى... يعني كي عندير باش تشد هاذ الشي؟

تنديرو ما أكثر إلى يومنا هذا، في هذا السبب هذا يعني الابتزاز، زرنا 92 مصحة، زرنا 170 مصحة فيما يخص العمل ديال العمومي اللي تخدموا في القطاع هاذيك 170، وزرنا 92 مرة (les cliniques) على هاذ الشي، ولايني إلى يومنا هذا ما تنلقاوشي، ما تخرجوش في الحساب، وما تيديروش هاذ الشي، خصنا نتعاونو كلنا، وخص اللي شاف شي حاجة، ولا يني يمشي معنا حتى نمكلو هاذ الشي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الأعلى للحسابات.

كما تناقلت وسائل الإعلام مؤخرا حسب مصادرها أن هناك ضغوطات من عدة جهات، وخاصة من السفارة الأمريكية، حيث حسب ما تم نقله أن السفير الأمريكي صامويل كابلان قام بزيارتكم في مكتبكم من أجل طي هذا الملف وهذه الصفة والبحث عن تسوية، ويبدو أن اتفاقا قد حصل في الموضوع. أشنو هو هاذ الاتفاق اللي اتفقتو السيد الوزير؟

كذلك تجدر الإشارة إلى أن المفتشية العامة لوزارة الصحة قامت بإنجاز تقرير يتضمن جميع الخروقات، كهدم التنصيص على مراجعة الأثمان المنصوص عليه في قانون الصفقات الإطار، لأن احنا أمام صفقة اللي العمر ديالها 3 سنوات، (un marché cadre)... خص لازم يتم التنصيص على مراجعة الأثمان فيه، وكل ما تم القيام به هو إعفاء رئيسة قسم التمويل وسحب تفويض التوقيع من الكاتب العام السابق، كما تم إحالة الملف على المجلس الأعلى للقضاء.

كما أن هناك تقارير ديال (Glaxo) وديال (Pfizer). هاذي كلها، ما كين لاش تتكلمو عليها، واللي...

إذن نساثلكم، السيد الوزير، تنورا للرأي العام الوطني، عن ملابسات هذه القضية، والإجراءات التي تم اتخاذها، علما حسب ما يقال أنه لوحظ أنكم مؤخرا بدأتم بتخفيف لهجتكم في هذا الموضوع. ما هي ملابسات هذه القضية السيد الوزير؟

علما أن تنماو أن المناظرة ديال الصحة الثالثة اللي غادي تكون، ما شي الثانية، لأن الأولى كانت في 59 والثانية كانت في 82 في مدينة ورزازات، وكان آنذاك الوزير هو السي بنشيش وثالثا اللي تنماو نحضرو معكم من أجل المناقشة نتاع هاذ القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

واخا تسمح لي، أنا ما متفقشاي معك، الثانية، لأن (Les Colloques) كانوا، ما شي غير هاذيك ديال السي بنشيش، كانوا، أنا تندوي على المناظرة، ما شي (Le Colloque)، المناظرة اللي كانت، كانت الأولى في 1959 تحت رعاية المرحوم محمد الخامس، والثانية غادي تكون إن شاء الله، ما شي حيث هاكك، جات أوكان، ما عندي... شكرا، ما كين حتى مشكل.

أشكر الفريق الاشتراكي، وأشكرك، السيد المستشار، على طرحك

عندها (la Cour des Comptes)، عندها (les audits)، عندها... ما يقاش (noir)، أنا اتقول لك، بهاذ الطريقة ما يقاش (le chèque) اللي اتقول لك اسنيه لي بلا... هذه هي الطريقة الوحيدة، والدول راه امشاو ابعيد في هاذ الشيء.

هذا لا يعني باش نوضح هاذ الأمور أنه هاذ الطريقة تنقلو تنبعو الصحة، لا، الحاجة ديال الصحة أي (action) ديال الصحة يديروها الأطباء، وما يقيس فيهم حتى واحد، وما يتدخل فيهم حتى واحد، مثلا هما خايفين من (l'indépendance professionnelle)، احنا تنقلو نديرو جميع الإجراءات، نجيبو المحامون، نجيبو القضاة باش نديرو جميع الإجراءات باش الحاجة الصحية ديال الطبية ما يقيسهاش غير الطبيب، يعني هو ياخذ من الأول حتى الأخير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي صفة اللقحات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

السيد الرئيس.

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

إن صفقات اللقاح في الدول النامية عادة ما تتم عبر منظمة الصحة العالمية التي تتدخل لاقتناء بأمنة جد مناسبة، إلا أنه لأول مرة يتم اللجوء إلى اقتناء لقاحي (Rotavirus) المقاوم للإسهال الحاد لدى الأطفال، و(Pneumotox) الخاص بمقاومة الأمراض التنفسية، عن طريق صفقة أبرمت مع شركتين، وهما مختبرات (GSK) الأمريكية، التي تعهدت بتوفير لقاح مضاد لفيروس "البنومونوكس" بمبلغ 68 مليون درهم، فيما تعهدت شركة (Maphar Maroc) التابعة لهذه الشركة الأمريكية كذلك بتوفير لقاح (Rotavirus) بغلاف مالي قدره 35 مليار ونصف، أي 355 مليون درهم.

وقد تم تنفيذ شطران من هذه الصفقة الخاصة بسنتين 2010-2011 لأن الصفقة كانت مدتها ثلاث سنوات في إطار صفقة إطار، فيما الشطر الثالث الخاص بسنة 2012 تم توقيفه منذ توليكم المسؤولية في بداية يناير 2012.

هذا، ويقال أن الصفقة تجاوزت بكثير السعر المرجعي لكلفة اللقاحات التي تقتنيها منظمة الصحة العالمية بأربع مرات، حيث أن المبلغ نتاع الوحدة هو 7 دراهم للقاح، وهي تجاوزات ضمنيت في تقرير هذه المنظمة أي المنظمة العالمية للصحة- الذي أقر للحيلولة دون وصوله إلى قضاة المجلس

كنتو تحيلوا الملف على القضاء مباشرة، والآن راه الشرطة القضائية كتقوم بالبحث ديالها، هادي 7 أشهر ملي توقف، مازال ما تم استدعاء المسؤولين على هاد الصفة، غير باش نقول أن عندكم معطيات اللي يمكن أنها تشكل في حد ذاتها المتابعة القضائية مباشرة دون اللجوء إلى المجلس الأعلى للحسابات، لأن المجلس الأعلى للحسابات ربما كان بلا ما تطلبوا منو اتما هو يجي ويدير (l'audit) لهاذ العملية هادي.

هادي الثانية، قتلو على أن ما عندكم ما تحيدوا، ولكن، السيد الوزير، راكم غيرتو في الصفة، وحتى هي راه مخالفة للقانون، هادي تجاوزات يمكن قولها، والناس في المجلس الأعلى للحسابات يسمعوها، لأن مادام بدلتو اللقاح ديال أنفلونزا الخنازير بدلتو بهاد اللقاحات نتاع (Rotavirus)، و(Pneumotox)، حقيقة وفرتو واحد المبلغ مالي معين، ولكن راه خارج الصفة هاد الشي، راه خارج القانون.

كذلك أنكم قتم بالتخفيض يعني بمراجعة الأئمة ديال الصفة نتاع اللقاح، ولكن هاد الشي على حساب (les antigènes) المتواجدين في اللقاح، راكم قمتو بتغيير صفة، وما عندكمش الحق، لأن الصفة في الإطار كانت تدار، وكنتو تفسخوا ذيك الصفة هاديك بناء على حيثيات معينة، واللي كيسمح بها القانون، وعاد تقوموا بالتغيير في هاد الشي هذا، لأن كان عندكم ما تديروا.

اعلاش أنا قلت، السيد الوزير، ربما هناك عليكم شي ضغوطات ولا شي حاجة، ولكن احنا كما قلت في البداية احنا مترفعين، احنا الدور الأساسي ديالنا هو الأخذ بما هو جاد، بما هو يمشي في الاستقامة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

...ديال الرقابة، بالعكس أنا معك، السيد المستشار، غير باش نأكد على أمور، راه أنا شخصيا في هاد الملف هذا ما كين حتى شي ضغوطات، ونقولها لك صراحة، ما عرفناشي.

ثانيا، ملي تتقول لي ما عندكمش الحق، أنا نجابوك، بكل صراحة وبكل مسؤولية عندي الحق، تقول لك اعلاش، خليني غير نشرح لك، اسمعتك اسمعني، دابا انت تتقول لي نجي أنا كوزير في ذاك الوقت كان تشري لقاح الأنفلونزا، اللي كانت ناضت عليه ضجة في المغرب، وتشري كان عندنا بزاف، تنجي أنا كوزير هادك عندنا مصطوكي، غنخله، نخلي الفلوس يضيعوا ونمشي نشري لقاح، كل ما درت اطلبت هاد اللقاح ما يضيعش، هو غيضيع، غيمشي عندي (la date de péremption)، طلبت هاد الفلوس -يعني هاد اللقاح- يصرفه لي بشي حاجة أخرى، كيفاش نخليه تما، اشريناه بالملايير ونخله (périmé) تدوز عليه الوقت، ما نستعملوش

هذا السؤال، أولا أنا تنظن في السؤال ديالك كان سؤال وجواب، لأنه هاد الشي تطرقت ليه، دابا أنا فهمتك، أنا ما يمكنلكش نقول أكثر مما قلته اليوم، ما شي ما ابغيتش، كين عدالة، كان واحد الملف، كان واحد الصفة، كانت المفتشية دارت ملاحظات، وطلبوا منو ندفعها للمجلس الأعلى، أش ابغيتيني ندير دابا؟

يعني أنا إلى ابقيت نقول لكم راه هادي... أنا ما عندي الحق لا نخيد ولا نزيد ولا نقتل ولا نحكم، يعني كين اسميتو هي اللي خصها تدير خدمتها افهمتيني؟

وأؤكد لك أنا لم أقبر أي ملف ولا أي تقرير، حتى حاجة، ذاك الشي جميع الملفات اللي عندي، أؤكد أمامكم، ذاك الأوراق اللي عندي اللي اسميتو دفعتها للمجلس الأعلى للحسابات.

أنا تنظن المهمة ديالي كوزير كسؤول خصها تحبس هنا، ولايني غادي نقي حكم، وأنا في هاد المنبر، إلى اسمحت لي ما شي تنتوجه لك، لأن بزاف الناس بكل صراحة، قلتها ماشي هبطت اللهجة ديالي، أنا ما عمر كانت اللهجة ديالي، بزاف ديال الناس هاد الشي سخنوه لما فيه، ما شي عليك، ما تندويش عليك، يعني وصلنا أنه ياسمينه ابغات تقتلني، أودي أش غتقتلني، هي تتعرفها وتتعرفني، ما بيني وبينها غير الخير.

يعني هادو أنا تتقول اللي ابغي الخدمة في ياسمينه ولا ابغي في حزبي يمشي لهم، دابا اللي ابغي شي حاجة تيديري أنا في الوسط، وزارة الصحة قالت... هاد الشي اللي ما ابغيتش، أما الحاجة اللي تيخصها تدار تدار، أما أنا ما بيني هاد السيدة غير الخير، اعطت لبلادها، كانت وزيرة، والناس اللي خدامين والله يعاوننا، واللي ابغي فيها الخدمة يمشي لها، أنا غير يجيدوا علي ما يديرونيش في الوسط، أما هاد الشي راه دفعناه للمجلس الأعلى للحسابات.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

السيد الوزير، احنا مترفعين على جميع هاد الأمور هادي، احنا الدور ديالنا الأساسي هو مراقبة الحكومة، مراقبة الحكومة السابقة والحالية والمتعاقبة، هذا الدور، هادي مؤسسة تشريعية، احنا مترفعين، وأنا مترفع على هاد الحسابات الخاصة، واللي هي يمكن لي نوصفها بشي وصف ما كين لاش.

إذن أنا غير باش نقول لكم، السيد الوزير، قتلو على أنكم أتم المهمة ديالكم انتهت، يعني أنكم أحلمت الملف على المجلس الأعلى للقضاء، كان ما دام عندكم معطيات نتاع المفتشية العامة اللي هي معطيات صادمة، أنكم

يوجدور، الداخلة، في جميع التخصصات، والدليل على ذلك نسبة المرضى الذين يجالون على المراكز الجامعية بأكادير ومراكش والرباط، وما يعني ذلك من تيبس لمن لا قدرة له على التنقل ومن زيادة المعاناة للبقية الأخرى.

- ثانيا، الغياب التام والجزئي لطب الولادة بكل الأقاليم، وما ينتج عن ذلك من أخطار مرتبطة بصحة الأمهات عند الولادة، ونخص بالذكر إقليم طاطا وطانطان والسارة وآسا، وإقليم طانطان خصوصا، السيد الوزير، طانطان هذا المستشفى اللي مرارا نقول لكم عنو راه ما اتلى مستشفى، هذا راه عاد مقبرة، الساكنة والجميع يشتكي من هاذ المستشفى.

- النقطة الثالثة، انعدام تام للطب النووي والاختصاصات المرافقة اللازمة للتكفل بالعلاجات عن الأمراض المزمنة والخطيرة، وكذلك الأمراض المعدية، وكذا فقدان المناعة المكتسبة.

- تدهور حالة البنيات والمعدات وخصاص واضح في الأطر الشبه طبية. المراكز الطبية في العالم القروي بالجهات الجنوبية الثلاثة مجرد بنايات فارغة ومغلقة ومتخلى عنها لعدم تحمل قطاع الصحة المسؤولية في تجهيزها وتوفير الموارد البشرية لاشتغالها.

- تفشي ظاهرة الرشوة والزبونية والغياب المزمّن داخل المستشفيات، وما لذلك من أثر مباشر على نفسية المرضى وذويهم.

- انعدام آلية مواكبة لنفسية المرضى في ظروف صعبة.

- انعدام مرافق الإيواء ذوي المرضى، سيما الأمراض المزمنة .

- خصاص بائن في سيارات الإسعاف.

السيد الوزير،

الوضع خطير كما تسمعون، ونحن سبق أن التمسنا منكم زيارة ميدانية من خلال الإحاطة علما، قدمناها في الأسابيع الماضية، ولكننا لا زلنا ننتظر، ونتمنى أن نستحضر جميعا ضرورة تظافر الجهود بتنسيق تام بين المجالس المنتخبة والقطاعات الحكومية ذات الصلة، وعلى رأسها قطاع الصحة، وكذلك السلطات المحلية لأن الوضع لم يعد يتحمل أي تأخر يذكر.

ولنا، نساءلكم، السيد الوزير: ما هي إجراءات الحكومة التي تتدخل في علاج هذا المشكل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، الشكر الجزيل لفريق الاتحاد الدستوري لطرحة هذا السؤال، اللي كثيرا ما يطرح علي لا في هاذ الغرفة، واتما سبقتمو طرحتوه، ولا في

ونشري واحد، إيوا هذا أنا ما نعرفت...

ثانيا، من الناحية العلمية، وادخلتي في شي مسائل علمية اللي ما متفقش عليها، ملي تتقول لي (l'antigène) ديال اللقاح ديال (Pneumocoque)، أنا نجيلك على المنظمة العالمية للصحة، هاذ الشي ماشي حتى نفيقو وتبدلو (les antigènes)، المنظمة العالمية للصحة ما كين أي فرق، إلا تتقول لك إلى عندك شي دراسة في البلاد اللي تتأكد لك بأن هاذ (l'antigène) ماشي هذا، أيه، احنا ما عندناش، تتقول لك إلى ما عندكش اشري هاذو 8 (largement suffisants)، طبقتنا حرفيا، وهاذ الشي ماشي قالوه، مكتوب.

أنا ما فهمتش، هاذي من الناحية العلمية (c'est une étude scientifique)، وكشني، وتنص عليه، وتوصي به المنظمة العالمية للصحة.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الأخير الموجه للسيد وزير الصحة. المرجو من السادة المستشارين التتبع لهذا البرنامج.

السؤال السابع موضوعه الوضعية المزمنة للمستشفيات بالأقاليم الجنوبية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إن تجديدنا لطرحة موضوع هذا السؤال الذي سبق وأن أثرناه بصيغ مختلفة من ملتمسات مرفوعة من المجالس المنتخبة إلى الأسئلة المطروحة داخل البرلمان، فالإحاطات، فالمناقشات داخل اللجان الدائمة، لهو دليل على أمرين لا ثالث لهما، إما أن الحكومة تعلن معجزها عن مواجهة الأعطاب المزمنة لقطاع الصحة عموما، وبالأقاليم الجنوبية على وجه التحديد، أم أن هناك استخفافا بصوت المنتخبين.

السيد الوزير،

وحتى أكون معكم مباشرة وعمليا في سؤالي هذا، وحتى نخلي كفريق مسؤوليتنا تجاه التدهور الخطير لوضعية المرافق الصحية بالأقاليم الجنوبية، أود منكم أن تجيؤوني بالصراحة المعهودة فيكم عن أسباب استقرار الوضع، الذي نلخصه فيما يلي:

- أولا، خصاص حاد في الأطباء الاختصاصيين في كل المؤسسات الإستشفائية، من طاطا، آسا، كلميم، طانطان، السارة، العيون، طرفاية،

حتى في رمضان نسافر، نحي عندكم غير إلى ما قبلتوش علي في رمضان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب للفريق الدستوري، تفضلوا.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، احنا ما يمكن حد ينكر أن الدولة قامت بمجهودات كبيرة، المشكل في التسيير، السيد الوزير. البنات كايته، الدولة بذلت مجهود كبير وصرفت أموال طائلة.

إلى ابغيت تقول لك أنه الآن أكثر من 50 في الأقاليم الجنوبية مستوصف مغلوقة، ما عمر دخلها شي فرملي، بناتها الدولة، خسرت عليها أموال طائلة.

ونذكرهم لك: الحوزة، اجديرية، امكالة، أمكالة مدينة ماشي غير مستوصف، مدينة، البنات، السكن، المسجد، الطرقات، الماء، الضو، كلشي جاهز، أموال طائلة صرفت الدولة، ولكن فارغة، السكان ما كابينش، فين هي المشكلة؟ اعلاش؟ احنا عندنا السكان في حاجة للسكن، عندنا السكان حاجة في السيطار، ونخليو هاذ الشي تفرجو فيه حتى يريب، اعلاش؟

إذن المشكلة ماشي مشكلة مصروفات، الشعب المغربي بذل مجهود ومستعد يبذل مجهود، وكين البنى، راه الأقاليم الجنوبية كانت شبه معندمة، كانت يعني صحراء خالية، واليوم مدن، ولكن التسيير، السيد الوزير، لا يعقل أن مستشفى بوزكارن من أكبر المستشفيات اللي سيدنا الله ينصرو وضع حجر الأساس ديالو سنوات والآن باقي ما يتم.

لا يعقل أنه الشاطئ الأبيض ما فيه مستوصف، لا يعقل أنه تكليت اللي مستشفى، الشركة شدت الصفقة 2006، 2006، السيد الوزير، ومستشفى في تكليت، في جماعة تكليت، وباقي لا الشركة أنجزت المشروع ولا الوزارة حيدت المشروع من الشركة، والقانون واضح.

لا يمكن، السيد الوزير، دابا كين مستشفى في السهارة ما عندوش المدير، المستشفى الجهوي ديال كلميم المندوب ثلاثة أشهر ما كين، يعني كين إشكاليات ديال التسيير.

السيد الوزير، الله يجازيك، احنا ابغيناك تمشي تم وتعالج الأمور تم وتجيئنا بالعلاج.

المستشفى ديال طانطان، السيد الوزير، بالله عليك، السيد الوزير، إلى ما تسبق لنا في طانطان بعدا، راه يوميا 4 ديال (les ambulances) كيزوا العيالات اللي غادي يوضعوا وتموتوا منهم 2 في الطريق، الولادة، أبسط حاجة الولادة.

الغرفة الأولى، ولا خارج البرلمان، اللي النقائص والمشاكل من ناحية الموارد البشرية، من ناحية البنية التحتية على الصعيد الوطني، هي صحيح، أنا متفق معك، السيد المستشار، هي تطرح بمجة أكثر في المناطق الجنوبية، وخاصة امنين ادويتي على شي حاجة اللي تنعرفها، أمراض النساء والتوليد اللي عندنا مشكل عويص فيها.

ثانيا، النقطة الثانية اللي غنبدنا بها هو ربما عتسمح لي، أنا ما متفقش معك امنين كنتقول الحكومة عاجزة، هاذ الشي راه ما تيتحلش، يعني راه أنا تقول لك، راه حتى هاذيك القضية، بنقاو في أطباء التوليد وهذالك، كانوا 2، اللي كانوا، امشاو، واحد امشي للحج، ما ادخلش، هاذيك اللي كانت معه، شافتو ما ادخلش اوقات بوحدها.

هاذ المسائل كلها ما تيتحلش بالعصا ولا ... تتحل غير بالهدوء، لأنه كين نقص حاد على الصعيد الوطني، راه امنين ما اخذتيه غادي تحطو هنا غادي تخويه هنا. واحنا نتحاولو نعالجو هاذ الشي.

أنا تنواعتك اهنيا أنه في هاذ 316 منصب ديال المتخصصين ديال هاذ العام، غادي نعطيو الأسبقية للمناطق الجنوبية، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فيما يخص الأمراض المزمنة (Le cancer)، الأكلوجيا اللي شرت لها، الوباء، هذالك كان عندنا مشكل كبير جدا على صعيد الجهة، ما ابغيناش نبدوا، السياسة، أنا من الناس اللي ضد التشيت، ما عندناش الإمكانيات، بعدا غير نجمعوهم باش يكون شي سيطار يتداوى (Le cancer)، شي اسيطار.

كان عندنا مشكل وعائي، وكنت قلتها لك، يالله اعطوا لنا في العيون 49 هكتار ولا 39 هكتار اللي احنا قررنا غادي نبنو فيها، لأول مرة في تاريخ المغرب مع القنيطرة غادي يكون جوج مدن طبية، غادي تكون وحدة في القنيطرة وغادي تكون وحدة في العيون اللي فيها مستشفى إقليمي في العيون، اللي فيها هاذ (Le cancer) اللي تتدوي، اللي فيه (laboratoire) ديال الوباء، اللي فيها هاذ المسائل كلها، وهاذ الشي راه تيمشي تدريجيا.

ثانيا، انتظارا لهاذ الشي، وكنت ادويتي معايا، السيد المستشار، وأنا ذاك الشي راه وصل لي لهناء، عندك الحق، ابدينا، خرجنا 8 مليون درهم بالزربة باش المستعجلات ديال العيون باش تكبر، وغادي تقول لي العيون بوحدها متفقين، ولايني راه احنا غادين تدريجيا، ها احنا خرجنا 8 مليون دابا في الدراسات باش نكبرو ذاك الشي، راه خاص اشوية الوقت وراه نتعلمناو يد في يد.

فيما يخص الزيارة، صحيح واعدتك، صحيح ثلاثة المرات، آخر مرة جيت كانوا الأحداث، والإخوان، ها اعلاش، أما دابا كنت باغي نمشي هاذ السجانة، ثم عاد كايته وجدة، كايته التدشينات الملكية. على القريب العاجل، إن شاء الله، هذا وعد، وهذا أنا ابغيت نحي، واعلاش في رمضان، أشنو هو المشكل، إلى جات قبل رمضان أنا ما اكرهتش، وأنا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا.

تبيان على السيد المستشار، ما عندي ما نسالك، أنا، غير بعض الأجوبة، ملي تندوي على بوزكارن، دابا كئبان لك الطريقة، دابا تشوف غير ذاك الشئ اللي كاين.

أنا نقول لك، حتى أنا غادي نشكي عليك اشوية، غير باش نعطيك معلومات. إلى يومنا هذا انت دويتي على بوزكارن، كاين 17 مستشفى اللي خصات عليها أوروبا 98 مليون أورو، إلى يومنا هذا حتى واحد ما بان، الأول اللي غيبان هو ديال الجديدة.

ثاني زيد عليها 12 مستشفى اللي ما داخلينش بـ (la Banque Européenne d'Investissement)، هادي كلها مجهودات. وكاين 142 مستشفى مغلق، بين مركز صحي، بين المستوصف، هادي كلها راه خاصنا مجهودات جبارة، احنا ما ابقناش كاع تنفكرو نبيو، غير إلى كانت شي حاجة ولا بد، تمشيو تدريجيا، مصاب نخلو غير هادو. ها هو راه حلينا ديال الجديدة اللي غيتحل عاود ثاني 500 سرير، وغادين تمشيو تتجهو في هاذ الاتجاه ديال المناطق الجنوبية.

فيما يخص المندوب ديال كلمم، يالله البارح درنا مندوب بالنيابة، لأن هذاك راه فتح على القلب، البارح راه كاين مندوب جديد، السيد المستشار المحترم، ونواعدك أنه غادي نديرو جميع المجهودات، راه هاذ الشئ تمشي تدريجيا، راه ما تاخذهاش من بالك زعا هاذ الأقاليم. راه أنا كنعقول لك قبل ما نكون وزير، العطل دياي كهم كندوزهم في الجنوب.

وغادي نجيو، غادي نحاولو ما أمكن، ماشي غادي نجي غادي، كما كنعقول ديما وغادي نعاودها، غدا غادي يصبحوا المستشفيات ديال سويسرا، ولايني هادي بلادنا.

وقلت قبالية اعلاش الناس ما كيمشوش، وهذا هو الجواب عندك، راه هاذ المهنة، السيد المستشار، خص الإنسان يجها، خص بيغيا، أما اللي غادي نجيب أنا يبقى يحسب لي الساعة، خارج في 12 ولا داخل هذا راه غير ابلاش، وراه عاودت لك أشنو وقع في الداخلة.

راه تتحاولو ما أمكن، ولايني عاود ثاني من جهة أخرى العصا ماشي هو اللي تيجل المشاكل، خصنا تمشيو تدريجيا، خص الناس يفهموا، مزيان تني، مزيان تجهز، ولايني خص هنا يتبدل، خصنا نفهمو، هذا مغرب، وكل واحد خصو يدير خدمتو، وهاذ المهنة اللي ما تيجهاش غير يبعد عليها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مشروع الميناء البحري للقنيطرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لازال سكان جهة الغرب-الشراردة-بني حسن ينتظرون ما ستؤول إليه دراسة جدوى إحداث ميناء القنيطرة البحري، والتي تحدث عنها السيد وزير التجهيز والنقل السابق في الحكومة السابقة.

ويتساءل كذلك سكان جهة الغرب عن مآل الميناء التجاري بمدينة القنيطرة وميناء الصيد بالمهدية بعد أن علمنا بقرار إغلاق الميناء التجاري، وما لهذا الإغلاق من انعكاسات اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر، خاصة على سكان مدينة القنيطرة والمهدية والشليحات والمناصرة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أشكر الفريق المحترم والسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

طيب، هادي مناسبة يعني مادام هو طرح، ولكن هادي مناسبة باش نوضح.

السياسة المينائية التي قدمت أمام صاحب الجلالة في الناظور، يعني قبل أشهر، كيتحدث على واحد التصور إستراتيجي بالنسبة للبلاد ديالنا على مستوى الموانئ، والتي هي فيها ثلاثة محاور كهم الموانئ.

كاين محاور أخرى مرتبطة بالموانئ، النقل البحري، التكوين، إلى غير ذلك، ما نتكلموش عليهم، ولكن بالضبط فيما يتعلق بالموانئ، فيها 5 موانئ جديدة في أفق من الآن إلى 2030، 5 موانئ جديدة:

- الميناء ديال الناظور، اللي أعطى الانطلاقة ديالو صاحب الجلالة...

اللي قدمت بطبيعة الحال المخطط ديال الناظور أمام صاحب الجلالة؛

- الميناء ديال آسفي، اللي هو فيما يتعلق بالطاقة والفسفاط اللي أعطى

المارينا اللي غادي تعطي واحد القيمة مضافة بالنسبة للجهة ومدينة القنيطرة بالخصوص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للفريق التجمعي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، اللي كان في الحقيقة واضح.

سؤالي هو أنه واش عندكم التصور وقتناش هاذ الميناء البحري الأطلسي اللي في القنيطرة، وقتناش كتصوروا ولا كتوقعوا أنه تبدا الأشغال فيه؟ هذا الأول.

السؤال الثاني، أكيد أنه إن كنتم تعتقدون أن الميناء اللي على سبو الآن غادي يولي ميناء ترفيهي وسيعود بالنفع، إن كنتم تعتقدون ذلك، بطبيعة الحال، بالدراسات وبهذا، راه حتى واحد ما غادي يكون ضد هاذ الفكرة هادي.

إلا أنه خصنا تفكرو في واحد العدد ديال الناس اللي هما عندهم ارتباط مباشر بهاذ الميناء، وخاصة كذلك ما غيبقاش الحرف ديال الرمال، وبالتالي الميناء ديال الصيد محمية غادي تكون عندو انعكاسات، راه كاين 6000 ديال البحارة اللي كيغيشوا من الميناء ديال الصيد ديال محمية، تصوروا معي أنه ما ابقاش ذاك الحرف وتسد هاذك الباب، وبالتالي حتى الصيد في ميناء محمية ما غاديش ييتي، وكتعرفوا بأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على هاذ المشاريع كلها، تمنى أن يؤخذ كل هذا بعين الاعتبار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا كشكر السيد المستشار فعلا على هاذ التوضيحات.

أولا الميناء ديال الصيد حتى واحد ما غادي يجيدو، بالعكس استثمرنا، ومازال غادي نستثمر باش يكون ميناء ديال الصيد محترم، وبالتالي هذا موضوع، وغادي يدخل في إطار هاذ البرنامج ديال التأهيل، ميناء الصيد ما غيتحيدش.

واحد العدد ديال الموانئ ديال الترفيه تيبقى فيها وحد الجانب ديال الصيد، غير هو كيتدار لها واحد الترتيبات باش يكون واحد النوع من الانسجام ما بين الصيد وما بين الجانب ديال الترفيه.

فإذن أطمئنكم الصيد لن يمس، بالعكس غادي يتأهل، غادي يمشي أبعد من ذلك.

الانطلاقة ديالو صاحب الجلالة قبل أسابيع؛

- كاين الميناء ديال القنيطرة الأطلسي اللي غيكون متخصص في كل ما هو سائل صلب أو سائل؛

- كاين الميناء ديال الداخلة اللي غيكون متخصص في كل ما يتعلق بالصيد البحري؛

- وكاين الميناء ديال الغاز في الحرف الأصفر اللي كل ما يتعلق الغاز و...خمسة موانئ، كل ميناء باش تستكمل الخريطة المينائية ديال البلد ديالنا على مستوى البحر الأبيض المتوسط وعلى مستوى المحيط الأطلسي، هذا المحور الأول. فبالتالي كاينة الميناء الأطلسي بالنسبة لمنطقة إقليم القنيطرة.

كاين المحور الثاني يتعلق بالموانئ القديمة أو الموجودة ديال إعادة التأهيل ديالها، وكيدخل فيها ميناء سبو، كاين ميناء آسفي، ميناء سبو، كاين العمل الآن على مستوى الميناء ديال طنجة، كاين واحد العدد ديال الموانئ.

المحور الثالث، وهو تشجيع ما يسمى بالموانئ ديال الترفيه، لأن البلد ديالنا الحمد لله بلد سياحي، عندنا الشواطئ، فلا بد من تشجيع الاستثمار في المجال ديال الموانئ ديال الترفيه، وكاين مشاريع مستقبلية في هاذ المجال.

فإذن كاين ثلاثة ديال المحاور، وبالتالي ما كاينش شي ميناء غادي ييتي بدون أن يشغل، يعني إما سيكون ميناء تجاري، إلى غير ذلك، بحال الموانئ الكبيرة اللي غادي نديروها أو موانئ سيعاد تأهيلها باش تدخل فيما يتعلق بالتنمية الحضرية ديال المدن أو موانئ اللي عندها علاقة بالسياحة اللي هي الموانئ ديال الترفيه.

الميناء ديال القنيطرة، اللي تكلمتو عليه، الجديد الآن الدراسات متقدمة، لأن كاين واحد جوج ديال المواقع اللي هما الآن استراتيجيين، فالآن نحن في آخر المراحل ديال الدراسات وكنتدار بشراكة مع المحليين، وكان اجتماعات على مستوى الولاية باش نشوفو أشنوه هو أحسن مكان اللي هو بطبيعة الحال اللي غادي يستجاب لأمر تقنية، إلى غير ذلك، ثم غادي يستجيب أيضا للرواج الاقتصادي، باش نختارو المكان المناسب باش تنطلق الدراسة اللي الآن وجدناها ديال الرواج والريحية ديالو وكيفاش يمكن لنا نشوفو فاعلين اللي يمكن لنا يستثمروا على مستوى هاذ الميناء.

فيما يتعلق بالميناء التجاري، خصنا نكونو صرحاء، لم تعد هناك تجارة، راه الأرقام موجودة عندكم، السيد المستشار، تعرفون لم تعد هناك تجارة، وما يمكنش نضيعوه ونخليوه هكذا، راه شفتي (Les hangars)، كلهم خاويين، جميع المشاريع كلها خاوية، راك شفتيه، أطلال على أطلال، بضعة أنشطة قليلة جدا، قلنا بطبيعة الحال التصور الذي عند الدولة أن جميع هذه الموانئ ما يمكنش تبتقى هكذا، لا بد أننا نقوم بعملية التأهيل ديالها، باش يمكن تقوم بواحد العملية ديال التنمية الحضرية، وبالتالي الآن الدراسة متقدمة أشنوه ممكن يكون في هاذ الميناء، غادي يكون إن شاء الله- اللي غادي يعطي واحد القيمة مضافة لأن المطروح أنه يتكاليفا باش يكون فيه بجانب بعض الأعمال التجارية غادي تكون أمور سياحية، يعني واحد

المغرب الأخضر الذي تعتبر ثروة حقيقية في قطاع لم ينل حقه كاملا من الاهتمام والدعم.

ولإنجاح هذا المشروع، يتعين على الجميع الانخراط لتحقيق الأهداف الطموحة التي جاء بها، وفي مقدمة هؤلاء الفاعلين في الميدان الفلاحي، وخاصة قطاع النخيل، وكذا التعاونيات الفلاحية باعتبارها أداة أساسية لإدماج الشباب والنساء في الدورة الاقتصادية لمحاربة الفقر والهشاشة والتهميش والإقصاء.

وفي هذا الإطار، تضطلع التعاونيات الفلاحية العاملة في قطاع النخيل بدور أساسي، تساهم في انشغال القطاع من الوضعية الجامدة التي ظل عليها لمدة طويلة، والتي أثرت بشكل سلبي على الإنتاج من حيث كميته ونوعه، وكذا على أعداد أشجار النخيل التي تراجعت بشكل محمول في السنوات الأخيرة.

لذلك، يتعين على الحكومة مد يد العون لهذه التعاونيات التي تعمل في قطاع النخيل ودعمها ماديا وتقنيا لتحسين وسائل العمل والإنتاج، وتشجيعها على استعمال الأصناف ذات الجودة العالية، وإيجاد الحلول العملية للمشاكل التي تعانيها، خاصة في مجال تسويق المنتج.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات التي ستخذونها لدعم التعاونيات العاملة في قطاع النخيل، وبالأخص في أقاليم فكيك والراشيدية وتغير وورزازات وزاكورة وطاطا وكلميم؟

- ما هي الحلول العاجلة المزمع اتخاذها لحل مشكل التسويق؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن السيد محمد نجيب بوليف الوزير، المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة):

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال اللي أولا يتعلق بقطاع محم وبثروة وطنية التي تزخر بها الواحات المغربية واللي عندها، بطبيعة الحال، دور اقتصادي واجتماعي وبيئي وثقافي، وكذلك تتواجد في أقاليم محمة.

بطبيعة الحال من الناحية ديال دعم القطاع التعاوني في هاذ المجال، وله دور محم القطاع التعاوني، التعاونيات العاملة في هاذ القطاع تبلغ تقريبا 65 تعاونية، وتضم في عضويتها أكثر من 1700 متعاون ومتعونة. هاذ القطاع،

اللي غادي يتقاس هو الميناء ديال سبو التجاري، كان هناك لقاء مع الشركتين اللي كيقوموا بالدور تما، وكان لقاء مع بعض العمال، وغادي يكون لقاء مع عمال آخرين، كن متأكد، السيد المستشار، حتى واحد ما غادي يضيع، كما حصل في جميع الموانئ، ملي كيكون عملية ديال إما تأهيل هذه الموانئ أو يدخلوا فيما يسمى بالإصلاح المينائي، كيكون مفاوضات معهم، فيهم كثير من العمال اللي اخذاتهم شركات وكثير من العمال اللي قربوا للتقاعد، وكثير من العمال اللي تدار معهم بعض الترتيبات اللي هي اجتماعية. كن متأكد، وأنا كنشكر على أنه هاذ الاهتمام فيما يتعلق بالعمالين.

أنا سبق لي تلاقيت معهم، وجاؤ، وأتم عارفين ما يمكنش نظرا للموقع ديالي، أنا اللي وزير وفي نفس الوقت رئيس مدينة القنيطرة، ما يمكنش نقرط في هاذ الميناء، ويعني ما يمكنش الدولة نقرط، وما يمكنش نقرط في العمال اللي هناك، وبالتالي مع السلطات، مع المجلس الإقليمي إن شاء الله كاين واحد التصور كيفاش هاذ جوج ديال الموانئ، لا الميناء الأطلسي اللي كتمننا ونجزوه في ظروف وفي زمن محترم باش لما تتوفر الشروط المالية، ولا بالنسبة للميناء ديال القنيطرة غادي يعطي، إن شاء الله، دفعة كبيرة جدا لإقليم القنيطرة والجهة ديال الغرب، بل يمكن لي نقول لكم غيفيد طنجة وغيفيد الدار البيضاء وغيفيد فاس ومكناس، لأنه كاين واحد النوع من (la saturation) في طنجة وفي الدار البيضاء، وكاين هناك حاجة بالنسبة لفاس ومكناس، وبالتالي الميناء الأطلسي غيكون عندو واحد النفع بالنسبة لهاذ الجهات بكاملها، وغيكمل الميناء ديال طنجة وغيكمل الميناء ديال الدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول دعم وتشجيع التعاونيات العاملة في قطاع النخيل، وسيتولى الإجابة نيابة عنه السيد الوزير المكلف بالميزانية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليتنفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد انخرطت بلادنا في مشروع هام وحيوي يعيد الاعتبار للفلاحة الوطنية، باعتبارها رافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وهو مشروع مخطط

قاموا باش داروا لنا واحد الخاص لبناء الوحدات ديال التبريد ووحدة صناعية واحدا جمعيات ذات النفع الاقتصادي، وكذلك التكوين ديال أبناء الفلاحة في هاذ القطاع، خاصة وأنه كين بعض المعاهد ديال التكوين. لهذا، السيد الوزير، احنا كما جاء في الكلمة ديالكم بأن هاذ التعاونيات، هاذ 65 تعاونية، راه قليلة بالنسبة لهاذوك المناطق ديال هذا... لهذا، ابغينا باش تعاونوا، المرجو منكم إعانة هاذ القطاع ماديا ليكون مجال هاذوك القطاعات الأخرى ديال الحبوب واللحوم الحمراء والدواجن والزيت، وذاك الشي، كما كينة هاذيك التعاونيات ابغينا حتى الدولة تعطي واحد الاهتمام خاص لهاذ الفلاحة، لأن كما كنعرفوا الفلاح الواحدي ضعيف.

وكما جاء في الكلمة نتاعتكم، السيد الوزير، أن هاذ القطاع كان منسيا، ولكن بفضل إحداث الوكالة ديال تنمية الواحات، شجرة أركان والواحات، هاذوك الناس ديال القطاع الفلاحي ابحال إلى كانوا ناعسين وفاقوا، عاد فاقوا بأن عاد ولاو تعيطو اهتمام اشوية لهاذك القطاع ديال النخيل.

لهذا، السيد الوزير، ابغينا باش تتبلاو في هاذ الناس ديال الفلاحة ديال النخيل، والمرجو منكم هاذك 15 مليار اللي جا على أساس أنه غادي تقصوا ولا تحولوا هذا، ما عرفناش آش غادي يدار بها.

ابغينا القطاع الفلاحي ما تمسوهش لأن القطاع الفلاحي مهم جدا، لا ذاك "المغرب الأخضر" ولا الناس ديال القطاع الفلاحي، ابغيناكم تتبلاو فيهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة):

السيد الرئيس،

بسرعة أنا ابغيت غير أطمئن السيد المستشار المحترم على الدعم اللي هو تقدمه الحكومة لهذه التعاونيات، التعاونيات بصفة عامة، والآن راه كين مشروع ديال تعديل القانون ديال التعاونيات قيد الدراسة في مجلس المستشارين الموقر من أجل المواصلة ديال الدعم والمواكبة ديال هذه التعاونيات، لأنها بالفعل تؤدي دورا هاما، سواء في المواكبة ديال المتعاونين أو حتى في التسويق.

الجانب الثاني اللي هو كذلك مهم هو مشروع قانون اللي كين في المخطط التشريعي ديال الحكومة حول التجارة المنصفة، وهذا سيؤدي، إن

بطبيعة الحال، ديال النخيل في واحد العدة ديال العوامل التي تهدده وتعرضه للاندثار، كمرض البيوض والجفاف وعدم توفر الشتائل.

لمواجهة هذه الوضعية، التدخل ديال الحكومة جاء على عدة مستويات:

- أولا هناك برنامج وطني لتنمية الواحات بجنوب المغرب؛

- هناك مخطط المغرب الأخضر بالنسبة لتنمية سلسلة التمور.

بطبيعة الحال هاذ البرنامج الوطني ومخطط تنمية سلسلة التمور، يتم أساسا مع التعاونيات، لأن هي اللي متواجدة في الميدان وتعرف هاذ الجانب هذا.

الدور الكبير الذي تلعبه التعاونيات في تجميع منتجي التمور وتسهيل توزيع الشتائل والمواد واللوازم لتحسين ظروف جميع المصالح، الوزارة تتدخل من أجل دعم هذه التعاونيات من خلال الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالتشجيع أولا على إحداث التعاونيات، وأساسا العاملة في قطاع النخيل، وخاصة من خلال التحسيس والتكوين والمواكبة من طرف مكتب تنمية التعاون.

ووعيا كذلك من الحكومة بالإكراهات التي تواجهها هذه التعاونيات بالنظر للضعف ديال الإمكانيات ديالها الذاتية، تقوم الحكومة كذلك بدعم هذا القطاع من خلال مجموعة من المشاريع، من خلال المؤسسات ديال المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، والسؤال ديالكم تكلم كذلك على التسويق، تنظيم معارض وطنية وجمهورية لتسويق وترويج منتجات التمور، وكذلك تنظيم أسواق متنقلة التي تعتبر فضاءات مناسبة للتعريف بهذه التعاونيات في مجال التمور، وكذلك المساعدة ديال هذه التعاونيات على ولوج الأسواق الممتازة والفضاءات الأخرى التي تساعد في نفس الوقت من الرفع من مداخيلها وكذلك الرفع من الإمكانيات ديال التسويق ديال هذه المنتجات، وكذلك التحسين ديال الجودة ديال المنتجات ديالها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، كنشكركم على هذه التوضيحات وعلى المعطيات التي قدمتها في مجال دعم وتطوير هذا القطاع الهام والحيوي، وهي مجهودات ساهمت بشكل كبير في توسيع المساحات المزروعة وتطوير أساليب العمل في قطاع النخيل، وكذلك في مجال تدبير استعمال مياه السقي.

السيد الوزير،

احنا في الحقيقة ما نساوشاي المجهودات الجبارة اللي كتقوم بها وزارة الفلاحة بعد إصلاحات وإعانات الفلاحة في قطاع الفلاحة، وخاصة بعد ما

المطحنة اللي كيشد الماكينة ديالو حتى كييجي بيدل الأوراق مع مول (les agrées)، كيدلوا غير الأوراق، هاذ الشي كيغرفوا الخاص والعام، سرح الكسيبة... ماشي المستشارين، برا راه كيغرفوا هاذ الوضعية.

راه تشد الماكينة تبدل الكواغظ واللهم هاذ الشي منكر، اللهم هاذ الشي منكر، هاذي البلاد ديالنا واحنا ماليها. ولكن الله يخليكم، قال لك الإنسان إلى ما انهاش المنكر يبدو، خص بلسانو، احنا كتحملو المسؤولية ديالنا كنعطيوها للحكومة، آ السيد الوزير، كنعطيوها للحكومة هي تاخذ هاذ المتعين، لأن هاذي فلوس الدولة، والدولة راه ديالنا واحنا كنفشعو عليها. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم، السي محمد عبو، وشكرا للفريق ديال التجمع على هاذ السؤال.

وفي الحقيقة هو سؤال تيردنا للإشكالية ديال صندوق المقاصة ككل، والإشكالية بطبيعة الحال الطبيعة الاجتماعية ديال هاذ الصندوق، والتحرير الذي قد يقع للدعم ولاسيما في مادة من هذه المواد، هذه إشكالية حقيقية، بحيث الحكومة والحكومات كلها كانت دائما تدعم هاذ الدقيق، والحكومة الحالية مازالت في حدود 9 ديال المليون ديال القنطار، هاذ 9 ديال المليون ديال القنطار هي 2 مليار و400 مليون ديال الدرهم ديال الدعم، واللي هو مقصود به مناطق معينة.

هناك إشكال حقيقي ديال الحكامة في هاذ الميدان هذا، بطبيعة الحال هناك عمل تقوم به الحكومة وتقوم به السلطات من أجل المراقبة، سواء من حيث أن هاذ التجار اللي تيزوعو هاذ الطحين يتم اختيارهم من طرف المطاحن، الحكومة بيدها مجموعة من القوانين ومجموعة من الإجراءات، فعلت القانون ديال المراقبة ديال الأسعار من أجل الزجر ديال الغش في هاذ الميدان، رفعت القيمة والحد الأقصى للغرامات من 10 المليون إلى 30 مليون ديال السنتميم، وأعطت المهمة ديال التفرغ ديال المخالفين على مستوى السلطات المحلية باش تكون القضية أقرب، ويتم المتابعة ديال المخالفين على المستوى المحلي.

في نفس النهج، هناك قرار وزاري مشترك يلزم التجار باش ينشروا اللوائح ديالهم، اللوائح ديال الموزعين والعناوين ديالهم والمركز والكمية الممنوحة وتعليقها بمقرات الجماعات المعنية والمكاتب الجهوية للحبوب

شاء الله، دور مهم في الإنصاف ديال هذه التعاونيات بالنسبة لهاد المنتج وبالنسبة للرفع من الجودة ديالو وكذلك المساعدة على التسويق بثمن يناسب المجهود ديال المتعاونين.

إذن هاذ المشروع هذا راه قيد الدرس في الأمانة العامة للحكومة من أجل طبيعة الحال يعني هاذ التجارة المنصفة أساسا مركزة للتعاونيات، لأن هاذيك التعاونيات، سواء ديال النساء ولا التعاونيات ديال العالم القروي ولا التعاونيات اللي موجودة في هاذ المناطق اللي هي صعبة، هاذ التعاونيات لابد أن الثمن ديال ذلك المنتج يكون منصف، وبالتالي يكون ذو مردودية لهاد المتعاونين، وهذا هو الهدف من هاذ مشروع القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الأخير يتعلق بالدقيق المدعم. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أنا السؤال ديالي حقيقة من المحوظين اللي غادي يجاوبني عليه واحد الشريف هو السي الأزمي، أنا من المحوظين اللي غادي يجاوبني عليه، أرسلتو لوزير الحكامة والشؤون العامة، دابا الشريف غادي جاوبني عليه، هذا الشريف ولد البليدة، لابد غادي يعطف علي، ياك آ سيدي؟

قلت لك، السيد الرئيس، كما كتعرفوا، السيد الوزير، هاذ السؤال ديالي حول الدقيق المدعم، هذا بكل صراحة، مازال هاذي واحد المدة من سنوات واحنا كترفعو السؤال ديالنا من هاذ القبة والمتمسات ديالنا، ولكن اعتقادي دابا وصلنا لبيت القصيد، غادي يوقع فيه الحزم.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

إخواني،

هاذ المادة هي بها كيغيشوا المواطنين، ولكن فيها واحد التلاعبات كبيرة، واحد التلاعبات كبيرة، لا من طرف المطاحن ولا من طرف تجار الحبوب، وأنا كما كيغرفوا الإخوان عندي مطحنة، ولكن ما عمري، وسولوا مكتب الحبوب ووزارة الفلاحة، ما عمري اخذت الدعم على شي كيلو ديال الدعم، عمري ما كنعرف الدعم، لأن اعلاش ما ناخذش الدعم؟ أنا محتاج للدعم ولكن فيها المشاكل، ما ناخذش الدعم.

دابا، السيد الوزير، هاذ القضية هاذي كاين الفوضى، كاين مول

أولا أنا اقتنعت بالجواب ديالك، السيد الوزير، غير اللي حدث والواقع هي هاذ الكوطا اللي قلتو، المواطن راه ما تياكلهاش بهاذ الثمن ديال 100 درهم للخنشة، راه واحد الفوضى كبيرة، راه المواطن كياخذها بواحد الثمن كبير، والدولة راه كتهرس والسلط كتنفج، كتنفج. هاذ الشي اللي كنتقول على التوزيع، الكوطا راه لا أساس له من الصحة.

أما قلتو المطاحن هما اللي تيعطيو الآراء دياهم للكوطا، متفق معك، ولكن مول المطحنة ما يعطيش المطحنة ديالو ويتبعو للأسواق بيععو، راه كين هناك...

وكذلك من ناحية الجودة، من ناحية الجودة، السيد الوزير، في تارودانت عاد وقع ما وقع، راه شفتوها كاملين في الصحافة، عباو الطحين غير صالح، والمطاحن اللي باعوا لهم ذيك الطحين راه مفهومين امنينا هما، ما غاديش تقول لكم امنين هما، تقول لكم امنين أنا راني عارفهم، ولكن ما غاديش تقول لكم امنين، وراه في تارودانت راه خرجوا في الجرائد، على أنه اعطوا الطحين لا يصلح لصالح.

دابا الله يخليكم، السيد الوزير، الأمل ديالنا فيكم كثير، صاوب واحد اللجنة وامشي لتارودانت، وهما باش يقولوا لكم هاذ الناس اللي باعوا ذيك الزرع، ذيك الطحين اللي فيه الغش، هما غادي يعطيوكم خطة العرض، وإلى ما اعطوا كمشاي، احنا موجودين نعطيوكم هاذ السمية دياهم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، إذن إذا لم يكن هناك رد على التعقيب، أشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

والقطاني باش تكون المراقبة، إذن هنا كين واحد النوع من الشفافية في هذه اللوائح باش تكون مراقبة.

وبطبيعة الحال تم فرض الإشهار ديال الأئمة للبيع للمستهلك على أكياس الدقيق المدعم، بطبيعة الحال هاذ الأمور كلها مازالت هناك إشكاليات في الطريق ديال التحريف ديال هاذ الدعم عن الناس اللي هما خصهم يستافدوا منهم، وبالتالي هاذ المجهودات التي تبذلها الحكومة في مجال المراقبة، لابد من تضافر الجهود بين الحكومة على المستوى المركزي وبين المسؤولين على المستوى المحلي وبين الممثلين ديال الأمة والممثلين ديال السكان، وجمعيات كذلك المستهلكين، لأنه إلى ما كانش هاذ تضافر الجهود هاذ المشكل ديال التحويل ديال الدعم عن أصحابه الحقيقيين غادي يبقى. الآن تنحاولو تطوروا نظام جديد ديال إعادة النظر في العملية ديال إنتاج الدقيق الوطني المدعم وعملية التوزيع ديالو على التجار، والعمل بطريقة جديدة هي طلبات العروض عوض النظام الكوطا اللي هو معمول به حاليا، باش نزيدو واحد الجرعة ديال الشفافية، الرفع من الإنتاجية، وكذلك الرفع من الجودة ديال المواد المدعمة والمقدمة.

إذن هذا مجموعة من الإجراءات اللي هي في هاذ الاتجاه ديال الشفافية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

هل هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد عبو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،